

الدكتور محمد منظر

أساليب بلاغية

الفصاحة-البلاغة-المعاني

ساعدت جامعة بغداد على نشره
رقم التعضيد ١٦ لسنة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ م

وكالة المطبوعات
شارع فهد السالم - الكويت

الدكتور محمد منظر طلوب

أساليب بلاغية

الفصاحة - البلاغة - المعاني



مركز بحوث اللغة العربية وآدابها

ساعدت جامعة بغداد على نشره
رقم التخصيص ١٦ لسنة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ م

الناشر

وكالة المطبوعات

٢٧ شارع فهد السار - الكويت



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

تعدادی اموال

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

کتاب: اموال: ٥١٩٩٤

أسالیب بلاغیة

الفصاحة - البلاغة - المعانی

٢٥

کتابخانه
مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی
شماره ثبت: ۳۴۴۸۹
تاریخ ثبت:



وافقت وزارة الثقافة والاعلام العراقية على طبعه
باجازتها المرقمة ١٦٣ في ٢٦/٣/١٩٨٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

هذه محاضرات في علم المعاني أريد بها أن تكمل ما بدأناه في « فنون بلاغية » وتقدم صورة صادقة للبلاغة العربية وتطور موضوعاتها . وهي محاضرات أخذت من القديم خطوطها واعتمدت على السابقين في فصولها ، ولم ترجع إلى ما أثير في هذه الأيام ، لأن الهدف ليس تجديد البلاغة وإنما تقديم ما عند القدماء بأسلوب يجمع بين عباراتهم وينسق آراءهم ، لتكون منطلقاً إلى التجديد .

وقد اقتضى المقرر الذي ينبغي أن يلم به طالب اللغة العربية في مرحلة دراسته الجامعية الأولى أن يكون لأهم أساليب البلاغة نصيب في هذه المحاضرات التي انقسمت إلى قسمين :

الأول : الفصاحة والبلاغة ، وهي مقدمة ينبغي أن يعرفها الدارس لأنها الأساس الذي ينطلق منها إلى أساليب البلاغة وفنونها ، بل هي الغاية التي يصل إليها حينما ينهى تطوافه في الموضوعات التي وضعت لتثير الطريق له في دراسة الأدب .

الثاني : علم المعاني ، الذي كان أحد علوم البلاغة العربية حينما قسمها السكاكي إلى البيان والمعاني والمحسنات اللفظية والمعنوية أي البديع .

وكان العرب قبل ذلك قد درسوا هذا العلم في كتب النحو ، ولعل كتاب سيويه أصدق ما وصل إلينا وأقربه إلى ذوق العربية ، لأنه عني بالأساليب إلى جانب عنايته بالقواعد والأصول . وقد سمينا هذا القسم «أساليب

بلاغية ، لأنه يتصل بأهم وسائل التعبير وصياغة الكلام . وليس أدل على ذلك من أن المتحدث أو الأديب لا ينطلق في تصوير نفسه وعرض أفكاره إلا من خلالها . فالخبر والإنشاء ، والتعريف والتنكير ، والذكر والحذف ، والتقديم والتأخير ، والقصر ، والفصل والوصل ، والإيجاز والإطناب والمساواة ، وخروج الكلام على مقتضى الظاهر - عمدة الكلام وزاد المنشئين .

والدرس النحوي أولى بهذه الموضوعات لولا انصراف النحاة إلى العناية بالإعراب والبناء ، والعوامل والتقدير مما أبعد النحو عن هدفه وأحاله قواعد لا روح فيها . وسنظل نؤمن بأن هذه الدراسة من البلاغة حتى تعود إلى النحو أصالته وحتى نجد أساتذة النحو يغيرون طرق تدريسه ويعنون بالأساليب البلاغية كعنايتهم بالقواعد والإعراب .

إن دراسة الأساليب والوقوف عندها تفتح السبيل أمام الأديب مادام يكتب باللغة العربية ، وهي لغة عريقة تشعبت فنون التعبير فيها وأصبحت طيبة لمن تعمق فيها وفهم أسرارها ، ولن يكون المنشئ أديبا إذا نأى عن لغته وضرب عن أساليبها صفحا ، وإنه لمن أعجب العجب إذا لم ير في الخبر والإنشاء ، والتقديم والتأخير ، والحذف والذكر ، والإيجاز والإطناب وغيرها - فائدة - وهي أصل الكلام وعمدة التعبير . ولن يغنى ما تقدمه الكتب المترجمة والأساليب الغربية عما تنسم به لغة الضاد ، وإن كانت تضيف أبعاداً جديدة وتفتح آفاقاً واسعة . وستبقى الأساليب البلاغية التي عرضت لها هذه المحاضرات خالدة مادامت اللغة العربية حية في العقول ونابضة في القلوب ، ولن يقدر على إنكارها من سولت له نفسه وظن أنه سبق العصر وتحطى الزمان .

لقد سار البحث في هذه المحاضرات كما سار في « فنون بلاغية » ويتجلى ذلك في أمرين :

الأول : الوقوف على تعريفات القدماء وتقسيماتهم وآرائهم .

الثاني : الأخذ بالأمثلة التي ذكروها لثلاث تنجرد القواعد والأصول من روحها التي ارتبطت بها حينها فكر العرب الأوائل بضبط لغتهم وحفظها من الضياع .

ولذلك لم يكن للجديد نصيب فيها ، لأن في ذلك ابتعاداً عن منهج دراسة القديم وتجنباً على الأدب الحديث الذي خطا خطوات واسعة وكانت له مناهج درس جديدة بالتأمل العميق والنظر السليم والبحث الرصين . ولن يقدر على بحثه إلا من وطن نفسه وأخلص النية ، ووقف على القديم وأساليبه وعرف الحديث وفنونه ، وليس ذلك بيسير .

هذه ملامح محاضرات « أساليب بلاغية » جاءت كما بناها القدماء ليعرف الجيل الجديد ما كان من هذا العلم الذي لم ينضج ولم يحترق ، ولتكون مقدمة لمن يريد أن يخطو باتزان في طريق التجديد الذي من أول متطلباته قتل القديم درسا .



ومن الله العون والتوفيق .

مركز تحقيقات كلية الدراسات الإسلامية
الدكتور أحمد مطلوب

أستاذ البلاغة والنقد في كلية الآداب

جامعة بغداد



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الكتاب الأول



مركز بحوث الحاسب في الرياض

الفصاحة والبلاغة



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الفصل الأول الفصاحة

في اللغة :

لفظة الفصاحة مما شاع وعرفه العرب بمفهومه اللغوي قبل أن تأخذ الألفاظ دلالتها الفنية . ونجد لها في المعاجم دالتين :

الأولى : لغوية تقوم على المعنى الأول الذي وضعه العرب واستعملوه قبل أن تظهر علوم البلاغة والنقد . ففي لسان العرب : « يومٌ مَفْصِيحٌ : لا غيم فيه ولا قر . أفصح اللبِن : ذهب اللبأ عنه . فَصَحَّ اللبِن : إذا أخذت عنه الرغبة . قال فضلة السلمي :

رأوه فازدروه وهو خرقٌ وينفع أهله الرجلُ القبيحُ
فلم يبخشوا مصالته عليهم ~~تكريرا~~ وتحت الرغبة اللبِنُ الفصيحُ

أفصحت الشاة والناقة : خلص لبنا . أفصح الصبح : بدا ضوءه واستبان ، وكل ما وضع فقد أفصح ، وكل واضح مفصح . ويقال : قد فصحك الصبح ، أي : بان لك وغلبك ضوءه . فصحه الصبح : هجم عليه ،

الثانية : دلالة تقرب من المعنى الاصطلاحي الذي تعارف عليه البلاغيون ، ففي اللسان : « الفصاحة : البيان . فَصَحَّ الرجل فصاحة فهو فصيح من قوم فُصحاء و فِصاح و فُصَّح ، وامرأة فصيحة من نسوة فِصاح و فِصائح . رجل فصيح وكلام فصيح ، أي : بليغ . لسان فصيح ، أي : طلق . وقد جاء في الشعر في وصف العجم : أفصح ، يريد به بيان القول وإن كان بغير العربية ، كقول أبي النجم :

أعجم في آذانها فصيحاً

يعنى : صوت الجملار أنه أعجم ، وهو في آذان الأتسن فصيح بين .

وفصح الأعمى فصاحة : تكلم بالعربية وفهم عنه . وقيل : جادت لغته حتى لا يلحن . أفصح كلامه إفصاحاً وأفصح تكلم بالفصاحة ، وكذلك الصبي يقال : أفصح الصبي في منطقته إفصاحاً إذا فهمت ما يقول في أول ما يتكلم . أفصح الأغمتم : إذا فهمت كلامه بعد غتمته . أفصح عن الشيء إفصاحاً إذا بينه وكشفه . فصح الرجل وتفصح إذا كان عربي اللسان فازداد فصاحة . وقيل : تفصح في كلامه وتفاصح : تكلف الفصاحة . يقال : ما كان فصيحاً ولقد فصّح فصاحةً وهو البين في اللسان والبلاغة . التفصح استعمال الفصاحة ، وقيل : التشبه بالفصحاء .

وقيل : جميع الحيوان ضربان : أعجم وفصيح ، فالفصيح كل ناطق ، والأعجم كل ما لا ينطق .

الفصيح في اللغة : المنطلق اللسان في القول الذي يعرف جيد الكلام من رديته . أفصح الكلام وأفصح به . وأفصح عن الأمر . الفصيح في كلام العامة : المعرب .

وفي هذا يتضح معنى البيان والظهور في كلمة « الفصاحة » ، وليس هذا المعنى بعيداً عن الدلالة الأولى ولا عن المعنى الذي اصطلح عليه علماء البلاغة وهو رقة الألفاظ وجهاها ، وبيان التعبير ووضوحه .

في القرآن والحديث :

ولو مضينا نبحت عن لفظة « الفصاحة » في تراثنا لرأيناها في قوله تعالى حكاية عن نبيه موسى - عليه السلام - : « وأخى هرون هو أفصح مني لسانا » (١) وفي الحديث النبوي الشريف : « أنا أفصح العرب بيئد أنتى من قريش » (٢) ، و« غفر له بعدد كل فصيح وأعجم » . وفسره أصحاب

(١) القصص ٣٤ :

(٢) قال عبد الله بن رواحة في مدح الرسول - صلى الله عليه وسلم :

لو لم تكن فيه آيات مبينة كانت فصاحته تنبيك بالخبر

الحديث بأن النبي محمداً - صلى الله عليه وسلم - أراد بالفصيح نبي آدم ،
وبالأعجم البهائم . (١)

ولانخرج لفظه « الفصاحة » في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف
عن معناها اللغوي وهو الظهور والبيان . وحينما دخلت هذه اللفظة الدراسات
البلاغية والنقدية ارتبطت بلفظة البلاغة وصارت صنوها ، وأصبح رجال
البلاغة الأوائل لا يفرقون بينها ، بل لم يروا بأساً من أن يستعملوا إحداهما مكان
الأخرى كما فعل أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥ هـ) الذي لم يضع
حداً فاصلاً بين اللفظتين وإنما أجراهما بمعنى واحد في مواضع كثيرة من
كتابه « البيان والتبيين » .

الجاحظ :

عرف الجاحظ البلاغة بقوله : « وقال بعضهم - وهو أحسن ما اجتبيناه
ودوناه - : لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ،
ولفظه معناه ، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك » . (٢) .
وفي هذا التعريف التقاء الفصاحة بالبلاغة ، والنص على امتزاجهما .

والفصاحة - عنده - واسعة المعنى ، ولذلك نراه يتحدث عنها وعن
الألفاظ كثيراً ، وتعتبر إشارات في كتابه « البيان والتبيين » من أوسع ما وصل
إلينا من عهد التدوين الأول . ويرى أن الألفاظ جديرة بالرعاية والاهتمام ،
يقول : « وقد يستخف الناس ألفاظاً ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها ،
ألا ترى أن الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب
أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر . والناس لا يذكرون السَّغْبَ
ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة ، وكذلك ذكر المطر ، لأنك
لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الانتقام . والعامة وأكثر الخاصة لا يفصلون

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ، ج ٣ ، ص ٤٥٠ :

(٢) البيان والتبيين ، ج ١ ص ١١٥ .

بين ذكر المطر وبين ذكر الغيت ، ولفظ القرآن الذى عليه نزل أنه إذا ذكر
الأبصار لم يقل الأسماع ، وإذا ذكر سبع سماوات لم يقل الأرضين . ألا تراه
لا يجمع الأرض أرضين ولا السمع أسماعا . والجارى على أفواه العامة غير
ذلك لا يتفقون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال « (١) .

وتكلم على تنافر الحروف فقال : « فأما فى اقتران الحروف فان الجيم
لا تقارن الظاء ولا القاف ولا الطاء ولا الغين بتقديم ولا تأخير ، والزاي
لا تقارن الظاء ولا السين ولا الضاد ولا الذال بتقديم ولا بتأخير . وهذا باب
كبير وقد يكتبى بذكر القليل حتى يستدل به على الغاية التى إليها يجرى » (٢)

وتحدث عن تنافر الألفاظ فقال : « ومن ألفاظ العرب ألفاظ تتنافر
وإن كانت مجموعة فى بيت شعر لم يستطع المنشد إنشادها إلا ببعض الاستكراه
فن ذلك قول الشاعر :

وقبر حربٍ بمكانٍ  قَفْرٍ وليس قُرْبَ قبرٍ حربٍ قَبْرُ

ولما رأى من لا علم له أن أحدا لا يستطيع أن ينشد هذا البيت ثلاث مرات
فى نسق واحد فلا يتنعم ولا يتلجج ، وقيل لهم : إن ذلك إنما اعتراه إذ كان
من أشعار الجن ، صدقوا بذلك .

ومن ذلك قول ابن بسير :

لم يَضُرُّها والحمدُ لله شيءٌ وانثنت نحو عَزَفِ نفسٍ ذهولٍ

فتفقّد النصف الأخير من هذا البيت فانك ستجد بعض ألفاظه يتبرأ من
بعض « (٣) .

(١) البيان ، ج ١ ص ٢٠ .

(٢) البيان - ج ١ ص ٦٩ .

(٣) البيان ، ج ١ ص ٦٥ .

وينبغي أن تكون الألفاظ متماثلة مثلثة كى لا يقع بينها التنافر فتصبح كأولاد علة ، يقول : « وأنشدني أبو العاصي ، قال : أنشدني خلف الأحمر في هذا المعنى :

وبعض قريض القوم أولاد علة يكد لسان الناطق المتحفظ (١)

وقال أبو العاصي : وأنشدني في ذلك أبو البيداء الرياحي :

وشعر كبير الكبش فرق بينه لسان دعي في القريض دخيل

فانه يقول : إذا كان الشعر مستكرها وكانت ألفاظ البيت من الشعر لا يقع بعضها مماثلا لبعض كان بينها من التنافر ما بين أولاد العلات . وإذا كانت الكلمة ليس موقعها إلى جنب أختها مرضيا موافقا كان على اللسان عند إنشاد ذلك الشعر مؤونة .

قال : وأجود الشعر ما رأيت متلاحم الأجزاء سهل المخارج ، فتعلم بذلك أنه قد أفرغ إفراغاً واحداً ، وسلك سبكا واحداً ، فهو يجري على اللسان كما يجري على الدهان .

مركز تحقيقات كليات علوم رسيدي

وأما قوله : « كبير الكبش » فانما ذهب إلى أن « بحر الكبش » يقع متفرقا غير مؤتلف ولا متجاور ، وكذلك حروف الكلام وأجزاء البيت من الشعر تراها متفقة ملسا ولينة المعاطف سهلة ، وتراها مختلفة متباينة ومتنافرة مستكرها تشق على اللسان وتكده ، والأخرى تراها سهلة لينة ورطبة مواتية ، سلسلة النظام خفيفة على اللسان حتى كان البيت بأسره كلمة واحدة ، وحتى كان الكلمة بأسرها حرف واحد (٢) .

ويرى أن اللفظ كما لا ينبغي أن يكون عاميا وساقطا سوقيا ، فكل ذلك لا ينبغي أن يكون غريبا وحشيا إلا أن يكون المتكلم بدويا أعرايا ، فان

(١) أولاد علة : هم بنو رجل واحد من أمهات شتى :

(٢) البيان ، ج ١ ص ٦٦ .

الوحشى من الكلام يفهمه الوحشى من الناس كما يفهم السوقي رطانة السوقي . (١)

لقد اهتم الجاحظ بالألفاظ اهتماماً عظيماً أولاً عناية كبيرة ، وقد دفعه هذا الاهتمام إلى أن يقول : « والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي والمدني ، وإنما الشأن في إقامة الوزن ، وتخير اللفظ وسهولة المخرج ، وكثرة الماء ، وفي صحة الطبع وجودة السبك ، فانما الشعر صناعة وضرب من النسيج ، وجنس من التصوير » (٢) .

وظن بعض الباحثين أنه يميل إلى اللفظ كل الميل ، وأنه لا يرى للمعنى كبير أهمية ، والواقع أنه عني باللفظ وأعطاه نصيبه من الاهتمام ، وشغل بالمعنى والتصوير الأدبي الذي يقول عنه : « فانما الشعر صناعة ، وضرب من النسيج ، وجنس من التصوير » ، وهذه نظريته التي شرحها عبدالقاهر الجرجاني وسماها « نظرية النظم » ، فالجاحظ اهتم بالألفاظ والمعاني والتصوير مع أنه يروى أنه بعضهم لا يحفل إلا بالمعنى وحده كأبي عمرو والشيباني الذي يرى أن المعنى متى كان رائعاً حسناً ظل كذلك في أية عبارة وضع . فالبيتان :

لا تحسبن الموت موت البلي فأنما الموت سؤال الرجال
كلاهما موت ولكن ذا أفضح من ذاك لذل السؤال

استحسنها أبو عمرو على حين ليست عليها مسحة من جمال سوى الوزن . وعابه الجاحظ ورأى أنه مسرف في تقديرهما ، وقال : « وأنا رأيت أبا عمرو الشيباني وقد بلغ من استجادته لهذين البيتين ونحن في المسجد يوم الجمعة أن كلف رجلاً حتى أحضره دواة وقرطاساً حتى كتبها له ، وأنا أزعم أن صاحب هذين البيتين لا يقول شعراً أبداً ، ولولا أن أدخل في الحكم بعض الفتك لزعمت أن ابنه لا يقول شعراً أبداً » (٣) .

(١) ينظر البيان ، ج ١ ص ١٤٤ .

(٢) الحيوان ، ج ٣ ص ١٣١ .

(٣) الحيوان ، ج ٣ ص ١٣١ .

لقد اهتم الجاحظ باللفظ ولكنه لم يهمل المعنى ، ولذلك فليس صحيحا ما ذهب إليه بعضهم وهو أن الجاحظ كرس جهوده لخدمة الألفاظ ، ولأجله خاض عبدالقاهر الجرجاني غمار هذا البحث . ويرى الدكتور محمد مندور أن كل آراء عبدالقاهر تنحصر في مسألتين :

الأولى : إنكاره لما رآه الجاحظ من أهمية فصاحة الألفاظ باعتبار تلك الفصاحة صنعة في اللفظ ذاته ، ثم ثورته على مذهب أبي هلال العسكري الذي يرد جودة الكلام إلى محسنات لفظية تقف عند الشكل .

الثانية : تعلية جودة الكلام بخصائص في النظم . (١)

وعبارة الجاحظ « فانما الشعر صناعة ، وضرب من الفسج ، وجنس من التصوير » ، وما نقله عبدالقاهر من اهتمامه بالصياغة والصناعة ، خير ما يفند هذا الرأي ، لأن عبدالقاهر سار على خطا الجاحظ ونقل مصطلحه في التصوير وقال : « وليس العبارة عن ذلك بالصورة شيئا نحن ابتدأناه فينكره منكر بل هو مستعمل مشهور في كلام العرب ، ويكفيك قول الجاحظ : وإنما الشعر صناعة ، وضرب من التصوير » (٢) . فالجاحظ من أصحاب الصياغة ولذلك تسقط عنه مهمة الاهتمام بالشكلية والألفاظ ، وإن كان كثير الاعتناء باللفظ واختيار ما يؤدي المعنى أداء حسنا ، وهذه مهمة الأديب الذي يقدر قيمة الكلام ويبدل في سبيله أعظم الجهود ، وقد كان الجاحظ أدبيا كبيرا وعالما قديرا ، فعنى بالألفاظ كما عنى بالمعاني وكان له الفضل في تصوير نظم الكلام .

ابن قتيبة :

وتحدث ابن قتيبة (- ٢٧٦ هـ) عن الألفاظ ، وذكر أن الشعر أربعة

أضرب :

(١) ينظر في الميزان الجديد ، ص ١٤٩ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٨٩ .

١ - ضرب منه حسن لفظه وجاد معناه : كقول القائل في بعض بني أمية (١) :

في كفه خيزرانٌ ريحه عبيقٌ من كف أروع في عرينه شممٌ
يُنغضى حياةً ويُنغضَى من مهابته فما يكلم إلا حين يتسمُّ

و كقول أوس بن حجر :

أبتُّها النفسُ أجملي جزعاً إنَّ الذين تحذرين قد وقعا

٢ - وضرب منه حسن لفظه وحلا فاذا أنت فتشته لم تجد هناك فائدة في المعنى كقول القائل :

ولما قضينا من ميني كلَّ حاجة
ومسح بالأركان من هو ماسحٌ
وشدَّت على حُدُب المهاري رحالنا

ولم ينتظر الغادي الذي هو رائحٌ
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا
وسالت بأعناق المطى الأباطحُ

يقول ابن قتيبة : « هذه الألفاظ كما ترى أحسن شيء مخارج ومقاطع ومقاطع ، وإن نظرت إلى ما تحتمها من المعنى وجدته : ولما قطعنا أيام ميني واستلمنا الأركان وعالينا إبلنا الأنضاء ، ومضى الناس لا ينتظر الغادي الرائح ابتدأنا في الحديث وسارت المطى في الأباطح » (٢) . ونحوه قول المعلق :

(١) كذا في الشعر والشعراء ، وفي الهامش أنها للحزبين الكناني في أبيات يمدح بها عبد الله بن عبد الملك بن مروان . والبيتان في ديوان الفرزدق ، ج ٢ ص ١٨٧ (طبعة مكتبة صادر) ، وهما في مدح زين العابدين رضي الله عنه .

(٢) الشعر والشعراء ، ج ١ ص ٦٦ . ولعبد القاهر الجرجاني غير هذا الرأي فهر يراها من أبداع الشعر وأعدبه وقد حللها تحليلاً جميلاً . (ينتظر دلائل الإعجاز ص ٥٨) .

إنَّ الذين غَدُوا بلبك غادروا وَشَلًّا بعينك لايزال معينا
غِيْضُنْ من عبراتهنَّ وقلن لي : ماذا لقيت من الهوى ولقينا (١)

٣ - وضرب منه جاد معناه وقصرت ألفاظه عنه كقول لبيد بن ربيعة :
ما عاتبَ المرءَ الكريمَ كنفه والمرءُ يُصلِحُهُ الجليسُ الصالحُ

٤ - وضرب منه تأخر معناه وتأخر لفظه ، كقول الأعشى في امرأة :

وفرها كأقحى غذاه دائمُ المَطْلِ
كما شيبَ براحٍ با رِدِّ من عَسَلِ النَّحْلِ

ولم يُشير ابن قتيبة إلى لفظة « الفصاحة » في كتابه « الشعر والشعراء »
ولكنه استعمل كلمة « الألفاظ » ، ويرى أن المحدث ليس له أن ينبع
المتقدم في استعمال وحشي الكلام ككثير من أبنية سيويه ، ولا أن يسلك
فيما يقول الأساليب التي لانصح في الوزن ولا تحلو في الأسماع . يقول :
« وهذا بكثُر ، وفيما ذكرت منه ما ذلك على ما أردت من اختيارك أحسن
الروى وأسهل الألفاظ وأبعدها من التعقيد والاستكراه ، وأقربها من أفهام
العوام . وكذلك اختار للمخطيب إذا خطب والكاتب إذا كتب فانه يقال :
« أسير الشعر والكلام المطمع » يراد الذي يطمع في مثله من سمعه وهو مكان
النجم من يد المتناول » (٢) .

وفي كتابه « أدب الكاتب » حديث عن الألفاظ والأبنية ، ولكنه
لا يسميها « فصاحة » وإنما هي قواعد يستعين بها الكاتب . وعقد في كتابه
« عيون الأخبار » بابا سماه « كتاب العلم والبيان » تحدث فيه عن الإعراب
واللحن والتشادق والغريب والبيان والألفاظ التي تقع في كتب الأمان
والعهد والخطب . وهو في هذه الأبواب والفصول ليس كالجاحظ الذي
أرسى كثيراً من قواعد الفصاحة ووضع أمثلها التي تتردد في كتب البلاغة
والنقد .

(١) البیتان فی دیوان جریر ، ص ٥٧٨ ، وهما من قصيدة في هجاء الأخطل .

(٢) الشعر والشعراء ، ج ١ ص ١٠٣ .

المبرد :

وليس فيما كتب المبرد (- ٥٢٨٥) إشارة إلى الفصاحة وإن كان يفضل
أن تكون الألفاظ جزلة . (١)

ثعلب :

ولا فيما كتب أبو العباس ثعلب (- ٥٢٩١) الذي أشار إلى جزالة
الألفاظ . (٢)

ابن المعتز :

ولا فيما ألف ابن المعتز (- ٥٢٩٦) صاحب كتاب البديع .

قدامة :

وتحدث قدامة بن جعفر (- ٥٣٣٧) عن نعت اللفظ ، وقال ينبغي أن
يكون سمحاً ، سهل مخارج الحروف من مواضعها ، عليه رونق الفصاحة مع
الخلو من البشاعة . (٣) وذكر عيوب اللفظ وهي :

١ - أن يكون ملحوناً وجارياً على غير سبيل الإعراب واللغة .

٢ - وأن يركب الشاعر منه ما ليس بمستعمل إلا في القسّط .

٣ - ولا يتكلم به إلا شاذاً ، وذلك هو الوحشي الذي مدح عمر بن الخطاب
- رضي الله عنه - زهيراً بمجانبته له وتنكبه إياه فقال : « لا يتبع حوشي
الكلام » .

٤ - ومن عيوب اللفظ المعاظلة ، وهي التي وصف عمر بن الخطاب زهيراً
بمجانبته لها فقال : « كان لا يعاظم بين الكلام » . وهي ليست مداخلة
الشيء في الشيء ، لأنه محال أن ينكر مداخلة بعض الكلام فيما يشبهه من

(١) الكامل ، ج ١ ص ٤٣ .

(٢) قواعد الشعر ، ص ٥٩ .

(٣) نقد الشعر ، ص ٢٦ .

بعض أو فيما كان من جنسه ، وإنما يكون الإنكار فيما يدخل بعضه فيما
ليس من جنسه وما هو غير لائق به . (١)

ابن وهب :

وفي كتاب « البرهان في وجوه البيان » (٢) لأبي الحسين إسحاق بن
إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب إشارات إلى جزالة اللفظ وسخافته
وركاكته . ولم يحدد معاني هذه المصطلحات واكتفى بالتمثيل وقال : « وأما
جزالة اللفظ فكقوله :

وعلى عدوك يا ابن عمِّ محمد رَصَدَان : ضوء الشمس والإظلامُ
فاذا تنبه رُعْتَهُ وإذا غَفَا سَلَّتْ عَلَيْهِ سَيُوقَكِ الْأَحْلَامُ

وأما سخافة اللفظ وركاكته فمثل قول الآخر :

يا عتْبُ سيدتي أما لك دينٌ حتى متى قلبي لديك رهينُ
فأنا الصبورُ لكل ما حملتني وأنا الشقيُّ البائسُ المسكينُ (٣)

وقال عن الفصيح : « وأما الفصيح من الكلام ، فهو ما وافق لغة
العرب ولم يخرج عما عليه أهل الأدب ، ولتصحيح ذلك وضع النحو ،
ولجمعه وضعت الكتب في اللغة ، وذكر المستعمل منها والشاذ والمهمل .
وحق من ينشأ في العرب أن يستعمل الاقتداء بلغتهم ، ولا يخرج عن جملة
ألفاظهم ، ولا يقنع من نفسه بمخالفتهم فيخطئوه ويلحنوه » (٤)

وليس في هذه الإشارات ما يوضح رأى صاحب « البرهان » في الفصاحة
كما عرفها الجاحظ ومعاصروه .

(١) نقد الشعر ، ص ١٩٦ .

(٢) هو النص الكامل للكتاب المطبوع باسم « نقد النثر » المنسوب إلى قدامة
ابن جعفر .

(٣) البرهان في وجوه البيان ، ص ١٧٧ .

(٤) البرهان ، ص ٢٥٢ .

العسكري :

وذكر أبو هلال العسكري (- ٣٩٥ هـ) رأيين في الفصاحة :

الأول : إن الفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد وإن اختلف أصلاهما ، لأن كل واحد منهما هو الإبانة عن المعنى والإظهار له . يقول : « فاما الفصاحة فقد قال قوم : إنها من قولهم : أفصح فلان عما في نفسه إذا أظهره ، والشاهد على أنها هي الإظهار قول العرب : أفصح الصبح إذا اضاء . وأفصح اللبن إذا انجلت عنه رغوته فظهر ، وفصح أيضا . وأفصح الأعجمي إذا أبان بعد أن لم يكن يفصح ويبين ، وفصح اللحان إذا عبر عما في نفسه وأظهره على جهة الصواب دون الخطأ .

وإذا كان الأمر على هذا فالفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد وإن اختلف أصلاهما » (١) .

الثاني : أنها مختلفان ، وذلك أن الفصاحة تمام آلة البيان فهي مقصورة على اللفظ ، لأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى ، والبلاغة إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب فكأنها مقصورة على المعنى . يقول : « وقال بعض علمائنا : الفصاحة تمام آلة البيان ، فلهذا لا يجوز أن يُسمَى الله تعالى فصيحاً إذ كانت الفصاحة تتضمن الآلة ، ولا يجوز على الله تعالى الوصف بالآلة ويوصف كلامه بالفصاحة لما يتضمن من تمام البيان . والدليل على ذلك أن الألفح والتمام لا يسميان فصيحين لنقصان آلتها عن إقامة الحروف . وقيل : « زياد الأعجم » لنقصان آلة نطقه عن إقامة الحروف ، وكان يعبر عن « الحمار » بالهمار ، فهو أعجم وشعره فصيح لتمام بيانه » (٢) .

ووضَّح الأمر بقوله : « ومن الدليل على أن الفصاحة تتضمن اللفظ والبلاغة تتناول المعنى ، أن البيغاء يُسمَى فصيحاً ولا يسمى بليغاً إذ هو مقيم

(١) كتاب الصناعتين ، ص ٧ .

(٢) كتاب الصناعتين ، ص ٧ .

الحروف وليس له قصد إلى المعنى الذي يؤديه . وقد يجوز مع هذا أن يسمى الكلام الواحد فصيحاً بليغاً إذا كان واضح المعنى ، سهل اللفظ ، جيد السبك ، غير مستكره فج ولا متكلف وخم ، ولا يمنعه من أحد الاسمين شئ لما فيه من إيضاح المعنى وتقويم الحروف . (١)

وهذا هو رأيه ، أما الرأي الأول فقد عرضه ، لأن بعضهم يذهب إلى ذلك . وعقد فصلاً في تمييز الكلام تحدث فيه عن صفات الألفاظ الحسنة ، وانتهى إلى أن الكلام إذا جمع العلوية والجزالة والسهولة والرصانة مع السلامة والنصاعة ، واشتمل على الروتق والطلاوة ، وسلم من الحيف في التأليف ، وبعد عن سماجة التركيب ، وورد على الفهم الثاقب - قبله ولم يردده ، وعلى السمع المصيب استوعبه ولم يمججه ، والنفس تقبل اللطيف وتنبو عن الغليظ . (٢)

وأعطى الألفاظ أهمية كبيرة ، لأنه ليس الشأن في إيراد المعاني ، لأن المعاني يعرفها العربي والعجمي والقروي والبدوي ، وإنما هو في جودة اللفظ وصفاته ، وحسنه وبهائه ، ونزاهته ونقاته ، وكثرة طلاوته ومائه مع صحة السبك والتركيب . وليس يُطلب من المعنى إلا أن يكون على هذه الأوصاف ، وهو ما أشار إليه الجاحظ من قبل ، ولكنه جعل التصوير أساس البيان .

ابن سنان :

وعقد ابن سنان الحفاجي (- ٤٦٦ هـ) في كتابه « سر الفصاحة » فصلاً ضافية تحدث فيها عن صفات الحروف ومخارجها ، وفصاحة اللفظة المفردة والألفاظ المؤلفة .

(١) كتاب الصناعتين ، ص ٨ .

(٢) كتاب الصناعتين ، ص ٥٧ .

والفصاحة - عنده : « الظهور والبيان » (١) ، والفرق بينها وبين البلاغة « أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني . لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة وإن قيل فيها فصيحة ، وكل كلام بليغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغاً » (٢) .

ولكى تكون اللفظة الواحدة فصيحة ينبغي أن تتوفر فيها بعض الشروط قال : « إن الفصاحة على ما قدمنا نعتت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة ومعنى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف وبوجود أضعافها تستحق الاطراح والذم . وتلك الشروط تنقسم قسمين :

فالأول منها : يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضم إليها شيء من الألفاظ وتؤلف معه .

والقسم الثاني : « يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض » (٣) فأما الذي يوجد في اللفظة الواحدة فهاتية أشياء :

الأول : أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج ، وعلّة ذلك أن الحروف التي هي أصوات تجرى من السمع مجرى الألوان من البصر ، ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة ، ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة .

ومثال التأليف من الحروف المتباعدة كثير جل كلام العرب عليه ، فأما تأليف الحروف المتقاربة فمثل « الهُعْخُع » ، وقد روى أن الخليل بن أحمد الفراهيدي قال : « سمعنا كلمة شعاء هي « الهُعْخُع » وأنكرنا تأليفها .

(١) سر الفصاحة ، ص ٥٩ .

(٢) سر الفصاحة ، ص ٦٠ .

(٣) سر الفصاحة ، ص ٦٥ .

وقيل : إن أعرابيا سُئِلَ عن ناقتِه فقال : تركها ترعى المصحح (١) . وقال ابن سنان : « ولحروف الحلق مزية في القبح إذا كان التأليف منها فقط وأنت تدرك هذا وتستقيحه كما يقبح عندك بعض الأمزجة من الألوان وبعض النغم من الأصوات » (٢) .

الثاني : أن يكون لتأليف اللفظة في السمع حسن ومزية على غيرها وإن تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة كما نجد لبعض النغم والألوان حسنا يتصور في النفس ويدرك بالبصر والسمع دون غيره مما هو من جنسه . ومثاله في الحروف « ع. ذ. ب » فإن السامع يجد لقولهم « العذّاب » - اسم موضع و « عذّية » - اسم امرأة - و « عذّب » و « عذاب » و « عذّب » و « عذّبات » مالا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ في التأليف . وليس سبب ذلك بعد الحروف في المخارج فقط ولكنه تأليف مخصوص مع البعد ، ولو قدّمّت الذال أو الباء لم تجد الحسن على الصفة الأولى في تقديم العين على الذال لضرب من التأليف في النغم يفسده التقديم والتأخير . وليس يخفى على أحد من السامعين أن تسمية الغصن غصنا أو فننا أحسن من تسميته عسلوجا ، وأن أغصان البان أحسن من عساليح الشوحط (٣) . ومن الكلمات العذبة الجميلة « تفاوَح » وقد استعملها المتنبي فقال :

إذا سارت الأحداجُ فوق نباته تفاوَحَ مِسْكُ الغانباتِ ورَندُه (٤)

وهي في غاية من الحسن ، وقيل : إن المتنبي أول من نطق بها على هذا المثال .

(١) سر الفصاحة ، ص ٥٧ .

(٢) سر الفصاحة ، ص ٦٧ .

(٣) الشوحط : شجر يتخذ منه القسي :

(٤) الرند : العود ، أو الآس ، أو شجر طيب الرائحة :

ومثال ما يكره قول المتنبي :

مبارك الاسم أغسّر القلب كريم الجرشي شريف النسب (١)

فانك تجد في « الجرشي » تاليفاً يكرهه السمع وينبو عنه ، وأبن كلمة « النفس » من هذه اللفظة الثقيلة ؟

الثالث : أن تكون الكلمة غير متوعرة وحشية كقول أبي تمام :

لقد طلعت في وجه مِصْرَ بوجهه بلا طائرٍ سَعَدٍ ولا طائرٍ كَهْلٍ
فان « كهلا » هنا من غريب اللغة ، وروى أن الأصمعي لم يعرف هذه الكلمة وأنها ليست موجودة إلا في شعر بعض الهذليين وهو قوله :

فلو أن سلمى جاره أو أجاره رياحُ بنُ سعدِ ردةٍ طائرِ كَهْلٍ

وقيل : إن الكهل الضخم ، وهي لفظة ليست قبيحة التاليف لكنها وحشية غريبة لا يعرفها مثل الأصمعي .

ولهذا اعتمد الخدّاق من الشعراء على اختيار أسماء المنازل والنساء في الغزل وتجنبوا مالا يحسن لفظه ، وعابوا على جرير قوله :

وتقول بوزعٍ قد دببت على العصا هلا هزئتِ بغيرنا يا بوزعُ
وذكروا أن الوليد بن عبد الملك قال له : أفسدت شعرك بـ « بوزع » .

وقد قال ابن سنان : « وأنا أكره من قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة :

وما روضةٌ بالحزنِ طيبة الثرى يمجُ الندى جنجائنها وعرارها

ذكر « الجنجاث » لأنه اسم غير مختار ، ولو أمكنه ذكر غيره كان عندي أليق وأوفق . ولا أحب أيضاً تسمية أبي تمام صاحبه - عائلة - ونداءه بالترخيم في قوله :

(١) كريم الجرشي : كريم النفس .

قِفْ بالطلول الدارساتِ علائنا : أضحّتْ جبالُ قطينهن رثائنا
وإن كان الروى قاده إلى ذلك ، فليت شعرى من حظر عليه القوافى
واقصر به على الثاء دون غيرها من الحروف « (١) .

الرابع : أن تكون الكلمة غير ساقطة عامية ، ومثال العامية قول أبى
تمام :

جلبت والموتُ مُبْدٍ حراً صفحته وقد تفرعنَ فى أفعاله الأجلُ
فإن « تفرعن » مشتق من اسم « فرعون » وهو من ألفاظ العامة ، وعادتهم
أن يقولوا :

« تفرعن فلان » إذا وصفوه بالجبرية .

ومنه قول أبى نصر عبد العزيز بن نباتة :

أقام قوام الدين زيغ قنانه وأنضح كى الجرح وهو فطيرُ

فلفظة « فطير » عامية مبتدلة بـ « فطير » وهو

ومنه قول أبى تمام :

قد قلت لما لَحَّ فى صدّه اعطيف على عبدك يا قابرى

فإن « قابرى » من ألفاظ عوام النساء .

ومن ذلك لفظة « أوجعتها » فى قول ابن نباتة :

فقد رفعت أبصارها كل بلدة من الشوق حتى أوجعتها الأخادعُ

ولفظة « الجورب » فى قول المتنبي :

تستغرق الكفُ فوديه ومنكبه وتكنسى منه ربيعُ الجورب الخلقِ

(١) سر الفصاحة ، ص ٧٦

الخامس : أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة . ويدخل في هذا القسم ما ينكره أهل اللغة ويردّه علماء النحو من التصرف الفاسد في الكلمة ، وقد يكون ذلك لأجل أن اللفظة بعينها غير عربية كما أنكروا على أبي الشيص قوله :

وجناح مقصوص تحيِّف ريشه ريبُ الزمان تحيِّفَ المقراضِ
وقالوا : ليس « المقراض » من كلام العرب ، ولم يسمع عنهم إلا مثني .
وقد تكون الكلمة عربية إلا أنها قد عبّر بها عن غير ما وضعت
له في عرف اللغة ، كما قال البحرى :

يشق عليه الريحُ كلَّ عشيّةٍ جيوبَ الغمام بين يكثرٍ وأيمٍ
فوضع « الأيم » مكان « الثيب » وليس الأمر كذلك ، وإنما « الأيم »
التي لا زوج لها يكثرأ كانت أو ثيباً . ومن ذلك قول البحرى :
شرطى الإنصافُ إن قيل اشترطُ وصدىقى من إذا صافى قسَطُ
وأراد : « قسط » عدل ، لأن الأمر عليه ، وليس الأمر كذلك وإنما
يقال « أقسَطَ » إذا عدل ، و « قسَطَ » إذا جار ، ومنه قوله تعالى :
« وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً » (١)

وقد يكون على جهة الحذف من الكلمة كقول رؤبة بن العجاج :

قواظناً مكة من ورقِ الحمّا

يريد : الحمام

وقد يكون على وجه الزيادة في الكلمة مثل أن تشبع الحركة فيها فتصير
حرفاً ، كما قال الشاعر :

وأنت على الغواية حين ترمى وعن عيب الرجال بمنزاح
أى : بمنزح .

(١) الجن ١٥ .

وقد يكون إيراد الكلمة على وجه الشاذ القليل ، كلفظة « باهت » التي جاءت رديئة شاذة في قول البحري :

متحيرين فباهت متعجباً مما يرى أو ناظر متأملٌ

والعربي المستعمل « بهت الرجل يبهت فهو مبهوت » .

ويدخل في هذا القسم ما يسمى الضرورة الشعرية من إظهار التضعيف ، أو مدّ المقصور ، أو قصر الممدود ، أو تأنيث المذكر على بعض التأويل ، أو صرف ما لا ينصرف ، وغير ذلك .

السادس : أن لا تكون الكلمة قد عبّر بها عن أمر آخر يكره ذكره ، فإذا أوردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى قبحت وإن كملت فيها الصفات كقول الشريف الرضي :

أعزّز عليّ بأن أراك وقد خلت من جانبيك مقاعد العوادِ

فايراد « مقاعد » في هذا البيت صحيح ، إلا أنه موافق لما يكره ذكره في مثل هذا الشأن ، لاسيما إضافته إلى من يحتمل إضافته إليهم وهم « العواد » ، ولو انفرد لكان الأمر فيه سهلاً فأما إضافته إلى ما ذكره ففيها قبح لاختفاء به .

السابع : أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف فإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة . ومن ذلك قول أبي نصر بن نباتة :

فاياكم أن تكشفوا عن رؤوسكم ألا إن مغناطيسهن النوايبُ

ف « مغناطيسهن » كلمة غير مرضية لطولها .

ومنه قول أبي تمام :

فلا ذريجان اختيالٌ بعدما كانت مُعرّسَ عبّرةٍ ونكالِ
سمّجت ونبها على استساجها ما حولها من نضرةٍ وجمالِ

فقوله « فلأذربيجان » كلمة رديئة لطولها وكثرة حروفها وهي غير عربية ، وكذلك قوله « استساجها » ردى لكثرة الحروف وخروج الكلمة بذلك عن المعتاد في الألفاظ إلى الشاذ النادر .

ومنه قول المتنبي :

إنَّ الكريّم بلا كرامٍ منهم مثلُ القلوب بلا سويداواتِها (١)
« سويداواتها » كلمة طويلة جدا .

الثامن : أن تكون الكلمة مصغرة في موضع عبر بها فيه عن شيء لطيف أو خفي أو قليل أو ما يجري مجرى ذلك ، فإنها تحسن به . ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

وغاب قُميرٌ كنت أرجو طلوعه وروحَ رعيانٍ ونومَ سُمُرٍ

وهذا تصغير مختار في موضعه ، فأما الأسماء التي لم ينطق بها إلا مصغرة كاللُجين والثريا فليس للتصغير فيها حسن يذكر ، لأنه غير مقصود بها ما ذهب إليه ابن سنان *مرآة القاري في شرح سنان*

ومعظم هذه الشروط تدخل في فصاحة الألفاظ المؤلفة ، والإخلال بها قد يؤدي إلى زيادة القبح والتنافر في الكلام ، لأنه حين تكون الألفاظ مجتمعة تحتاج إلى دقة في التركيب واختيار اللطيف منها . يقول ابن سنان متحدثا عن الشرط الأول : « إنَّ الأول منها أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة الخارج ، وهذا بعينه في التأليف وبيانه أن يجنب الناظم تكرار الحروف المتقاربة في تأليف الكلام كما أمرناه بتجنب ذلك في اللفظة الواحدة ، بل هذا في التأليف أقبح ، وذلك أن اللفظة المفردة لا يستمر فيها من تكرار الحرف الواحد أو تقارب الحرف مثلما يستمر في الكلام المؤلف إذا طال واتسع » (٢) .

(١) سويداء القلب : حبه ، وجمعها سويداوات .

(٢) سر الفصاحة ، ص ١٠٧ :

ومما قبح قول أبي تمام :

فالمجدُّ لا يرضى بأن ترضى بأن يرضى المؤملُ منك إلا بالرضى
ومنه قول الآخر :

وقبر حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ وليس قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ
ومنه قول المتنبي :

وتُسعِدُنِي فِي غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ سَبوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ

وأما الثاني من شروط اللفظة المفردة في التأليف إذا ترادفت
الكلمات اختارة فيوجد الحسن فيها أكثر وتزيد طلاوته على ما لا يجمع من
تلك الكلمات إلا القليل ، وهذا يرجع إلى اللفظة بانفرادها وليس للتأليف فيه
إلا ما أثاره التواتر والترادف . وكذلك الثالث والرابع من الأقسام لا علة
للتأليف بهما ، وإنما يقبح إذا كثرت فيه الكلام الوحشي أو العامي .

وأما الخامس فالتأليف به علة وكيدة ، لأن إعراب اللفظة تبع
لتأليفها من الكلام وعلى حكم الموضع الذي وردت فيه .

وأما السادس فالتأليف فيه تعلق بحسب إضافة الكلمة إلى غيرها ، فإن
القبح يختلف بحسب ذلك .

وأما السابع فلا علة للتأليف به ، إلا أن ظهور قبحه أجلى إذا
ترادفت فيه الكلمات الطوال .

وأما الثامن فلا علة للتأليف به إذ كان لا يتعدى الكلمة بانفرادها .

ودراسة ابن سنان للفصاحة من أخصب الدراسات ، ولا يكاد المتأخرون
يخرجون عنها في كل ما ألفوا أو اختصروا أو شرحوا .

عبد القاهر :

وكانت الفصاحة والبلاغة والبراعة والبيان ألفاظاً مترادفة عند عبد القاهر
الجزجاني (- ٥٤٧١ أو ٥٤٧٤) ، وكلها يعبر بها عن « فضل بعض القائلين

على بعض من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد
وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم ، ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم » (١)

والألفاظ عنده نخدم للمعاني وأوعية تتبعها في حسنها وجهالها أو قبحها
ورداءتها ، يقول : « ولن تجد أئمن طائرا ، وأحسن أولا وآخرها ،
وأهدى إلى الاحسان ، وأجلب للاستحسان من أن ترسل المعاني على سجيبتها
وتدعها تطلب لأنفسها الألفاظ ، فانها إذا تركت وما تريد لم تكس إلا
ما يليق بها ولم تلبس من المعارض إلا ما يزينها . فأما أن تضع في نفسك أن
لا بد من أن تجنس أو تسجع بلفظين مخصوصين فهو الذي أنت بعرض
الاستكراه وعلى خطر من الخطأ والوقوع في الدم . فان ساعدك الجمد كما ساعد
في قوله :

أَوْ دَعَانِي أُمْتُ بِمَا أودعاني

وكما ساعد أبا تمام في نحو قوله :
وَأَنجَدْتُمْ مِنْ بَعْدِ إِتْهَامِ دَارِكُمْ فَيَا دَمْعُ أَنْجَدْنِي عَلَى سَاكِنِي نَجْدِ
مركز بحوث ودراسات إسلامية
وقوله :

هِنَّ الْحَمَامُ فَاِنْ كَسْرَتْ عِيَاْفَةً مِنْ حَائِنٍ فَانْهِنَّ حِيَامُ
فذاك وإلا أطلقت السنة العيب » (٢) .

إن الفصاحة تكون في المعنى وليس للكلمة المفردة كبير قيمة ، وكثيرا
ما تستعمل اللفظة في موضع فتكون حلوة الجرس عذبة ، وتستعمل في موضع
آخر فتفقد تلك المزية ، وإنما كان ذلك « لأن المزية التي من أجلها نصف
اللفظ في شأننا هذا بأنه فصيح مزية تحدث بعد أن لا تكون وتظهر في العلم
من بعد أن يدخلها النظم . وهذا شيء إن أنت طلبته فيها وقد جئت بها لإفراد

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٥ .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ١٩ ، وينظر دلائل الإعجاز ، ص ٤٠١ .

لم تَرَمَ فيها نظماً ولم تحدث لها تأليفاً طلبت محالاً . وإذا كان كذلك وجب أن تعلم قطعاً أن تلك المزية في المعنى دون اللفظ « (١) » .

فالألفاظ عند عبدالقاهر لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كلم مفردة ، وإنما تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ . ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر كلفظ « الأخدع » في بيت الحماسة :

تَلَفَّتْ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتَنِي وَجِئْتُ مِنَ الْإِصْغَاءِ لَيْتاً وَأُخْدَعَا (٢)

وبيت البحري :

وإني وإن بلغتني شرف الغنى وأعتقت من ريق المطامع أخدمى

فان لها في هذين البيتين ما لا يخفى من الحسن ، ثم إنك تتأملها في بيت أبي تمام :

يادهر قوم من أخدميك فقد أضججت هذا الأنام من خرقك
فتجد لها من الثقل على النفس ومن التغيص والتكدير أضعاف ما وجدت
هناك من الروح والخفة والإيناس والبهجة .

ومن أعجب ذلك لفظة « الشيء » فانك تراها مقبولة حسنة في موضع وضعيفة مستكرهة في موضع آخر ، وإن أردت أن تعرف ذلك فانظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة :

ومن مالي وعيني من شيء غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى

وإلى قول أبي حية النميري :

إذا ما تقاضى المرء يومً و ليلةً تقاضاه شيء لا يملُّ التقاضيا

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٠٧ .

(٢) الأخدعان : عرقان في جانبي العنق قد خفيا وبطنا ، والبيت : صمحة العنق .

فأنك تعرف حسنها ومكانها من القبول ، ثم انظر في بيت المتنبي :
لو الفلّكُ الدوّارُ أبغضتَ سعيه لعوّقه شيءٌ عن الدوران
فأنك تراها تقل وتضؤل بحسب نبلها وحسنها فيما تقدم .

ومن سر هذا الباب أنك ترى اللفظة المستعارة قد استعيرت في عدة
مواضع ثم ترى لها في بعض ذلك ملاحظة لاتجدها في الباقي ، مثال ذلك أنك
تنظر إلى لفظة « الجسر » في قول أبي تمام :

لا يطمع المرء أن يجتأبَ لجتَه بالقول مالم يكن جِسْرًا له العَمَلُ
وقوله :

بصُرّتَ بالراحة العُظمى فلم ترها تُنالُ إلا على جِسْرٍ من التَّعَبِ
فترى لها في الثاني حسنا لاتراه في الأول ، ثم تنظر إليها في قول ربيعة
الرقبي :

قُولِي : نَعَمْ ، وَنَعَمْ إِنْ قُلْتَ وَاجِبَةٌ
قَالَتْ : عَسَى وَعَسَى جِسْرٌ إِلَى نَعَمْ

ترى لها لطفًا وخلابة وحسنا ليس الفضل فيه بقليل .

وينتهي عبدالقاهر إلى أن الكلمة لو كانت إذا حسنت من حيث هي لفظ
وإذا استحقت المزية والشرف ، استحقت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها دون
أن يكون السبب في ذلك حال لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم لما اختلفت
بها الحال ولكانت إما أن تحسن أبدا أو لا تحسن أبدا (١) .

ولعل الغرض الديني كان دافعا إلى هذا الرأي ، لأن كلمات القرآن
الكريم عربية نطق بها الشعراء والخطباء وتداولها الناس ، وليس لها مزية وهي
مفردة لا يضمنها سلك يوحد بينها ويجمع متفرقها ، ولكي يظهر عبدالقاهر

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٨ ، ٦٢ .

إعجاز القرآن ويرد ما كان يشيع في البيئات المختلفة اتجه إلى نظرية النظم
ليسد بها المسالك ويفند آراء المختلفين ويوقف طعنات الحاقدين .

ولم يقف عند الاهتمام بالنظم وإنما اهتم بالتصوير الأدبي الذي لا يكون
إلا بترتيب الألفاظ والتأليف بينها ، يقول : « ومعلوم أن سبيل الكلام
سبيل التصوير والصياغة ، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي
يقع التصوير والصوغ فيه كالفضة والذهب يصاغ منها خاتم أو سوار ، فكما
أن محالا إذا أنت أردت النظر في صوغ الخاتم وفي جودة العمل وردائه أن
تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة أو الذهب الذي وقع فيه العمل وتلك
الصنعة ، كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام
أن تنظر في مجرد معناه . وكما أنا لو فضلنا خاتما على خاتم بأن تكون فضة
هذا أجود أو فضة ذاك أنفس لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم ، كذلك
ينبغي إذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناه أن لا يكون تفضيلا له من حيث
هو شعر و كلام » (١) .

فعبد القاهر يرى أن للتصوير الأدبي قيمة كبيرة ، ولذلك أطال الكلام
في « أسرار البلاغة » على الوسائل التي تجعل الصورة حسنة مقبولة ، وفصل
القول في نظرية النظم ، وذهب إلى أبعد من ذلك ورأى أن في الاستعارة مالا
يمكن بيانه إلا بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته . يقول متحدثا عن
الاستعارة في بيت الشاعر :

سالت عليه شعاب الحى حين دعا أنصاره بوجوه كالدنانير

« فانك ترى هذه الاستعارة على لطفها و غرابتها إنما تم لها الحسن وانتهى
إلى حيث انتهى بما توخى في وضع الكلام من التقديم والتأخير ، وتجدها قد
ملحت ولطفت بمعاونة تلك ومؤازرته لها . وإن شككت فاعمد إلى الجارين
والظرف فأزل كلاما منها عن مكانه الذي وضعه الشاعر فيه فقل : « طالت

شعاب الحى بوجه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره « ثم انظر كيف يكون الحال وكيف يذهب الحسن والحلاوة وكيف تعدم أريحيتك التى كانت وكيف تذهب النشوة التى كنت تجدها » (١) .

إنّ الفصاحة عنده لا تكون إلاّ بتوخى معانى النحو ، أى النظم ، والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف ويعمد بها إلى وجه فى التركيب . فلو أنّك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته حدّاً كيف جاء واتفق وأبطلت نضده ونظامه الذى عليه بنى وفيه أفرغ المعنى وأجرى ، وغيرت ترتيبه الذى بخصوصيته أفاد كما أفاد ، وبنسقه المخصوص أبان المراد نحو أن تقول فى « قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل » : « منزل قفا ذكرى من نبك حبيب » أخرجته من كمال البيان إلى محال الهذيان ، وأسقطت نسبه من صاحبه ، وقطعت الرحم بينه وبين منشئه ، بل أحكمت أن يكون له إضافة إلى قائل ونسب يخص بمتكلم (٢) .

وانتهى إلى الحكم بالخطأ على من قصّر الفصاحة على الكلمات من حيث هى ألفاظ منطوقة وأصوات متسوّعة ، والأديب لا يطلب اللفظ بحال ، وإنما يطلب المعنى فاذا ظفر به فاللفظ معه وإزاء ناظره ، ولذلك لم تكن الفصاحة عنده من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب .

إنّ عبد القاهر ربط بين الفصاحة والنظم ولذلك لم يطل الكلام على شروط الفصاحة كما فعل معاصره ابن سنان الخفاجى ، ولكنه مع ذلك لا ينكرها كل الإنكار ، ونراه يقول فى خاتمة كتابه « دلائل الإعجاز » : « واعلم أنّنا لا نأبى أن تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يثقل على اللسان داخلاً فيما يوجب الفضيلة ، وأن تكون مما يؤكد أمر الإعجاز ، وإنما الذى ننكره ونفيل رأى من يذهب إليه أن يجعله معجزاً به وحده ويجعله الأصل

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٧٨ .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ٨ .

والعمدة فيخرج إلى ما ذكرنا من شاعات (١) ، فهو لم ينكر فصاحة الألفاظ ونغمها ولكنه لم يرد أن يفسر الإعجاز بها ، ولذلك لم يدرسها كما فعل الآخرون ولم يُعَنَّ بها عناية تظهر ميزتها وتأثيرها في الكلام (٢) .

الرازي :

عرّف فخر الدين الرازي (- ٦٠٦ هـ الفصاحة) بأنها « خلوص الكلام من التعقيد (٣) » وهي - عنده - تتصل بالمعنى ، لأنّ الإفادة اللفظية يستحيل تطرق الكمال والنقصان إليها ، فان السامع للفظ إما أن يكون عالما بكونه موضوعا لمسماه أو لا يكون . فان كان عالما به عرف مفهومه بتمامه ، وإن لم يكن عالما به لم يعرف منه شيئا أصلا .

وحصر البحوث المتعلقة بالدلالة اللفظية في أمرين :

الاول : أنّ الفصاحة والبلاغة لا يجوز عودهما إلى الدلالة اللفظية .

الثاني : أنّ الفصاحة وإنّ كانت غير عائدة إلى الدلالة اللفظية ، لكن من الأمور العائدة إلى جوهر اللفظ وإلى دلالاته الوضعية ما يفيد الكلام كما لا وزينة وجمالا (٤) .

وهذه فكرة عبدالقاهر التي بنى عليها نظريته في النظم ، ويرى بهاءالدين السبكي أنّ الرازي يميل إلى أنّ الفصاحة راجعة إلى الألفاظ والمعاني (٥) .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٤٠١ .

(٢) ينظر الفصل الثالث هـ اللفظ والمعنى * في كتابنا عبد القاهر الجرجاني - بلاغته ونقده ، ص ٨٩-١١٨ .

(٣) نهاية الإيجاز ، ص ٩ .

(٤) نهاية الإيجاز ، ص ١١ .

(٥) هروس الأفراح - شروح التاخيص ، ج ١ ص ١٣٥ .

ابن الأثير :

وكان ضياء الدين ابن الأثير (- ٦٣٧ هـ) أوضح من السابقين تصوراً وفهماً للفصاحة ، وقد اهتم بها اهتماماً عظيماً وصحح كثيراً من الآراء في كتابيه « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » و « الجامع الكبير » . يقول عن الفصاحة : « اعلم أن هذا باب متعذر على الواجح ومسلك متوعر على الناهج ، ولم يزل العلماء من قديم الوقت وحديثه يكثرون القول فيه والبحث عنه ، ولم أجد من ذلك ما يعول عليه إلا القليل . وغاية ما يقال في هذا الباب أن الفصاحة هي الظهور والبيان في أصل الوضع اللغوي ، يقال : أفصح الصبح إذا ظهر . ثم إنهم يقفون عند ذلك ولا يكشفون عن السر فيه » (١) .

ولا تتبين الفصاحة بهذا القول لأنه يعترض عليه بوجوه من الاعتراضات :

الأول : أنه إذا لم يكن اللفظ ظاهراً بيناً لم يكن فصيحاً ، ثم إذا ظهر وتبين صار فصيحاً .

الثاني : أنه إذا كان اللفظ الفصيح هو الظاهر البين فقد صار ذلك بالنسب والإضافات إلى الأشخاص ، فإن اللفظ قد يكون ظاهراً للزيد ولا يكون ظاهراً لعمرو ، فهو إذن فصيح عند هذا وغير فصيح عند ذلك . وليس كذلك ، بل الفصيح هو فصيح عند الجميع لاخلاف فيه بحال من الأحوال لأنه إذا تحقق حد الفصاحة وعرف ما هي لم يبق في اللفظ الذي يختص به خلاف .

الثالث : أنه إذا جرى بلفظ قبيح ينبو عنه السمع وهو مع ذلك ظاهر بين ينبغي أن يكون فصيحاً ، وليس كذلك لأن الفصاحة وصف حسن اللفظ لا وصف قبح .

فهذه الاعتراضات الثلاثة واردة على قول القائل : « إن اللفظ الفصيح هو الظاهر البين » ، ومعنى ذلك أن ابن الأثير لا يأخذ بهذا القول الذي أثار حيرته ففضي يبحث عن تعريف للفصاحة ، ويحقق القول فيها . وقد شرح

(١) المثل السائر ، ج ١ ص ٦٤ .

المسألة بوضوح فقال إن المقصود به « أن الكلام الفصيح هو الظاهر البين »
 أن تكون ألفاظه مفهومة لا يحتاج فهمها إلى استخراج من كتاب لغة ، وإنما
 كانت بهذه الصفة ؛ لأنها تكون مألوفة الاستعمال بين أرباب النظم والنثر
 دائرة في كلامهم ، وإنما كانت مألوفة الاستعمال دائرة في الكلام دون غيرها
 من الألفاظ لمكان حسنها ، وذلك أن أرباب النظم والنثر غرّبوا اللغة باعتبار
 ألفاظها وسبّروا وقسموا فاختاروا الحسن من الألفاظ فاستعملوه ونفوا القبيح
 منها فلم يستعملوه ، فحسن الألفاظ سبب استعمالها دون غيرها واستعمالها دون
 غيرها سبب ظهورها وبيانها ، فالفصيح من الألفاظ هو الحسن .

فان قيل : من أي وجه علم أرباب النظم والنثر الحسن من الألفاظ حتى
 استعملوه ، وعلموا القبيح منها حتى نفوه ولم يستعملوه ؟

قيل لهم : إن هذا من الأمور المحسوسة التي شاهدها في نفسها ، لأن
 الألفاظ داخلة في حيز الأصوات ، فالذي يستلذه السمع منها ويميل إليه هو
 الحسن ، والذي يكرهه وينفر عنه هو القبيح . ألا ترى أن السمع يستلذ
 صوت البلب من الطير وصوت الشحورور ويميل إليها ، ويكره صوت
 الغراب وينفر عنه ، وكذلك يكره هيق الحمار ولا يجد ذلك في صهيل الفرس
 فالألفاظ جارية هذا المجرى فانه لاخلاف في أن لفظة « المزنة »
 و « الديمة » حسنة يستلذها السمع ، وأن لفظة « البعاق » قبيحة يكرهها
 السمع . وهذه اللفظات الثلاث من صفة ، وهي تدل على معنى واحد ، ومع
 هذا فانك ترى لفظي « المزنة » و « الديمة » وما جرى مجراهما مألوفة
 الاستعمال ، وترى لفظ « البعاق » وما جرى مجراه متروكا لا يستعمل ،
 وإن استعمل فانما يستعمله جاهل بحقيقة الفصاحة أو من ذوقه غير سليم .

لقد ثبت أن الفصيح من الألفاظ هو « الظاهر البين » ، وإنما كان
 ظاهراً بيناً ؛ لأنه مألوف الاستعمال ، وإنما كان مألوف الاستعمال
 لمكان حسنه ، وحسنه مدرك بالسمع ، والذي يدرك بالسمع إنما هو اللفظ
 لأنه صوت يأنلف عن مخارج الحروف ، فما استلذه السمع منه فهو الحسن
 وما كرهه فهو القبيح ، والحسن هو الموصوف بالفصاحة والقبيح غير

موصوف بفصاحة لأنه ضدها لمكان قبحه . ولو كانت الفصاحة لأمر
يرجع إلى المعنى لكانت هذه الألفاظ في الدلالة عليه سواء ليس منها حسن
ومنها قبيح ، ولما لم يكن كذلك عليم أنها تخص اللفظ دون المعنى . وابن
الأثير لم يفتصل بين اللفظ والمعنى في هذا القول وإنما خص اللفظ بصفة
هي له ، والمعنى يجيء فيه ضمنا وتبعاً .

وأشار إلى الفصاحة عند المتقدمين فقال : « وقد ذكر من تقدمني من
علماء البيان للألفاظ المفردة خصائص وهيآت تتصف بها ، واختلفوا في ذلك ،
واستحسن أحدهم شيئاً فحولف فيه وكذلك استقبح الآخر شيئاً فحولف فيه ،
ولو حققوا النظر ووقفوا على السر في اتصاف بعض الألفاظ بالحسن وبعضها
بالقبح لما كان بينهم خلاف في شيء منها » (١) .

ورَدَّ رَأْيَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ كُلَّ الْأَلْفَاظِ حَسَنٌ وَقَالَ : « وَمَنْ يَبْلُغُ جَهْلَهُ إِلَى
أَنْ لَا يَفْرُقَ بَيْنَ لَفْظَةِ « الْغُصْنِ » وَلَفْظَةِ « الْعُسْلُوجِ » ، وَبَيْنَ لَفْظَةِ « الْمُدَامَةِ »
وَلَفْظَةِ « الْأَسْفَنْطِ » وَبَيْنَ لَفْظَةِ « السِّيفِ » وَلَفْظَةِ « الْخَنْشَلِيلِ » ، وَبَيْنَ لَفْظَةِ
« الْأَسَدِ » وَلَفْظَةِ « الْقَدْوِ كَسِّ » ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخَاطَبَ بِخَطَابٍ وَلَا يُجَابَ
بِجَوَابٍ ، بَلْ يَتْرَكَ وَشَأْنُهُ كَمَا قِيلَ : « أَتْرَكُوا الْجَاهِلَ بِجَهْلِهِ وَلَوْ أَلْتِي الْجَمْرَ (٢)
فِي رَحْلِهِ » . وَمِثَالُهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ إِلَّا كُنْ يُسَوَّى بَيْنَ صُورَةِ زَنْجِيَّةِ سُودَاءِ
شَوْهَاءِ الْخَلْقِ ذَاتِ لَعِينٍ بِحَمْرَةٍ وَشَفَةِ غَلِيظَةٍ كَأَنَّهَا كَلْوَةٌ وَشَعْرٌ قَطَطٌ (٣)
كَأَنَّهُ زَبِيَّةٌ ، وَبَيْنَ صُورَةِ رُومِيَّةٍ بِيضَاءِ مَشْرَبَةٍ بِحَمْرَةٍ ذَاتِ خَدِّ أَسِيلٍ وَطَرْفٍ
كَحِيلٍ ، وَمَبْسَمٍ كَأَنَّمَا نَظَمَ مِنْ أَقْحَاحٍ ، وَطَرَّةٍ كَأَنَّهَا لَيْلٌ عَلَى صَبَاحٍ . فَإِذَا كَانَ
بِإِنْسَانٍ مِنْ سَقَمِ النَّظَرِ أَنْ يُسَوَّى بَيْنَ هَذِهِ الصُّورَةِ وَهَذِهِ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ بِهِ
مِنْ سَقَمِ النَّظَرِ أَنْ يُسَوَّى بَيْنَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَهَذِهِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ النَّظَرِ وَالسَّمْعِ
فِي هَذَا الْمَقَامِ فَإِنَّ هَذَا حَاسَةً وَهَذَا حَاسَةً ، وَقِيَاسَ حَاسَةً عَلَى حَاسَةٍ مُنَاسِبٍ .

(١) المثل السائر ، ج ١ ص ١٤٨ .

(٢) الجمر : ما يبس من العذرة في الجعر أي الدبر ، أو نحو كل ذات مخالب
من السباع :

(٣) الشعر القطط : القصير الجعد .

ثم قال : « ومن له أدنى بصيرة يعلم أن اللالفاظ في الأذن نعمة لذينة كنغمة لوتار ، وصوتا منكرا كصوت حمار ، وأن لها في الفم أيضا حلاوة كحلاوة العسل ومرارة كمرارة الحنظل ، وهي على ذلك تجري بجري النغمات والطعوم (١) » .

وذكر أن ابن سنان قد تحدث عما يتعلق باللفظة الواحدة من الأوصاف وقسمها عدة أقسام - كما مر - وفيما قاله ابن سنان لا حاجة إليه ، لأن تباعد المخارج يشمل معظم اللغة العربية ، وأن جريان اللفظة على الصرف العربي ليس مما يوجب لها حسناً ولا قبحاً وإنما يقدر في معرفة مستعملها بما ينقله من الألفاظ ، وأن تصغير الكلمة مما لا حاجة إلى ذكره لأن المعنى يسوق إليه . أما الأوصاف الأخرى التي ذكرها ابن سنان فقد أقام عليها ابن الأثير بحثه في الألفاظ فقبل منها ما قبل ورفض ما رفض ، وشرح تلك الأوصاف بما يغني عن كثير من الكتب ، وكانت دراسته من أوسع الدراسات وأعمقها ولم يأت بعده من أضاف إليها ، وانجهدت الكتب إلى التلخيص والقضاء على الزعة الأدبية التي اتسمت بها دراسة ابن الأثير .

مركز تحقيقات كليات علوم رسيدي

السكاكي :

وعندما قسم السكاكي (- ٦٢٦ هـ) البلاغة إلى علومها لم يعقد للفصاحة فصلاً ، وإنما تكلم عليها بعد أن انتهى من علم البيان ، وذكر أنها قسمان : الأول : راجع إلى المعنى وهو خلوص الكلام من التعقيد .

وشرح تعقيد الكلام وقال : هو أن يعثر صاحب الفكر في متصرفه ويشيك الطريق إلى المعنى ، كقول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مُسلكاً أبو أمه حتى أبوه يقاربه

وكقول أبي تمام :

ثانيه في كسب السماء ولم يكن كائنين ثان إذ هما في الغار

(١) المثل السائر ، ج ١ ص ١٤٩ - ١٥٠ .

أما غير المعقد فهو أن* يفتح صاحبه للفكرة الطريق ويمهده (١) .

الثاني : راجع إلى اللفظ ، وهو :

١- أن* تكون الكلمة عربية أصلية ، وعلامة ذلك أن* تكون على السنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم أدور واستعمالهم لها أكثر ، لا مما أحدثها المولدون ولا مما أخطأت فيه العامة .

٢- وأن* تكون أجرى على قوانين اللغة .

٣- وأن* تكون سليمة من التنافر .

وجعل الفصاحة غير لازمة للبلاغة التي حصر مرجعها في المعاني والبيان ، ولم يجعل للفصاحة مرجعا في شيء منها ، وهو في ذلك يتابع عبدالقاهر والرازي اللذين نظرا إلى النظم ولم يؤوليا اللفظ المفرد أهمية كبيرة .

ابن مالك :

واختصر بدر الدين بن مالك (- ٦٨٦ هـ) القسم الثالث من « مفتاح العلوم » وتكلم على الفصاحة وأطلق عليها اسم البديع الذي قال عنه « هو معرفة توابع الفصاحة » وعرّف الفصاحة بأنها « صوغ الكلام على وجه له توفية بتمام الأفهام لمعناه وتبين المراد منه (٢) » . وقسمها إلى معنوية ولفظية ، وذكر ما في « مفتاح العلوم » من صفاتها ، ثم قسم المعنوية إلى مختصة بالأفهام والتبيين ومختصة بالتزيين والتحسين . وهذه الأنواع الثلاثة هي علم البديع عند المتأخرين .

القزويني :

وحيثما جاء الخطيب القزويني (- ٧٣٩ هـ) وجد الطريق ممهداً فأخذ عن علماء البلاغة المتقدمين ورتّب بحث الألفاظ ترتيباً علمياً خالف فيه السكاكي

(١) مفتاح العلوم ، ١٩٦-١٩٧ .

(٢) المصباح ، ص ٧٥ .

وبدر الدين ، لأنه اتخذها مقدمة للبلاغة ، وفي هذه المقدمة التي كانت كشفاً عن معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في المعاني والبيان - تكلم على صفات الألفاظ وما ينبغي أن تكون عليه . وكان بحثه إيداناً باتخاذ الفصاحة مقدمة لعلوم البلاغة بعد أن كانت موضوعاً تشيع فيه الحياة (١) .

بدأ القزويني مقدمته بقوله : « للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة لم أجد - فيما بلغني منها - ما يصلح لتعريفها به ولا ما يشير إلى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم ، فالأولى أن نقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين (٢) » . وهذا غير صحيح ، لأنّ البلاغيين اهتموا بهما ووضعوا لها حدوداً وفرّقوا بينهما ، وكانت بحوث الجاحظ وقدامة وأبي هلال وعبدالقاهر وابن سنان وابن الأثير من أروع ما كتب وأبدع ما خطته يد بلاغي ناقد ، وما مقدمة القزويني إلا خلاصة هذه الدراسات ، فكيف لم يترك القدماء تعريفاً للفصاحة أو البلاغة يمكن الركون إليه ؟ ولعله في ذلك متأثر بدعوى عبدالقاهر الذي يقول : « لم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة وفي بيان المغزى من هذه العبارات وتفسير المراد بها فأجد بعض ذلك كالرمز والإشارة في خفاء ، وبعضه كالتنبيه على مكان الخبيء ليطلب وموضع الدفين يبحث عنه فيخرج » (٣) . ويقول : « إننا لم نرّ العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شيء من العلوم أن يحفظوا كلاماً للأولين ويتدارسوه ، ويكلم به بعضهم بعضاً من غير أن يعرفوا له معنى ويقفوا منه على غرض صحيح ، ويكون عندهم أن يسألوا عن بيان له وتفسير ، إلا علم الفصاحة فأنك ترى طبقات من الناس يتداولون فيما بينهم ألفاظاً للقدماء . وعبارات من غير أن يعرفوا لها معنى أصلاً أو يستطيعوا إن يسألوا عنها أن يذكروا لها تفسيراً يصح » (٤) .

(١) ينظر كتابنا القزويني وشروح التلخيص ، ٢٤٩-٢٨٣ .

(٢) الإيضاح ، ص ٢ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٢٨ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٣٥٠ .

وهذا صحيح في عهد التأليف الأول وعند عبدالقاهر الذي لم يفرق بين المصطلحين ، لأنها عنده يعبر بهما عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم (١) ، أما القزويني فالأمر عنده مختلف ، لأن مصطلحات البلاغة استقرت في عهده وأصبح للفصاحة والبلاغة محتوى واضح . والفصاحة والبلاغة عند القزويني تقع كل واحدة منها صفة لمعنيين :

الأول : الكلام كما في « قصيدة فصيحة أو بليغة » ، و « رسالة فصيحة أو بليغة » .

الثاني : المتكلم كما في « شاعر فصيح أو بليغ » ، و « كاتب فصيح أو بليغ » .

وتحدث عن فصاحة اللفظة المفردة ، وقال إن الفصاحة تقع صفة للمفرد فيقال « كلمة فصيحة » ولا يقال « كلمة بليغة » . ووضع للفظ المفردة شروطا هي خلوصها من

١ - تنافر الحروف : والتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان كما روى أن أعرابيا سئل عن ناقته فقال : « تركتها ترعى الهعخع » . ومنه ما دون ذلك كلفظة « مُسْتَشْرَر » في قول امرئ القيس :

ضدائرها مُسْتَشْرَرَاتٌ إِلَى الْعُلَى
تَضَلُّ الْعُقَاصُ فِي مَشْنَى وَمُرْسَلِ

ولم يشرح القزويني هذا التنافر ولم يذكر علته ، وكان ابن سنان قد علله بقوله : « وعلة هذا واضحة وهي أن الحروف التي هي أصوات تجرى من السمع مجرى الألوان من البصر ولاشك في أن الألوان المتباينة إذا جمعت

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٥ .

كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة وبهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة لقرب ما بينه وبين الأصفر وبعد ما بينه وبين الأسود. وإذا كان هذا موجوداً على هذه الصفة لا يحسن النزاع فيه كانت العلة في حسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة هي العلة في حسن النقوش إذا مزجت من الألوان المتباعدة» (١).

لقد جمعت لفظه «الهُعُخُع» القبح من أطرافه، لأن جميع حروفها حلقيّة، وحرف حلقي واحد يبعث على الثقل فكيف إذا اجتمع الهاء والعين والحاء في كلمة واحدة؟ ولفظة «مستشزرات» - وإن كانت أخف منها - ثقيلة لتوسط الشين التي هي من الحروف المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاي التي هي من المهموسة الرخوة. ويرى النقاد أن امرأة القيس لو قال: «مستشرف» لزال الثقل.

٢ - الغرابة: وهي أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها في معرفته إلى البحث في كتب اللغة، كما روى عن عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن حمارة فاجتمع عليه الناس فقال: «مالكم تكأ كائهم على» تكأ كؤم على ذي جنة، أفرقعوا على. أو يخرج له وجه بعيد كما في قول العجاج:

وفاحماً ومرسنا مسرجا

فانه لم يعرف ما أراد بقوله «مسرجا» حتى اختلف في تحريجه، فقيل: هو من قولهم للسيوف «سريجية» منسوبة إلى قين يقال له سريج، يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريجي. وقيل: من السراج، يريد أنه في البريق كالسراج، وهذا يقرب من قولهم: «سرج وجهه» أي: حسن، و«سرج الله وجهه» أي: بهجته وحسنه.

(١) سر الفصاحة، ٦٦.

وهذا بحث اهتم به النقاد والبلاغيون كابن سنان الذي عاب الذين يكثر
من الوحشى الغريب فى كلامهم وذكر ما وقع فيه بعضهم فخرج كلامه عن
الفصاحة وبعده عن الفهم (١) . وكابن الاثير الذى يرى أن الوحشى ليس
المستحب من الألفاظ وإنما هو قسبان : غريب حسن . وغريب قبيح (٢) .

٣ - مخالفة القياس اللغوى ، كقول الراجز :

الحمد لله العلى الأجل
الواهب الفضل الكريم المجزى
فان القياس « الأجل » بالإدغام .

ولم يوضح مخالفة القياس ، وكان ابن سنان قد تكلم عليه ووضحه وأدخل
فيه كل ما ينكره أهل اللغة ويرده علماء النحو من التصرف الفاسد فى الكلمة (٣)
ووضع القزوينى قاعدة للفظه الفصيحة فقال : « ثم علامة كون الكلمة
فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعريتهم لها كثيراً أو أكثر من
استعمالها بمعناها » (٤) .

وبعد أن انتهى من شروط اللفظة الفصيحة تحدث عن فصاحة الكلام وهى :

١ - خلوصه من ضعف التاليف ، ومثل له بقوله : « ضرب غلامه زيدا »
فان رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظاً ممتنع عند الجمهور لثلا
يلزم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظاً ورتبة ، وقيل يجوز لقول الشاعر :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعّل

٢ - التنافر : وهو أن تكون الألفاظ بسببه متناهية فى الثقل على اللسان متتابعة
كما فى البيت الذى أنشده الجاحظ :

وقبر حربٍ بمكانٍ قفرٍ وليس قُربَ قبرٍ حربٍ قَبْرٍ

(١) سر الفصاحة ٧٥ .

(٢) المثل السائر ج ١ ص ٥٧ ، ١٥٥ ، ١٦٣ .

(٣) سر الفصاحة ، ٨٢-٩١ .

(٤) الإيضاح ٤ .

ومنه ما دون ذلك كقول أبي تمام :

كريمٌ متى أمدحهُ أمدحهُ والورى

معى وإذا منّا لُمته لُمته وخرى

وسبب التنافر في « أمدحه » ما بين الحاء والهاء من تنافر لأهمّا حلقيان ،
وتكرار الكلمة ، في الشرط والجزاء .

٣ - التعقيد : وهو أن لا يكون ظاهر الدلالة على المراد به وله سببان :

الأول : ما يرجع إلى اللفظ وهو أن يختل الكلام ولا يتدرى
السامع كيف يتوصل منه إلى معناه كقول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه

ووضع القزويني قاعدة للكلام الخالي من التعقيد اللفظي وقال إنه :
« ما سلم نظمه من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير
أو إضمار أو غير ذلك إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية (١) .
وهذا ما تكلم عليه عبد القاهر وسماه « التعقيد » أو « فساد النظم » (٢) وأدخله
ابن سنان في بحث التقديم والتأخير (٣) ، وعده ابن الأثير من المعازلة المعنوية
التي يسببها التقديم والتأخير » (٤) .

الثاني : ما يرجع إلى المعنى وهو أن لا يكون في انتقال الدهن من المعنى
الأول إلى المعنى الثاني الذي هو لازمه والمراد به ظاهراً كقول العباس بن
الأحنف :

سأطلبُ بُعدَ الدارِ عنكم لتقربوا وتسكبُ عيناى الدموع لتجمدا

(١) الإيضاح ، ص ٦ .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ١٦٢ .

(٣) سر الفصاحة ، ص ١٢٥ .

(٤) المثل السائر ، ج ١ ص ٢٩٤ ، ج ٢ ص ٤٤ وما بعدها .

كنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن ، وأصاب ؛ لأن
من شأن البكاء أن يكون كناية عنه كقولهم : « أبكاني وأضحكني » أي :
أساءني ومررتني ، كما قال الحماسي :

أبكاني الدهرُ ويا ربِّما أضحكني الدهرُ بما يرُضني

ثم طرد ذلك في نقيضه فأراد أن يكنى عما يوجبه دوام التلاقى من السرور
بالجمود لظنه أن الجمود خلُّو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر ،
وأخطأ لأن الجمود خلُّو العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها فلا يكون
كناية عن المسرة وإنما يكون كناية عن البخل كما قال الشاعر :

ألا إنَّ عيناً لم تَجِدْ يومَ واسِطٍ عليك يجارى دَمْعها لجمود

وضبط القزويني الكلام الخالي من التعقيد وقال عنه : « ما كان الانتقال
من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهراً حتى ينحيل إلى السامع
أنه فهمه من حاق اللفظ » (١)

وأضاف إلى ذلك خلوص الكلام من كثرة التكرار ، كقول المتنبي :

وتُسعِدُنِي في غَمْرَةٍ بعدَ غَمْرَةٍ سَبَّوحٌ لها منها عليها شواهِدٌ

وخلُّوه من تتابع الإضافات ، كقول ابن بابك :

حِمامة جِرعاً حِرمَةً الجِئْتِدِلِ اسْتَجَعِي

فَأنتِ بِمِرايٍ من سُعَادٍ ومَسْمَعٍ

وكان الصاحب بن عباد قد أشار إليه بقوله : « إياك والإضافات المتداخلة

فإنها لا تحسن » . ويرى القزويني أن هذا الشرط لا يؤخذ به دائماً، لأن ذلك إن أفضى باللفظ إلى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه وإلا فلا تخل بالفصاحة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الكريمُ بن الكريم

(١) الإيضاح ، ص ٦ :

ابن الكرم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم . وهذا رأى عبدالقاهر
الذى قال : « لكنه إذا سلم من الاستكراه مَلَحَ وَلَطَفَ » .

ومما حَسُنَ فيه قول ابن المعتز :

وَوَظَلَّتْ نَدِيرَ الرَّاحِ أَيْدِي جَاذِرٍ عَتَاقِ دَنَانِيرِ الْوَجْوهِ مِيلَاحِ

ومما جاء فيه حَسَنًا جميلاً قول الخالدي يصف غلاماً له :

ويعرفُ الشَعْرَ مِثْلَ مَعْرِفِي وهو على أنْ يزيدَ مَجْتَهِدُ
وصيرفَى القْرِيبِضِ وَزَانِ دِينَا رِ الْمَعَانِي الدِّقَاقِ مَتَقَدُّ (١)

ومما يتصل بالألفاظ المركبة : الفنون التي سماها البلاغيون « المحسنات
اللفظية » وهي عظيمة الأهمية في دراسة الألفاظ ، وينبغي أن توضع في بحث
الفصاحة لأن لها تأثيراً في الكلام . وإذا تابع القزويني صاحب « مفتاح العلوم »
فتحدث عنها في البديع فإن دراستها هنا أجدي وأكثر نفعاً . وقد سبق إلى
ذلك علماء البلاغة كابن الأثير الذي قسم الصناعة اللفظية قسمين :

الأول : في اللفظة المفردة .

الثاني : في الألفاظ المركبة ، وهي السجع ، والتصريع ، والتجنيس ،
والترصيع ، ولزوم ما لا يلزم ، والموازنة ، واختلاف صيغ الألفاظ ،
وتكرار الحروف .

هذه دراسة البلاغيين للفصاحة ، أما النقاد فقد تحدثوا عن دقة الألفاظ
وإيجازها وسهولتها وجزالتها وألفتها وغرابتها وغير ذلك مما نجده في كتب البلاغة
والنقد ، وهو حديث فيه طرافة وجدّة يتم ما ذكره البلاغيون عن الفصاحة
وأوصافها .

(١) الإيضاح ص ٨ ، ودلائل الإعجاز ص ٨٢ .

واهتم المعاصرون بالبحث في الألفاظ الموحية والقوية والمؤنسة والعذبة ،
وتحدثوا عن تألفها وتعبيرها عن الانفعال والفكرة وإحداثها الصور البديعة ،
وعنوا بها ؛ لأن اختيار الكلمة المؤثرة هي أول خطوة للبناء الفني .

وكنا قد دعونا - كما دعا أمين الخولي - إلى الاقتصار على مصطلح
« البلاغة » للدلالة على الفصاحة والبلاغة . ومما قلناه قبل أعوام : « ونرى -
كما يرى الأستاذ أمين الخولي - أنه لا حاجة إلى استعمال مصطلحين هما
« الفصاحة » و « البلاغة » بل ينبغي التسوية بينهما كما رأينا عند الجاحظ
وعبد القاهر قليلاً للأقسام ، فنقول « بلاغة الكلمة » و « بلاغة الكلام » كما
نستطيع أن نقول « بلاغة الألفاظ » و « بلاغة المعاني » أي جودة ذلك .
وحيث نقول : إن من شروط البلاغة أن تكون الألفاظ كذا وكذا ، ولا
يُعتبر الكلام بليغاً ما لم تكن ألفاظه حسنة كعانيه ، وبذلك لا يكون مجال
لقولهم إن فصاحة الألفاظ غير مستلزمة لبلاغتها وإن صرح السكاكي بأن
البلاغة والفصاحة مما يكسو الكلام حلة التزيين ويرقيه أعلى درجات
التحسين » (١) .

ولكن الأيام تغير كثير أمن الأحكام ، فقد اتضح لنا أن استعمال مصطلح
« الفصاحة للدلالة على الدراسة المتصلة بالألفاظ أكثر دقة وشمولاً وجمعاً
لما تفرق من هذه المباحث في كتب البلاغة والنقد . ولا يضير الدراسات
الحديثة التمسك بالمصطلحات القديمة ذات الدلالة الواسعة والواضحة معاً .
والفصاحة إحدى تلك المصطلحات التي يمكن أن تُجمَع في إطارها جميع
البحوث الصوتية واللفظية ، وهي دراسات واسعة ومجدية في دراسة الأدب
ونقده .

(١) البلاغة عند السكاكي ص ٣٠٣ . وتنظر مادة (بلاغة) في دائرة المعارف
الإسلامية (الترجمة العربية ج ٤ ص ٦٦) ، ومناهج تجديد ص ٢٦٧ ، وفن
للقول ص ٢١٧ .

الفصل الثاني

البلاغة

كلمة « البلاغة » من الكلمات التي شاع استعمالها في كتب الأدب ، وكانت هي والفصاحة صنوين تستعملان معا أو تستعمل الواحدة في موضع الأخرى .

في اللغة :

والبلاغة - في اللغة - الانتهاء والوصول ، وفي لسان العرب : « بلغ الشيء يبلغ بلوغا وبلاغا : وصل وانتهى . تبلغ بالشيء : وصل إلى مراده . البلاغ : ما يتبلغ به ويتوصل إلى الشيء المطلوب . البلاغ : ما بلغك ، والكفاية . الإبلاغ : الإيصال . بلغت المكان بلوغا : وصلت إليه ، وكذا إذا شارفت عليه . »

وأشار ابن منظور إلى المعنى الاصطلاحي فقال : « البلاغة : الفصاحة . والبلاغ والبلغ : البليغ من الرجال . ورجل بليغ وبلغ وبلغ : حسن الكلام فصيحه يبلغ بعبارة لسانه كنه ما في قلبه ، والجمع بُلغاء . وقد بلغ بلاغة : صار بليغا . »

وليس في هذا القول غير المعنى العام للكلمة ، فهي - أولا - الانتهاء والوصول إلى الغاية ، وهي ، ثانياً - الفصاحة ، أي أن الكلمتين مترادفتان . وهذا رأى معظم اللغويين والبلاغيين الأوائل .

في القرآن :

ولو تلمسنا هذه اللفظة في التراث العربي لرأيناها شائعة معروفة ، وقد جاءت لفظة « بليغ » في قوله تعالى : « فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ، وَعِظْهُمْ ، وَقُلْ »

لهم في أنفسهم قولاً بليغاً» (١). يقول الراغب الأصفهاني في تفسيرها :
« البلاغة تقال على وجهين :

أحدهما : أن يكون بذاته بليغاً ، وذلك بأن يجمع ثلاثة أوصاف :
صواباً في موضوع لغته ، وطبقاً للمعنى المقصود ، وصدقاً في نفسه . ومضى
اخترم وصف من ذلك كان ناقصاً في البلاغة .

والثاني : أن يكون بليغاً باعتبار القائل والمقول له ، وهو أن يقصد
المقائل أمراً فيرده على وجه حقيق أن يقبله المقول له . وقوله تعالى : «وقل لهم
في أنفسهم قولاً بليغاً» يصح حمله على المعنيين » (٢) .

وذهب الزمخشري مذهباً نفسياً في تفسيرها ، وأشار إلى تأثيرها رمزاً في
قوله : «قل لهم قولاً بليغاً مؤثراً في قلوبهم يفتنمون به اغتماماً ويستشعرون
منه الخوف استشعاراً» (٣) .

في الحديث :

وليس في أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - ما يشير إلى هذا المعنى
مع كثرة ما جاء من مشتقاتها في كلامه (٤) . فقد ورد عنه قوله : « إن الله
يهفض البليغ الذي يتخلل بلسانه » . وجاء عنه أنه عاب فيه المتشادقين والثرثارين
والذي يتخلل بلسانه تخلل الباقرة بلسانها (٥) .

في التراث :

ولا نكاد نعر على بغيثنا في فترة صدر الإسلام ، وحينما جاء العصر
الأموي نجد معاوية بن أبي سفيان يسأل صحاراً بن عياش : « ما هذه البلاغة

(١) للنساء ٦٣ .

(٢) المفردات في غريب القرآن ص ٦٠ .

(٣) الكشاف ج ١ ص ٤٠٧ .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ج ١ ص ١٥٢ .

(٥) البيان والتبيين ج ١ ص ٢٧١ .

التي فيكم ؟ » قال : « شيء تجيش به صدورنا فتقذفه على ألسنتنا » . وقال له معاوية : « ما تعدون البلاغة فيكم ؟ » قال « الإيجاز » . قال له معاوية : « وما الإيجاز ؟ » قال صهار : « أن تجيب فلا تبطئ » ، وتقول فلا تخطئ » (١) .

وفي كتاب « البيان والتبيين » تعريفات كثيرة للبلاغة عند العرب وغيرهم ، فقد قيل للفارسي : ما البلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الوصل . وقيل لليوناني : ما البلاغة ؟ قال : حسن الاقتضاب عند البدهاة ، والغزارة يوم الإطالة . وقيل للهندي : ما البلاغة ؟ قال : وضوح الدلالة وانتهاز الفرصة وحسن الإشارة . وقال بعض أهل الهند : « جماع البلاغة : البصر بالحجة ، والمعرفة بمواضع الفرصة » (٢) .

وفسرها عمرو بن عبيد (- ١٤٤ هـ) في أول الأمر تفسيراً دينياً حين قيل له : ما البلاغة ؟ فقال : ما بلغ بك الجنة ، وعدل بك عن النار ، وما بصرك مواقع رشدك وعواقب غيبك ، قال السائل : ليس هذا أريد . قال : من لم يحسن أن يسكت لم يحسن أن يستمع ومن لم يحسن الاستماع لم يحسن القول . قال : ليس هذا أريد . قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « إننا معشر الأنبياء بكاء » أي : قليلو الكلام ، ومنه قيل : « رجل بكى » . وكانوا يكرهون أن يزيد منطق الرجل على عقله . قال : قال السائل : ليس هذا أريد . قال : كانوا يخافون من فتنة القول ومن سقطات الكلام ما لا يخافون من فتنة السكوت ومن سقطات الصمت . قال السائل : ليس هذا أريد . قال عمرو : فكأنك تريد تخير اللفظ في حسن الإفهام ؟ قال : نعم . قال : إنك إذا أوتيت تقرير حجة الله في عقول المكلفين وتخفيف المؤونة على المستمعين وتزيين تلك المعاني في قلوب المريدين بالألفاظ المستحسنة ، في الآذان ، المقبولة عند الأذهان رغبة في سرعة استجابهم

(١) البيان ج ١ ص ٩٦ :

(٢) البيان ج ١ ص ٨٨ .

ونفى الشواغل عن قلوبهم بالموعظة الحسنة على الكتاب والسنة ، كنت قد
أوتيت فصل الخطاب واستحقت على الله جزيل الثواب (١) .

وقال الأصمعي (- ٢١٦ هـ) عن البليغ إنه : « من طَبَّقَ المِفْصَلَ
وأغناك عن المفسر » (٢) .

وقال العتابي (- ٢٢٠ هـ) إنَّ كل من أفهمك حاجته من غير إعادة
ولا حيسة ولا استعانة فهو بليغ ، فإن أردت اللسان الذي يروق الألسنة ويفوق
كل خطيب فإظهار ما غمض من الحق وتصوير الباطل في صورة الحق (٣) .
الملاحظ :

ولم يعرفها الجاحظ (- ٢٥٥ هـ) بعد أن ذكر كثيراً من تعريفاتها ،
واكتفى بأن اختار قولاً أعجبه . يقول : « وقال بعضهم - وهو من أحسن
ما اجتبيناه ودوناه - لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه
لفظه ، ولفظه معناه ، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك (٤) »
وليس في هذا التعريف ما يشير إلى المعنى الاصطلاحي الذي حدده
البلاغيون ، والجاحظ في كل ما ذكر لا يوضع بين الفصاحة والبلاغة حداً
فاصلاً ، فكثيراً ما تأتيان مترادفتين وهما عنده البيان بمعناه الواسع قبل أن
يقيده المتأخرون .

المبرد :

وللمبرد (- ٢٨٥ هـ) رسالة صغيرة سماها « البلاغة » أجاب فيها عن
رسالة أحمد بن الواثق الذي سأله : « أي البلاغتين أبلغ ؟ أبلغة الشعر أم
بلاغة الخطب والكلام المنشور والسجع ؟ وأيتها عندك - أعزك الله - أبلغ ؟ »

(١) البيان ج ١ ص ١١٤ ، وينظر عيون الأخبار ج ٢ ص ١٧٠ .

(٢) البيان ج ١ ص ١٠٦ .

(٣) البيان ج ١ ص ١١٣ .

(٤) البيان ج ١ ص ١١٥ .

وأجابه المبرد : « إن حق البلاغة إحاطة القول بالمعنى واختيار الكلام وحسن النظم حتى تكون الكلمة مقاربة أختها ومعاضدة شكلها ، وأن يقرب بها البعيد ، ويخذف منها الفضول » (١) .

ومصطلح « البلاغة » في هذه الرسالة لا يعنى العلم المعروف ، وإنما هو تحديد لبعض معانيها . وإذا لم نجد فيها ما نطمح إليه فإننا نستطيع القول إن المبرد أول من أطلق « البلاغة » على بعض رسائله .

العسكري :

ويظهر مصطلح البلاغة بوضوح في « كتاب الصناعتين » لأبي هلال العسكري (- ٥٣٩٥هـ) الذي قال : « إن أحق العلوم بالتعلم وأولها بالتحفظ بعد المعرفة بالله - جل ثناؤه - علم البلاغة ومعرفة الفصاحة (٢) » . وقال : « البلاغة من قولهم : بلغت المكان ، إذا انتهيت إليها وبلغتها غيرى ، ومبلغ الشيء منهاه . والمبالغة في الشيء : الانتهاء إلى غايته ، فسميت البلاغة بلاغة ، لأنها تنهى المعنى إلى قلب السامع فيفهمه ، وسميت البلغة بلغة لأنك تبلغ بها فتنتهى بك إلى ما فوقها وهي البلاغ أيضاً (٣) » . وأبدي رأيه في تعريفها ، وحددها بقوله : « البلاغة : كل ما تبلغ به قلب السامع فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك ، مع صورة مقبولة ومعرض حسن » (٤) .

والبلاغة - عنده - من صفة الكلام لا من صفة المتكلم ، ولذلك لا يجوز أن يسمى الله بليغاً ، إذ لا يجوز أن يوصف بصفة موضوعها الكلام . وتسمية المتكلم بأنه بليغ توسع ، وحقيقته أن كلامه بليغ كما نقول : « رجل محكم » ونعنى أن أفعاله محكمة . قال تعالى : « حكمة بالغة » (٥) فجعل البلاغة من

(١) البلاغة ص ٥٩ .

(٢) كتاب الصناعتين ص ٦ .

(٣) كتاب الصناعتين ص ٦ .

(٤) كتاب الصناعتين ص ١٠ :

(٥) القمر ٥ .

صفة الحكمة ولم يجعلها من صفة الحكيم ، إلا أن كثرة الاستعمال جعلت تسمية المتكلم بأنه بليغ كالحقيقة .

وفي كتاب الصناعتين رأيان :

الأول : أن الفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد وإن اختلف أصلاهما ، لأن كل واحد منهما إنما هو الإبانة عن المعنى والإظهار له .

والثاني : أن الفصاحة والبلاغة مختلفتان ، ذلك أن الفصاحة تمام آلة البيان فهي مقصورة على اللفظ ، لأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى ، والبلاغة إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب فكأنها مقصورة على المعنى (١) .

ابن سنان :

وحاول ابن سنان الحفاجي (٤٦٦ هـ) أن يحدد البلاغة ويرسم معالمها غير أنه لم يأت بالكلمة الفاصلة والتعريف الجامع المانع . ولم يك وحده الذي فعل ذلك فقد مرت بالبلاغة تعريفات كثيرة نقلها الجاحظ في « البيان والتبيين » وأبو هلال في « كتاب الصناعتين » ، ولذلك أشار إلى اضطراب القوم في حدها والوقوف على كنهها ، وقال : « وقد حدد الناس البلاغة بحدود إذا حققت كانت كالرسوم والعلامم وليست بالحدود الصحيحة فمن ذلك قول بعضهم « ملحمة دالة » وهذا وصف من صفاتها فأما أن يكون حاصراً لها وحداً يحيط بها فليس ذلك بممكن لدخول الإشارة من غير كلام يتلفظ به تحت هذا الحد » (٢) .

ولم يعرف البلاغة ، وإنما فرق بينها وبين الفصاحة وقال : « والفرق بين الفصاحة والبلاغة ، أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني . لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على

(١) كتاب الصناعتين ص ٧ .

(٢) سر الفصاحة ص ٦٠ .

معنى يفضل عن مثلها بليغة وإن قيل فيها فصيحة ، و كل كلام بليغ فصيح ،
وليس كل فصيح بليغا « (١) .

لقد وضع ابن سنان حداً فاصلاً بين المصطلحين ، وحصر الفصاحة في
الألفاظ ، والبلاغة في المعاني والألفاظ ، وأصبحت الفصاحة شطراً البلاغة
وأحد جزأها . وهذه التفاتة حسنة ، ولكنه أطلق «الفصاحة» على موضوعات
البلاغة وسمى كتابه «سر الفصاحة» ومعنى ذلك أنها تشمل الألفاظ والمعاني
وقد أوضح ذلك بقوله : « وفي البلاغة أقوال كثيرة غير خارجة عن هذا
النحو ، وإذا كانت الفصاحة شطرها وأحد جزأها فكلامى على المقصود
— هو الفصاحة — غير متميز إلا في الموضوع الذى يجب بيانه من الفرق بينها على
ما قلمت ذكره ، فأما ما سوى ذلك فعام لا يختص ، وخليط لا ينقسم » (٢)

وابن سنان حينما ينتقل إلى تأليف الكلام يظل مرتبطاً بالحديث عن
الألفاظ ، لأنّ البلاغة أن توضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً ، تقديماً
أو تأخيراً ، قلباً أو حشواً ، وغير ذلك مما فصل القول فيه .

مركز تحقيقات كليات علوم رفسدى

عبد القاهر :

ولم يفرّق عبد القاهر (— ٤٧١ هـ) أو (٤٧٤ هـ) بين المصطلحين ،
لأنّهما يعبر بهما عن « فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا
وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد ، وراموا أن يعلموهم ما في
نفوسهم ، ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم » (٣) .

والفصاحة والبلاغة والبراعة والبيان تأتي مترادفة عنده ، ومعنى ذلك أن
الحدود بينها لم تتضح ، وأنّ هذه المصطلحات لم تستعمل وتأخذ معناها
الدقيق .

(١) سر الفصاحة ص ٦٠ :

(٢) سر الفصاحة ص ٦١ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ٣٥ .

الرازي :

ولم تأخذ لفظه « البلاغة » دلالتها المعروفة عند فخر الدين الرازي (٦٠٦ هـ) وهي عنده : « بلوغ الرجل بعبارته كنه ما في قلبه مع الاحتراز عن الاختصار المحل والاطالة المملة » (١) ولكنه ربط الفصاحة والبلاغة بالمعنى ، ونحا منحى عبدالقاهر في فهمها .

ابن الأثير :

وقال ابن الأثير (- ٦٣٧ هـ) إن الكلام يسمى بليغا لأنه بلغ الأوصاف اللفظية والمعنوية ، والبلاغة شاملة للألفاظ والمعاني وهي أخص من الفصاحة كالإنسان من الحيوان ، وليس كل حيوان إنسانا ، وكذلك يقال : « كل كلام بليغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغا » . وفرق بينها وبين الفصاحة من وجه آخر غير الخاص والعام ، وهي أنها لا تكون إلا في اللفظ والمعنى بشرط التركيب ، فإن اللفظة المفردة لا تنعت بالبلاغة وتنعت بالفصاحة إذ يوجد فيها الوصف المختص بالفصاحة وهو الحسن ، وأما وصف البلاغة فلا يوجد فيها نخلوها من المعنى المفيد الذي ينظم كلاما (٢)

السكاكي :

وحينما قسم السكاكي (- ٦٢٦ هـ) البلاغة ووضع معالمها في كتابه «مفتاح العلوم» عرّفها تعريفا دقيقا وقال : « هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها ، وإيراد التشبيه والمجاز والكناية على وجهها » (٣) .

وبهذا التعريف أدخل مباحث علم المعاني وعلم البيان ، وأخرج مباحث البديع ، لأنه وجوه يؤتى بها لتحسين الكلام وهي ليست من مرجعي البلاغة

(١) نهاية الإيجاز ص ٩ .

(٢) المثل السائر ج ١ ص ٦٩ .

(٣) مفتاح العلوم ص ١٩٦ .

وللبلاغة طرفان : أعلى وأسفل متباينان تباينا لا يترأى لأحد ناراها
وبينها مراتب متفاوتة تكاد تفوت الحصر ، فمن الأسفل تبتدى البلاغة ، وهو
القدر الذى إذا نقص منه شىء التحق ذلك الكلام بأصوات الحيوانات ثم
تأخذ فى التزايد متصاعدة إلى أن تبلغ حد الإعجاز ، وهو الطرف الأعلى
وما يقرب منه .

ولم يعرف الفصاحة واكتفى بتقسيمها إلى قسمين : قسم راجع إلى
المعنى ، وقسم راجع إلى اللفظ ، ولم يجعلها لازمة للبلاغة التى حصر مرجعها
فى المعانى والبيان . وقد أشار القزوينى إلى ذلك بقوله : « وجعل الفصاحة غير
لازمة للبلاغة ، وحصر مرجع البلاغة فى الفنين ، ولم يجعل الفصاحة مرجعا
لشىء منها » (١) . وقال التفتازانى : « لم يجعل البلاغة مستلزما للفصاحة ،
وحصر مرجعها فى المعانى والبيان دون اللغة والصرف والنحو » (٢) ، ورأى
أن مرجعها إلى هذه العلوم جميعا لا إلى مجرد المعانى والبيان .

ولكن السكاكى - مع ذلك كله - رأى أن البلاغة بمرجعها والفصاحة
بنوعها « مما يكسو الكلام حلة التزيين ويرقيه أعلى درجات التحسين » (٣)
ولذلك نراه حينما حلل بعض الآيات القرآنية اتخذ من مرجعى البلاغة ومن
الفصاحة مقياسا لإظهار ما فيها من صور بيانية ومن روعة وتأثير فى النفوس .

القزوينى :

وكان الخطيب القزوينى (- ٧٣٩ هـ) آخر من وقف عند البلاغة من
المتأخرين وميز بين بلاغة الكلام وبلاغة المتكلم فقال عن الأولى : « وأما
بلاغة الكلام فهى مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته » ومقتضى الحال
مختلف ومقامات الكلام متفاوتة ، فقام التنكير يباين مقام التعريف ، ومقام
الإطلاق يباين مقام التقييد ، ومقام التقديم يباين مقام التأخير ، ومقام الذكر

(١) الإيضاح ص ٢٤٩ .

(٢) المطول ص ٣ .

(٣) مفتاح العلوم ص ٢٠٠ .

يبين مقام الحذف ، ومقام القصر يبين مقام خلافه ، ومقام الفصل يبين مقام الوصل ، ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة ، وكذا خطاب الذكى يبين خطاب الغبي ، وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام . وتطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذى يسميه عبدالقاهر النظم . (١)

وقال عن الثانية : « وأما بلاغة المتكلم فهي ملكة يُقْتَدَرُ بها على تأليف كلام بليغ » (٢) . وقرر أن كل بليغ - كلاماً كان أم متكلماً - فصيح ، وليس كل فصيح بليغاً ، وأن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره .

وقسّم البلاغة إلى ثلاثة أقسام ، فكان ما يحترز به عن الخطأ علم المعاني ، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان ، وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته علم البديع . فالبلاغة - عنده - ثلاثة :



- ١ - علم المعاني .
- ٢ - علم البيان مركز بحوث ودراسات في اللغة والأدب
- ٣ - علم البديع .

ولم يخرج البلاغيون المتأخرون عن هذا التعريف والتقسيم ، وأصبح مصطلح البلاغة يضم هذه العلوم الثلاثة .

رأى :

وحيثما أطل فجر النهضة الحديثة حاول العرب التجديد في الدراسات الأدبية ، وكان للبلاغة نصيب منه . ومن أشهر الذين عنوا بذلك المرحوم أمين الخولى الذى أطلق على البلاغة « فن القول » ، وسماه غيره « فن الكتابة » أو « فن التأليف الأدبي » أو « فن الإنشاء » أو « علم الأساليب » أو « فن

(١) الإيضاح ص ٩ ، والتلخيص ص ٣٣ :

(٢) الإيضاح ص ١١ :

الأنواع الأدبية» وحجتهم أن مصطلح «البلاغة» قدرت من كثرة ما تداولته الأجيال وأصبح مقترنا بألوان الأدب القائمة التي خلقت العهود المظلمة .

ولو عدنا إلى المصطلحات الجديدة التي حاول الدارسون أن يربطوا البلاغة بها ويقضوا على المصطلح القديم لرأيانهم غير موفقين ، لأن مصطلحاتهم لا تحمل المعاني الكثيرة التي تحملها لفظة «البلاغة» القديمة ، فلا «فن القول» ولا «علم الأساليب» ولا «فن الإنشاء» تغني عن هذا المصطلح أو تضم مباحثه وأقسامه كلها ، لأن لكل مصطلح منها دلالة في لغته التي استعمل فيها ، وأن بعضها فقد محتواه بعد ترجمته وأصبح يضيق بالبلاغة العربية ذات الإرث العريق .

وقد أثر بعضهم مصطلح «البلاغة» على هذه المصطلحات ، وقال الأستاذ عدنان بن ذريل : «لقد وسعت مجالات البحث البلاغي الحديث إلى حدود أرحب أفقا ، وسعت من حدود اللفظة والجملة إلى المجالات الرحبة التي للنوع الأدبي الواحد والأساليب المتنوعة في القول ، وصارت تشمل ما يكفل تبيين إبداع الأديب أو جمال أدبه . ولنلاحظ أخيراً أن البلاغة كمصطلح فني أدبي حديث تشمل الأسلوب وعلمه ، إلا أنها إلى جانب ذلك تتضمن الطاقة الأدبية أو الملكة أو المقدرة على التعبير عند الأديب ، كما أنها تقصدها ، وبذلك هي تتميز عن مصطلح أسلوب أو علم أسلوب . وبالفعل إذا نحن قارنا بين مصطلحي «بلاغة» و «علم الأسلوب» وجدنا أن مصطلح «بلاغة» يضعنا أمام ملكة التعبير الأدبي ثم التعبير الأدبي ، كما يضعنا أمام أصول الأدب وجماله ، بينما مصطلح «علم الأسلوب» أو «علم الأساليب» لا يتعدى إحاؤه دراسة التعبير الأدبي وأساليبه ، ومصطلح «أسلوب» مصطلح حديث يقصد طريقة في التعبير خاصة بالأديب . يضاف إلى ذلك أن مصطلح «بلاغة» يشمل أيضاً بحث النوق الذي ظل الأقدمون ينوّهون به ، وهو أساسي أيضاً في بحث المحدثين ، الأمر الذي يقربنا من المجالات المختلفة التي

لدراسة الأدبية والتعبير الأدبي ومطابقته مقتضيات أحوال المخاطبين
والجمهور» (١).

وهذا ما آمننا به بعد دراسة طويلة للبلاغة ومصطلحاتها ، وبذلك يبقى
هذا المصطلح محتفظاً بمعناه البلاغي القديم ومحتواه الأدبي الجديد ، جامعاً
كثيراً من المباحث التي لا يمكن أن تضمها المصطلحات الجديدة كالفصاحة
أو دراسة الألفاظ وعلم المعاني وعلم البيان وعلم البديع ، وهي من أقدم
الفنون التي عني بها البلاغيون وأولوها أهمية عظيمة ، وكانت دراساتهم
المفصلة ونظراتهم العميقة دليلاً على تلك العناية . أما التعبير الأدبي والملكية
على إنشائه أو نقده فقد عبر عنها القزويني تعبيراً دقيقاً حينما قال : « وأما
بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته » ... « وأما بلاغة
المتكلم فهي ملكة يقدر بها على تأليف كلام بليغ » ، وفي هاتين العبارتين
إشارة إلى الملكية الأدبية والتعبير الأدبي . ويضاف إلى ذلك أن مصطلح
أسلوب لا يشمل البلاغة كلها بل يخص بعضها أو يكون أشد ارتباطاً بقسم من
موضوعاتها وهي « علم المعاني » ولذلك سمينا هذا الكتاب « أساليب بلاغية »
وسمينا ما يبحث في علمي البيان والبديع « فنون بلاغية » ، وهي تسمية ليست
أخيرة ولكنها أقرب إلى روح البلاغة العربية التي تضم الأساليب والفنون
وغيرها .

وأما النوق فقد كان من القضايا التي اهتم بها البلاغيون وأقاموا عليها
أحكامهم ، ولا يخلو كتاب بلاغي أو نقدي من الرجوع إليه أو التحدث عنه
وعقد فصول ضافية عنه ، ومن ذلك الفصل الرائع الذي ختم به عبد القاهر
الجرجاني كتابه « دلائل الإعجاز » وقرر أن العمدة في إدراك البلاغة هو
النوق والإحساس الروحاني ، وأنه لا بد من تهذيبه بالوقوف على مواطن الجمال
في الأدب ، ولن يفهم الأدب ويهتز له من عدم النوق وفقد الإحساس والشعور
مهما أوتي من علم بالبلاغة وقواعدها ، ومهما كدّ ذهنه وأجهد عقله . يقول

(١) مجلة الأديب البيروتية (السنة ٢٩ - أيلول ١٩٧٩) ص ٤ .

مصوّراً ذلك أحسن تصوير : « والبلاء والداء العياء أن هذا الإحساس قليل في الناس حتى أنّه ليكون أن يقع للرجل من هذه الفروق والوجوه في شعر يقوله أو رسالة يكتبها الموقع الحسن ثم لا يعلم أنه قد أحسن فأما الجهل بمكان الإساءة فلا تعدمه ، فلست تملك إذّن من أمرك شيئاً حتى تظفر بمن له طبع إذا قد حثته وري ، وقلب إذا أريته رأي ، فأما وصاحبك من لا يرى ما تريه ولا يهتدى للذي تهديه فانت رامٍ معه في غير مرمى ، معنّ نفسك في غير جدوى . وكما لا تقيم الشعر في نفس من لا ذوق له ، كذلك لا تفهم هذا الشأن من لم يؤت الآلة التي بها يفهم . إلاّ أنّه إنّما يكون البلاء إذا ظن العادم لها أنّه أوتىها وأنّه ممن يكمل للحكم ويصح منه القضاء فجعل يقول القول لو علم غيبه لاستحيا منه ، فأما الذي يحس بالتقص من نفسه ويعلم أنّه قد علم علماً أوتيه من سواه فانت منه في راحة وهو رجل عاقل قد جاء عقله أن يعلم طوره وأن يتكلف ما ليس بأهل له» (١) .

لقد ضمت كتب البلاغة البحث في الفصاحة والمعاني والبيان والبديع والسرقات والنوق الأدبي والإحساس الروحاني والعاطفة ، وليس هناك ما يمنع أن تدرس الكتب الحديثة هذه الفنون ويعنى بها كما فعل القدماء ، ويظل مصطلح «البلاغة» جامعاً لها كما كان ، لأنّ أي مصطلح من المصطلحات الجديدة التي أسرف بعضهم في إشاعتها والتعصب لها لا يجمعها ويوحد بينها ؛ وبذلك نحفظ بالمصطلح القديم وما ينضوي تحته من فنون قديمة وحديثة ، وللباحثين الجدد الحرية الواسعة في معالجتها ورسم المناهج التي تكفل فائدتها وتطورها ، مادامت الأصول ثابتة والأسس متينة راسخة .

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٢١ .



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



الكتاب الثاني



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الفصل الأول

علم المعاني

علم المعاني من المصطلحات التي أطلقها البلاغيون على مباحث بلاغية تتصل بالجملة وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير ، أو ذكر وحذف ، أو تعريف وتذكير ، أو قصر ، أو فصل ووصل ، أو إيجاز وإطناب .

وليس في كتب البلاغة الأولى إشارة إلى هذا العلم ، ولا يعرف أحداً استعمله وسمّى به قسماً من موضوعات البلاغة قبل السكاكي (- ٦٢٦ هـ) . وكان الأوائل يستعملون مصطلح « المعاني » في دراساتهم القرآنية والشعرية ، فيقولون : « معاني القرآن » أو « معاني الشعر » ، ويتخذون من ذلك أسماء لكتبهم ، وليس في هذه المصطلحات ما يتصل بالبلاغة أو أحد علومها .

ولعل عبارة « معاني النحو » التي وردت في المناظرة التي جرت بين الحسن بن عبد المرزباني المعروف بأبي سعيد السيرافي (- ٣٦٨ هـ) وأبي بشر متى بن يونس في مجلس الوزير أبي الفتح بن جعفر بن الفرات كانت من أقدم الإشارات إلى هذا المصطلح بمعناه القريب من البلاغة . قال السيرافي : « معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك ، وإن زاع شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائفاً بالاستعمال بالنادر والتأويل البعيد أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم » (١) .

(١) الإمتاع والمؤانسة ج ١ ص ١٢١ ، ومعجم الأدباء ج ٣ ص ١١٧ .

وعقد أحمد بن فارس (- ٣٩٥ هـ) في كتابه « الصحاحي » بابا سماه « معاني الكلام » (١) وهي عند أهل العلم عشرة : خبر واستخبار ، وأمر ونهى . ودعاء وطلب . وعرض وتحفيض ، وتمن وتعجب . وبذلك يكون ابن فارس أول من أطلق مصطلح « معاني الكلام » على مباحث الخبر والإنشاء التي أصبحت فيما بعد أهم فصول علم المعاني .

نظرية النظم :

وكان لنظرية النظم أثر كبير في ظهور هذا اللون من الدراسات ، وللنحاة العرب يد طويل في دراسة الكلام وتحليله والوقوف عند الجملة وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير . أو ذكر وحذف . ولعل سيدييه (- ١٨٠ هـ) كان من أقدم الذين وقفوا عند هذه الجوانب ودرسها بعمق في فصول كتابه الشهير وأبوابه ، ولكن سيدييه والنحاة لم يسموا هذه البحوث نظماً وإنما هي قواعد تسيير عليها العرب في كلامها أو إنشائها . ولا نستطيع أن ننسب إليهم بعد ذلك نظرية النظم التي حاول بعض المعاصرين أن يربطها بهؤلاء النحاة ربطاً وثيقاً ليجرد البلاغيين الأصالة والتجديد ، مع إيماننا بأن الموضوعات التي بُنيت عليها هذه الفكرة كانت نحوية محضة ، وقد استفاد منها البلاغيون وطوروها وصوروها أحسن تصوير .

وإذا أردنا أن نتلمس فكرة النظم فينبغي أن نتلمسها في كتب أخرى بعد أن رأينا ارتباطها بكتب النحو . وأقدم إشارة عثرنا عليها في الكتب العربية عبارة ابن المقفع (- ١٤٣ هـ) التي أشار فيها إلى صياغة الكلام . قال : « فإذا خرج الناس من أن يكون لهم عمل وأن يقولوا قولاً بديعاً . فليعلم الواصفون المخبرون أن أحدهم وإن أحسن وأبلغ ليس زائداً على أن يكون كصاحب فصوص وجد ياقوتا وزبرجدا ومرجاناً فنظمه قلائد وسموطاً وأكاليلٍ ووضع كل فص موضعه وجمع إلى كل لون شبه مما يزيده بذلك حسناً فسمى بذلك صائغاً رقيقاً ، وكصاغة الذهب والفضة صنعوا فيها ما

(١) الصحاحي ، ص ٢٧٩ وما بعدها .

يعجب الناس من الحلى والآنية ، وكالنحل وجدت ثمرات أخرجها الله طيبة وسلكت سبلا جعلها الله ذللا فصار ذلك شفاة وطعاما وشرابا منسوبا إليها مذكورا به أمرها وصنعتها . فن جرى على لسانه كلام يستحسنه أو يستحسن منه فلا يعجب به إعجاب المخترع المبتدع ، فإنه إنما اجتباها كما وصفنا « (١) وأخذ البلاغيون هذا الكلام وأداروه في كتاباتهم من غير أن يشيروا إلى ابن المقفع فقال الجاحظ (- ٢٥٥ هـ) : « فأنما الشعر صناعة ، وضرب من النسيج ، وجنس من التصوير » (٢) ، وتحدث عن النظم في كتبه وسمى أحدها « نظم القرآن » ، قال : « كما عبت كتابي في الاحتجاج لنظم القرآن وغريب تأليفه وبديع تركيبه » (٣) . وقال : « وفي كتابنا المنزل الذي يدل على أنه صدق ، نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد مع ما سوى ذلك من الدلائل التي جاء بها من جاء به » (٤) . والجاحظ في هذين النصين وغيرهما يؤمن بأن القرآن الكريم معجز بنظمه وما فيه من بلاغة تأسر القلوب .

وكان لمسألة إعجاز القرآن أثر في بلورة فكرة النظم ، وقد ذهب قوم من المتكلمين إلى أن وجه الإعجاز هو ما اشتمل عليه القرآن من النظم الغريب المخالف لنظم العرب وثرهم في مطالعة ومقاطعته وفواصله . وذهبت جماعة منهم إلى أن وجه الإعجاز في مجموع الأمرين : النظم ، وكونه في أعلى درجات البلاغة .

ولأبي عبد الله محمد بن يزيد الواسطي (- ٣٠٦ هـ) كتاب في إعجاز القرآن سماه « إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه » ، ولا نعرف عنه شيئا مع أن عبد القاهر الجرجاني شرحه مرتين ، لأن الأصل وشرحيه لم تصل وإن كان العنوان يدل على أنه عالج مسألة النظم وأقام عليها إعجاز كتاب الله .

(١) الأدب الصغير - آثار ابن المقفع ص ٣١٩ ، ورسائل البلاغ ص ٥-٦ .

(٢) الحيوان ج ٣ ص ١٣٢ .

(٣) الحيوان ج ١ ص ٩ .

(٤) الحيوان ج ٤ ص ٩٠ .

وفي كتب الاعجاز التي وصلت حديث عن النظم ، ولكنه لا يجلو الصورة ولا يوضح الهدف ، وإنما هو ومضات في الطريق سار عليها البلاغيون ، فأبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (- ٣٨٨ هـ) يرى أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمناً أصح المعاني ، ويقول إن « عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به . الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام ، وإما ذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة » (١) ويرى أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (- ٣٨٦ هـ) أن أعلى مرتبة في حسن البيان ما جمع أسباب الحسن في العبارة من تعديل النظم حتى يحسن في السمع ويسهل على اللسان وتتقبله النفس تقبل البرد (٢) . ويرى أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (- ٤٠٣ هـ) أن كتاب الله معجز بالنظم ؛ لأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب . يقول : « فأما شأؤ نظم القرآن فليس له مثال يُحتذى عليه ولا إمام يُقتدى به ، ولا يصح وقوع مثله اتفاقاً كما يتفق للشاعر البيت النادر ، والكلمة الشاردة ، والمعنى الفذ الغريب ، والشئ القليل العجيب » (٣) . ويقول : « ليس الاعجاز في نفس الحروف وإنما هو في نظمها وإحكام رصفها ، وكونها على وزن ما أتى به النبي - صلى الله عليه وسلم - وليس نظمها أكثر من وجودها متقدمة ومتأخرة ومرتبة في الوجود ، وليس لها نظم سواها » (٤) . ويقول عن القرآن : « وهو معجزة الرسول - عليه السلام - دال على نبوته من ثلاثة أوجه : أحدها ما فيه من عجيب النظم ، وبديع الرصف ، وأنه لا قدرة لأحد من الخلق على تأليف مثله ولا تأليف سورة منه أو آية بقدر سورة » (٥) .

(١) بيان إعجاز القرآن - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٢٦ .

(٢) التلخيص في إعجاز القرآن - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٩٨ .

(٣) إعجاز القرآن ص ١٦٩ .

(٤) كتاب التمهيد ص ١٥١ .

(٥) كتاب الانتصار لنقل القرآن ص ٥٩ .

وكان كلام القاضي عبدالجبار الأسد آبادي (- ٤١٥ هـ) أكثر وضوحا حينما رأى أن الفصاحة والبلاغة تقومان على ضمّ الكلمات وتقارنهما ، قال : « اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة ، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع . وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع ؛ لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة أو حركاتها أو موقعها ، ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة ، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض ، لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة ، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون عداها .

فان قال : فقد قلم إن في جملة ما يدخل في الفصاحة حسن المعنى ، فهلا اعتبرتموه ؟ قيل له : إن المعاني وإن كان لا بد منها فلا تظهر فيها المزية ، ولذلك تجدد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر والمعنى متفق . على أننا نعلم أن المعاني لا يقع فيها ترديد فاذا يجب أن يكون الذي يعتبر التزايد عنده الألفاظ التي يعبر بها عنها . فاذا صحت هذه الجملة فالذي تظهر به المزية ليس إلا الإبدال - الاختيار - الذي به يختص الكلمات أو التتقدم والتأخر الذي يختص الموقع أو الحركات التي تختص الإعراب ، فبذلك تقع المباني . ولا بد في الكلامين اللذين أحدهما أفصح من الآخر أن يكون إنسا زاد عليه بكل ذلك أو ببعضه ولا يمتنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت في معنى تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره ، وكذلك فيها إذا تغيرت حركاتها . وكذلك القول في جملة من الكلام . ثم قال : « وهذا يبين أن المعبر في المزية ليس بنية اللفظة ، وأن المعبر فيه ما ذكرناه من الوجوه . فأما حسن النغم وعلو القبول فما يزيد الكلام حسنا على السمع لا إنه يوجد فضلا في الفصاحة » (١) .

(١) المعنى ج ١٦ ص ١٩٩ وما بعدها .

ذلك ما كانت عليه نظرية النظم قبل القرن الخامس للهجرة ، وليس في أقوال الجاحظ ومن جاء بعده فكرة واضحة عنها إلا ما كان من كلام القاضى عبد الجبار الذى ربط الفصاحة بالنظم وبنى عليها رأيه فى إعجاز القرآن .

تطور النظرية :

لقد وضحت هذه النظرية وبلغت مداها على يد عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١ هـ أو ٤٧٤ هـ) الذى أطال الكلام عليها ، وسمى موضوعات التقديم والتأخير ، والذكر والحذف ، والقصر ، والفصل والوصل ، والتعريف والتنكير : معانى النحو أو النظم . والنظم - عنده - تعليق الكلام بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض (١) ، أو هو توخى معانى النحو وقد حصر موضوعاته فى قوله : «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيج عنها ، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك فلا تخل بشيء منها وذلك أننا لانعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر فى وجوه كل باب وفروقه فينظر فى الخبر إلى الوجوه التى تراها فى قولك : «زيد منطلق» و «زيد منطلق» و «ينطلق زيد» و «منطلق زيد» و «زيد منطلق» و «المنطلق زيد» و «زيد هو المنطلق» و «زيد هو منطلق» . وفى الشرط والجزاء إلى الوجوه التى تراها فى قولك : «إن تخرج أخرج» و «إن خرجت أخرجت» و «إن تخرج فأنا خارج» و «أنا خارج إن خرجت» و «أنا إن خرجت خارج» .

وفى الحال إلى الوجوه التى تراها فى قولك : «جاءنى زيد مسرعاً» و «جاءنى يسرع» و «جاءنى وهو مسرع» أو «هو يسرع» و «جاءنى قد أسرع» و «جاءنى وقد أسرع» ، فيعرف لكل من ذلك موضعه ويحى به حيث ينبغى له .

(١) دلائل الإعجاز ص (ص) .

وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى ، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه نحو أن يجيء « ما » في نفي الحال ، و « لا » إذا أراد نفي الاستقبال ، و « إن » فيما يرجح بين أن يكون وأن لا يكون ، و « إذا » فيما علم أنه كائن .

وينظر في الجمل التي ترد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء ، وموضع الفاء من موضع « ثم » ، وموضع « أو » من موضع « أم » ، وموضع « لكن » من موضع « بل » .

ويتصرف في التعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير في الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار ، فيضع كلا من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له .

هذا هو السبيل ، فلست بواحد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له . فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه « (١) » .

معاني النحو أو النظم تشمل : الخبر ، وأركان الجملة وما يتعلق بالمسند والمسند إليه من شرط وحال ، وتشمل الفصل والوصل ومعرفة مواضعها ومعاني الواو والفاء و « ثم » و « بل » و « لكن » ، وتشمل التعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير ، والحذف والتكرار ، والإضمار والإظهار .

والفرق بين هذه الأساليب ليس فرقا في الحركات وما يطرأ على الكلمات ، وإنما في معاني العبارات التي يحدتها ذلك الوضع والنظم الدقيق ،

(١) دلائل الإعجاز ص ٦٤-٦٥ .

ولذلك فليست العمدة في معرفة قواعد النحو وحدها ولكن فيما تؤدي إليه هذه القواعد والأصول . وقد يكون أحدنا لا يعرف التسميات الدقيقة لموضوعات النحو ، ولكنه يعرف الفروق بينها ويحس بمعانيها حينما يسمعها ، شأنه في ذلك شأن البدوي الذي عاش بعيداً عن المصطلحات وما تعنى به كتب النحو غير أنه كان يفهم ما يسمع ويميز بين أسلوب وآخر .

وليست المزية باللغة ومعرفتها ، لأن ذلك لا يؤدي إلى التفاوت بين الكلام ، ولا من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنستند إلى اللغة ، ولكن للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها . وليست بسلامة الحروف ، وإنما بالنظم الذي يعطى الكلمات والإعراب معنى دقيقاً .

والنظم مراتب ، فنه ما لا نرى المزية فيه إلا بعد قراءة القطعة الشعرية كقول البحري :

بلونا ضرائب من قد نرى
هو المرء أبدت له الحادنا
تُنقل في خلقي سؤدد
فكالسيف إن جنته صارنخاً
فما إن رأينا لفتح ضريبنا
تُعزماً وشيكاً ورأياً صليبنا
سأحاً مرجى وبأساً مهيباً
وكالبحر إن جنته مستشيبنا

ففي هذه الأبيات تلاحقت الصور وضم بعضها إلى بعض .

ومنه ما يهجم الحسن دفعة واحدة حتى يعرف من البيت الواحد مكان الشاعر من الفضل وموضعه من الخلق ، ويشهد له بالفضل حتى يعلم أن البيت من قبيل شاعر فحل وأنه خرج من تحت يد صنّاع .

ومن النظم ما يتحد في الوضع ويدق فيه الصنع وذلك أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشتد ارتباط ثانٍ منها بأول ، وأن يحتاج في الجملة إلى أن توضع في النفس وضماً واحداً وأن يكون الحال فيها حال الباني يضع يمينه ههنا في حال ما يضع يساره هناك . ومنه ما لا يحتاج إلى فكر وروية لكي ينتظم ، بل سييله في ضم بعضه إلى بعض سبيل من عمد إلى لآل فخرطها في سلك لا ينبغي أكثر من أن يمنعها التفرق ، وكن نضد أشياء

بعضها إلى بعض لا يريد في نضده ذلك أن تنجى له منه هيئة أو صورة ، بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأى العين ، وذلك إذا كان المعنى لا يحتاج أن يصنع فيه شئ ، غير عطف لفظ على مثله . ولا بد أن يتغير المعنى إذا تغير النظم وفي ذلك مجال رحب يحول فيه المنشئون (١)

لقد وَضَّحَ عبد القاهر أصول « علم المعاني » في كتابه « دلائل الإعجاز » وسماه « النظم » أو « معاني النحو » . وليست معاني النحو إلا علم المعاني الذى عرفه السكاكى بقوله : « هو تتبع خواص تراكيب الكلام فى الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره » (٢) .

جمود النظرية :

كان السكاكى (- ٦٢٦ هـ) أول من أطلق مصطلح « علم المعاني » على الموضوعات التى سماها عبد القاهر النظم أو معاني النحو . ومع أنه لم يطلق ذلك على بعض مباحث البلاغة أحد غيره إلا أن الباحث ليحار حينما يجد مصطلحى « المعاني » و « البيان » قبله . فالزمخشري (- ٥٣٨ هـ) يشير إليها فى الكشاف ويقول وهو يتحدث عن التفسير : « ولا يغوص على شئ من تلك الحقائق إلا رجل قد برع فى علمين مختصين بالقرآن وهما : علم المعاني وعلم البيان » (٣) . وكلامه غير واضح ، لأنه كثيراً ما يرد دُ هذين المصطلحين وكثيراً ما يطلق مصطلح « البيان » على البلاغة كلها ، يضاف إلى ذلك أنه لم يضع حداً بين موضوعات المعاني والبيان . وعلة ذلك أنه لم يكن يبحث فى البلاغة حينما ألف « الكشاف » وإنما كان يفسر القرآن الكريم ويوضح ما فيه من معانٍ رفيعة ومن روعة وجمال وتأثير فى النفوس . وكان يستخدم

(١) للتفصيل فى نظرية النظم يراجع الفصل الثانى من كتابنا « عبد القاهر الجرجاني -

بلاغته ونقده » ص ٤٩-٨٧ .

(٢) مفتاح العلوم ، ص ٧٧ .

(٣) الكشاف ، ج ١ ص (ك) .

مصطلحات البلاغة وفنونها للوصول إلى هذه الغاية ، ولذلك توزعت في الكتاب ولم يجمعها جامع أو يحدّها منبرج واضح . ونراه أحيانا يسمي البلاغة « بديعا » ففي تفسير قوله تعالى : « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين » (١) يقول : « هذا من الصنعة البديعية التي تبلغ بالحجاز الذروة العليا ، وهي أن تساق كلمة مساق مجاز » (٢) . ويخالف أحيانا ما تعارف عليه البلاغيون فيجعل الالتفات من البيان ويقول في العدول عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب : « قلت : هذا يسمى الالتفات في علم البيان » (٣) .

وذكر الدكتور شوقي ضيف أن الزمخشري أول من ميّز بين المصطلحين وقسّم البلاغة إلى معانٍ وبيان، وأن السكاكي تأثر به في هذا التقسيم (٤) ، ولكن ما ذكرناه وما يضمه تفسير الكشاف لا يؤيد هذا القول ، وإن كانت عبارة الزمخشري توحى بذلك قبل البحث والتدقيق .

وذكر فخر الدين الرازي (٦٠٦ هـ) مصطلحي « علم المعاني » و « علم البيان » ولكنه لم يعرفها أو يوضحها ولم يحدد موضوعاتها . يقول وهو يتحدث عن الخبر : « ولكن الخبر هو الذي يتصور بالصور الكثيرة ، وتظهر فيه الدقائق العجيبة والأسرار الغريبة من علم المعاني والبيان » (٥) . وعبارة « من علم المعاني والبيان » غامضة لا يفهم منها إلا معنى عام هو البلاغة أمّا معانيها التي حصرها السكاكي فلم يُشير إليها ، وهو في ذلك يتابع الزمخشري الذي ذكر المصطلحين من غير أن يعرفها أو يفصل بينها .

ويكرر السكاكي بعض العبارات مثل « صناعة علم المعاني » و « علماء علم المعاني » و « أذهان الراضة من علماء المعاني » و « أئمة علم المعاني » (٦) ،

(١) البقرة ١٦ :

(٢) الكشاف ج ١ ص ٥٣ .

(٣) الكشاف ج ١ ص ١١ :

(٤) البلاغة تطور وتاريخ ص ٢٢١، ٢٧٠، ٢٨٨ .

(٥) نهاية الإيجاز ص ٣٦ .

(٦) مفتاح العلوم ص ٨١، ٩٥، ١١٩، ١٢١ .

ولكنه لم يحدد معانيها أو يذكر علماء علم المعاني وأئمنه . ولم نعثر في تاريخ البلاغة على علماء اختلفوا بهذا العلم وبمحتوا فيه كما فعل السكاكي في « مفتاح العلوم » إلا ما نلاحظه من وقوف عبد القاهر الجرجاني على « معاني النحو » في كتابه « دلائل الإعجاز » و « البيان » في كتابه « أسرار البلاغة » لكن هذا الوقوف لا يعني أنه ميز بينهما ، لأن موضوعات البلاغة ظلت مختلطة في الكتابين ، وإن كان الأول أقرب إلى علم المعاني والثاني ألتصق بعلم البيان .

ولأننا لم نستطع أن نتبين مفهوم المعاني قبل السكاكي مع ما جاء في « الكشف » و « نهاية الإيجاز » نقرر أنه أول من قسم البلاغة إلى معان وبيان ومحسنات ، وحدد موضوعاتها وأرسي قواعدها ، وأنه أول من أطلق على الموضوعات المتعلقة بالنظم مصطلح « علم المعاني » وعلى الموضوعات التي تبحث في الصورة والخيال - التشبيه والمجاز والكناية - مصطلح « علم البيان » وأنه أول من سمى غير هذه البحوث محسنات أو « وجوهاً مخصوصة يُنصّر إليها لقصد تحسين الكلام » وقسمها إلى ما يختص بالمعنى وما يتعلق باللفظ ولم يُسمها بديعا ، وكان بدر الدين بن مالك (- ٦٨٦ هـ) صاحب « المصباح » هو الذي أطلق عليها هذا المصطلح وتابعه الخطيب القزويني والمتأخرون .

وكان للسكاكي منهج في بحث موضوعات « علم المعاني » اختلف عن كل ما ألفناه في كتب البلاغة الأولى ، وقد قرر - كما قرر غيره - أن كلام العرب قسمان : الخبر والطلب ولذلك قسم المعاني إلى قانونين :

الأول : يتعلق بالخبر .

والثاني : يتصل بالطلب .

وقسم القانون الأول إلى أربعة فنون :

الأول : في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري ، تكلم فيه على أنواع الخبر وأغراضه ومؤكداته وخروجه على مقتضى الظاهر .

الثاني : في تفصيل اعتبارات المسند إليه ، تكلم فيه على حذفه وذكره ، وتعريفه وتنكيره ، وإضماره ، وكونه معرفة سواء كان موصولا أم اسم

إشارة أم معرفاً بالألف واللام أم بالإضافة . وتحدث عن نعت المعرفة ،
وتأكيد المسند إليه ، وبيانه ، وتفسيره ، وبدله ، والحالة التي تقتضي العطف
والفصل : وتنكيره ، وتقديمه على المسند ، وتأخيرها ، وقصره ، وخروجه
على مقتضى الظاهر ، والالتفات .

الثالث : في تفصيل اعتبارات المسند ، تكلم فيه على حذفه وذكره ،
وإفراده ، وكونه فعلاً ، وتقييده وترك تقييده ، وكونه منكراً . ثم تحدث
عن تخصيصه وتركه . وكونه اسماً معرفاً ، وكونه جملة فعلية واسمية وظرفية ،
وتكلم على تأخيرها وتقديمها . وعقد في هذا الفن فصلاً تحدث فيه عن العمل ،
وتركه وإثباته ، وترك مفعوله وإثباته ، وإضمار الفاعل وإظهاره . وتحدث عن
اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل : والحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشرط .

الرابع : في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل . والإيجاز والإطناب ،
والقصر . وقسم القانون الثاني إلى خمسة فصول هي التمني ، والاستنهام ،
والأمر ، والنهي ، والنداء . وبعد أن أكمل بحث الخبر والطلب تحدث عن
استعمال الخبر موضع الطلب واستعمال الطلب موضع الخبر ، وذكر أسلوب
الحكيم في خاتمة البحث (١)

نقد المنهج :

لقد بحث السكاكي « علم المعاني » بهذا المنهج وقسمه هذا التقسيم ، وبوبه
هذا التبويب الذي تنضح فيه النزعة المنطقية . ويلاحظ أنه قدّم البحث
في الخبر مع أن كثيراً من الموضوعات التي تحدث عنها فيه لا تخص الخبر
وحده إنما هي مشتركة بينه وبين الطلب . وقد علل سعد الدين التفتازاني
(- ٥٧٩٢) ذلك بقوله : « وإنما ابتدأ بأبحاث الخبر لكونه أعظم شأنًا وأعم
فائدة ؛ لأنه هو الذي يتصوّر بالصور الكثيرة ، وفيه تقع الصياغات

(١) ينظر كتابنا « البلاغة عند السكاكي » ص ١٤٠ وما بعدها .

العجيبة ، وبه تقع - غالباً - المزايا التي بها التفاضل ، ولكونه أصلاً في الكلام ، لأنّ الإنشاء إنّما يحصل منه باشتقاق كالأمر والنهي ، أو نقل كـ « بنس » و « نعم » وبعث واشترت ، أو زيادة أداة كالأستفهام والتثني وما أشبه ذلك .

ثمّ قدم بحث أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع أنّ النسبة متأخرة عن الطرفين ، لأنّ علم المعاني إنّما يبحث عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه ومسنداً . وهذا الوصف إنّما يتحقق بعد تحقيق الإسناد ، لأنه ما لم يستند أحد الطرفين إلى الآخر لم يصير أحدهما مسنداً إليه والآخر مسنداً . والمتقدم على النسبة إنّما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها (١) .

ومها حاول أنصار هذا المنهج أن يوجهوه فإن البلاغة التي نقيس بها الأدب ونحكم عليه لا يمكن أن يُعلل منهج بحثها هذا التعليل ، وأنّ يُصنّطع لها اصطناعاً يبعدها عن روحها الأدبية . ولكن هل نجح السكاكي في هذا المنهج ؟ وهل استطاع أن يحصر موضوعات علم المعاني حصراً دقيقاً ؟

الواقع أنّه لم ينجح في هذا التقسيم الذي بناه على المنطق وحده ، فحصر به موضوعات المعاني حصراً مزقها تمزيقاً أفقدها كل حياة ، وباعد بينها وبين ما يتطلبه الفن الأدبي الذي ينبغي أن يعتمد - أول ما يعتمد - على اللوق الرفيع .

ولتوضيح ذلك نقول إنّ السكاكي قسّم مباحث المعاني حسب ركني الجملة - المسند إليه والمسند - وعلى هذا الأساس ذكر التقديم - مثلاً - في المسند إليه مرة وفي المسند تارة أخرى . وفعل مثل هذا بالموضوعات الأخرى كالتأخير ، والحذف ، والذكر ، والتعريف والتنكير . وكان من الدقة أنّ يبحث كل موضوع بحثاً مستقلاً فيتكلم على التقديم والتأخير في فصل ، والذكر والحذف في ثان ، والتعريف والتنكير في ثالث ، وبذلك تُجمع أوصال الموضوع الواحد في بحث يستوفي أجزاءه ويجمع شتاته . أمّا أن يوزع

(١) المطول ص ٤٣ .

أقسام الموضوع الواحد هذا التوزيع ويذكر عنه في كل باب نتفا يسيرة لا تجدى نفعا ، فما لا يمكن الأخذ به والتعويل عليه . وبالمقارنة بين ما كتبه السكاكي وما كتبه عبدالقاهر أو ابن الأثير يتضح مدى إفساده هذه المباحث وجوره عليها . فبعد أن كنا نقرأ في « دلائل الإعجاز » أو « المثل السائر » موضوعات فيها عرض وتحليل وجمع لأطراف الموضوع الواحد جمعاً يخرج الدارس منه بفكرة واضحة وفائدة كبيرة - بعد هذا كله - نقرأ في « مفتاح العلوم » موضوعات تناثرت أطرافها في عدة أبواب لا يخرج الدارس منها إلا بصورة حائلة ، وقواعد جامدة ، وأمثلة مبتسرة . وقد يلجأ لكي يكون فكرة صحيحة إلى أن يلم شتات الموضوع الواحد ويضم بعضها إلى بعض : وفي هذا إضاعة للجهد وإفساد للبلاغة والذوق .

وكانت ثمرة ذلك أن بعثر السكاكي الموضوعات وأفقدتها رونقها ، وأصبحت لا تجدى نفعا إلا بالرجوع إلى عدة فصول لجمع شتاتها وتوحيد أجزائها .

أما بحث خروج الكلام على مقتضى الظاهر كوضع المضمر موضع المظهر ، ووضع المظهر موضع المضمر ، والالتفات في المسند إليه فليس دقيقاً ، لأن هذه الفنون لا تخصه وحده وإنما تدخل المسند أيضاً . وقد أشار السكاكي إلى ذلك بقوله : « واعلم أن هذا النوع أعنى نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة لا يختص بالمسند إليه » (١) . وكان ينبغي أن يضع لكل لون من هذه الفنون بحثاً يفصل القول فيه تفصيلاً .

وتكلم على استعمال المضارع مكان الماضي في الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشرط مع أن الإخبار عن الفعل الماضي بالفعل المضارع أو بالمستقبل نوع من الالتفات كما صرح به البلاغيون .

وعقد فصلاً للفعل وما يتعلق به من ترك وإثبات ، وإظهار وإضمار ،

(١) مفتاح العلوم ص ٩٥ .

وتقديم وتأخير ، مع أن الفعل مسند ، وكان ينبغي أن يبحث في باب المسند
ويذكر أنه يأتي فعلا واسما وجملة .

ولكننا لا بد أن نحمد للسكاكي انتباهه إلى اشتراك كثير من المباحث التي
ذكرها في المسند والمسند إليه ، فقد أشار - وهو يتحدث عن الحالة المقتضية
لقصر المسند إليه على المسند - إلى أن القصر لا يختص بالمسند إليه وإنما يدخل
المسند أيضاً ، ويجرى بين الفاعل والمفعول ، وبين المفعولين ، وبين الحال
وذى الحال ، وبين كل طرفين . يقول : « واعلم أن القصر كما يكون للمسند
إليه على المسند يكون للمسند على المسند إليه ، ثم هو ليس مختصاً بهذا البين
بل له شيوخ وله تفرعات ، فالأولى أن نفرّد للكلام في ذلك فصلاً وتؤخره
إلى تمام التعرف لما سواه في قانوننا هذا ليكون إلى الوقوف عليه أقرب » (١)

هذا ما يتعلق باتخاذ ركني الجملة أساساً في تقسيم مباحث علم المعاني ،
أما ما يتصل بالموضوعات نفسها فقد ذكر التقديم والتأخير ، والحذف والذكر
والفصل والوصل ، والإيجاز والإطناب ، والتعريف والتنكير ، والقصر ،
في القانون الأول أي في باب الخبر . وليس في هذا دقة ، لأن هذه الموضوعات
تدخل الطلب كما تدخل الخبر . وقد أشار عبدالقاهر إلى ذلك بقوله : « أنه
لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له
ذلك المعنى في الخبر ، ذلك أن الاستفهام استخبار ، والاستخبار هو طلب
من المخاطب أن يخبرك . فإذا كان كذلك كان محالاً أن يفرق الحال بين تقديم
الاسم وتأخيره في الاستفهام فيكون المعنى إذا قلت : « أزيد قام ؟ » غيره
إذا قلت « أقام زيد ؟ » ، ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر . ويكون قولك
« زيد قام » و « قام زيد » سواء ذلك ، لأنه يؤدي إلى أن نستعمله أمراً
لا سبيل فيه إلى جواب ، وأن تستثبته المعنى على وجه ليس عنده عبارة يثبتته لك
بها على ذلك الوجه » (٢) . وبقوله : « وإذا قد عرفت الحكم في الابتداء
بالنكرة في الاستفهام فابن الخبر عليه » (٣) .

(١) مفتاح العلوم ص ٩٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٠٨ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٠٩ .

ولم يأخذ السكاكى برأى عبدالقاهر مع أنه اعتمد على كتابيه وجرد هُما
من النزعة الأدبية وأحاطها بما كل بتقسيماته المنطقية .

والعجيب أن الخطيب القزوينى وسعد الدين التفتازانى وغيرهما من
الشراح تابعوا السكاكى فى هذا التقسيم مع أنهم ذكروا أن الموضوعات التى
بحثت فى الخبر تدخل الطلب أيضاً . يقول القزوينى بعد أن ذكر أحوال
المسند : « كثير مما ذكر فى هذا الباب والذى قبله غير مختص بهما كالذكر
والحذف وغيرهما . والفطن إذا اتقن اعتبار ذلك فيها لا يحنى عليه اعتباره فى
غيرهما » (١) . وأعاد هذا القول فى كتابه « الإيضاح » بعد أن ذكر أحوال
الإسناد والمسند إليه والمسند وأحوال متعلقات الفعل والقصر ، وقال :
« ما ذكرناه فى هذه الأبواب الخمسة السابقة ليس كله مختصا بالخبر بل كثير
منه حكم الإنشاء فيه حكم الخبر ، يظهر ذلك بأدنى تأمل » (٢) . وقال
التفتازانى : « إن الإسناد الإنشائى أيضا إما مؤكداً أو مجرد عن التأكيد ، وكذا
المسند إليه إما مذكور أو محذوف مقدم أو مؤخر ، معرف أو منكر ، إلى
غير ذلك ، وكذلك المسند اسم أو فعل ، مطلق أو مقيد بمفعول أو بشرط
أو بغيره . والمتعلقات إما متقدمة أو متأخرة ، مذكورة أو محذوفة ، وإسناده
وتعلقه أيضاً إما بقصر أو بغير قصر . والاعتبارات المناسبة فى ذلك مثل ما مر
فى الخبر ولا يحنى عليك اعتباره بعد الإحاطة بما سبق » (٣) .

ولكنّ البلاغيين سُحروا بمنهج السكاكى وساروا عليه من غير أن
يحاولوا إصلاحه إلا ما صدر عنهم من ملاحظات لاتبعد البلاغة عن جوهره
كثيرا . ونرى — إذا ما أردنا أن نعيد ترتيب مباحث علم المعانى فى كتاب
« مفتاح العلوم » — أن يبحث الخبر والإنشاء فى باب مستقل وتذكر أنواعها
وأساليبها ، ثم تبحث الجملة فى باب آخر يجمع أجزاءها ويكون للتقديم
والتأخير فصل ، وللذكر والحذف فصل ثانٍ ، وللتنكير والتعريف فصل

(١) التلخيص ص ١٢٥ .

(٢) الإيضاح ص ١٠١ .

(٣) المطول ص ٢٤٦ .

ثالث ، وللقصر وأنواعه وطرقه فصل رابع ، ولتقييد المسند والمسند إليه فصل خامس . ولابد من بحث الفصل والوصل ، والإيجاز والإطناب في بابين مستقلين . وبهذه الطريقة نجمع ما فرقته السكاكي وثبعت الحياة في هذا الفن ليكون صالحاً في الدراسات الأدبية .

وليس بغريب أن ندعو إلى هذا المنهج فقد بحث المتقدمون البلاغة بما هو قريب منه ، وكان لأعلامهم كأبي هلال وابن رشيق وابن سنان وعبدالقاهر وابن الأثير مناهج سليمة وبحوث طريفة ذات نفع عظيم وأثر كبير ، لأنهم لم يعثروا الموضوعات في فصول كثيرة وإنما جمعوها جمعاً دقيقاً ، وبذلك جاءت كتبهم آية في الإبداع ، وكانت بحوثهم غاية في الوضوح والجلال .

وكان الخطيب القزويني (- ٧٣٩ هـ) أوضح منهن من السكاكي ، والمعاني عنده علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال (١) . وقد رفض تعريف السكاكي وهو « تتبع خواص تراكييب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره » (٢) ، لأن « التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به .

وحصر علم المعاني في ثمانية أبواب :

الأول : أحوال الإسناد الخبري .

الثاني : أحوال المسند إليه .

الثالث : أحوال المسند .

الرابع : أحوال متعلقات الفعل .

الخامس : القصر .

السادس : الإنشاء .

السابع : الفصل والوصل .

الثامن : الإيجاز والإطناب (٣) .

(١) الإيضاح ص ١٢ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٧٧ .

(٣) ينظر كتابنا « القزويني وشروح التلخيص » ص ٢٨٧ وما بعدها .

ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء ، لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لاتطابقه ، أو لا يكون لها خارج ، الأول الخبر ، والثاني الإنشاء . ثم الخبر لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند ، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى . ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو متصلاً به أو في معناه كاسم الفاعل ونحوه ، وهذا هو الباب الرابع ، ثم الإسناد والتعلق كل واحد منها يكون إما بقصر أو بغير قصر ، وهذا هو الباب الخامس . والإنشاء هو الباب السادس . ثم الجملة إذا قرنت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة ، وهذا هو الباب السابع ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد عليه ، وهذا هو الباب الثامن .

وهذا المنهج يختلف قليلاً عن منهج السكاكي ، وهو أقرب إلى الكمال لأن القزويني ضم الموضوعات المتشابهة في فصول مستقلة ، وكان في بحثه ألصق بالبلاغة وروحها من صاحب « مفتاح العلوم » الذي مزقها كل ممزق . وسيطر هذا المنهج على البلاغيين وظلت كتبهم تقسم علم المعاني هذا التقسيم ، ولم يخرج عنه معظم المتأخرين والمحدثين .

وإذا كان علم المعاني قريباً من النحو أو هو توخى معاني النحو فإنه يختلف عنه في معالجة الموضوعات ، وقد فصل القول في ذلك عبدالقاهر وانتهى إلى أننا لا نريد المعاني الأولى وإنما المعاني الثواني وهي عنده معنى المعنى . ولخص المتأخرون فائدة علم المعاني فقال بهاء الدين السبكي : « ولعلك تقول : أي فائدة لعلم المعاني فإن المفردات والمركبات علت بالعلوم الثلاثة - اللغة والنحو والصرف - وعلم المعاني غالبه من علم النحو ؟ كلا إن غاية النحو أن ينزل المفردات على ما وضعت له ويركبها عليها ووراء ذلك مقاصد لاتعلق بالوضع مما يتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لاتتناهى وتلك الأسرار لاتعلم إلا بعلم المعاني ، والنحو - وإن ذكرها - فهو على وجه إجمالي يتصرف فيه البياني تصرفاً خاصاً لا يصل إليه النحو . وهذا كما أن معظم أصول الفقه من علم اللغة والنحو والحديث وإن كان مستقلاً بنفسه .

واعلم أن علم أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل فإن الخبر والإنشاء اللذين يتكلم فيهما المعاني هما موضوع غالب الأصول وأن كل ما يتكلم عليه الأصولي من كون الأمر للوجوب والنهي للتحريم ومسائل الإخبار والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والإجمالي والتفصيل والتراجيح كلها ترجع إلى موضوع علم المعاني ، وليس في أصول الفقه ما ينفرد به كلام الشارع عن غيره إلا الحكم الشرعي والقياس ، وأشياء يسيرة « (١) .

وهذا ما أطال الكلام عليه عبدالقاهر الذي قال إن الصحة في الكلام هي الخطوة الأولى ، أما الخطوة الثانية فهي فهم الكلام واستخلاص ما فيه من المعاني الثواني التي يدل عليها ، ولذلك كان « علم المعاني » ضروريا في فهم الأساليب البلاغية ، بعد أن فتمدّ النحور ونقه وبهائه ، وأصبح قواعد لائتمنى إلا بالإعراب والبناء ، والعوامل ، والجدل المنطقي الذي لا يخدم اللغة بقدر ما يعوقها عن النمو والازدهار .



مركز تقيمتي ودراسي ***

(١) عروس الأفراح - شرح التلخيص ج ١ ص ٥١-٥٣ .

الفصل الثاني الخبر والانشاء

ظهرت دراسات هذا الموضوع في رحاب علم الكلام ، وكان لمسألة خلق القرآن أثر في ذلك ، وقد بنى المعتزلة رأيهم على أساس أن القرآن أمر ونهى وخبر ، وذلك مما ينفي عنه صفة القدم التي ذهب إليها معظم المسلمين .

وظهر في بيئة الاعتزال آريان في صدق الخبر وكذبه :

الرأى الأول : ينسب إلى أبي إسحاق إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام (- ٢٢١ هـ أو ٢٣١ هـ) وخلاصة هذا الرأى أن صدق الخبر مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صواباً كان أو خطأ ، وكذبه مطابقة حكمه له . واحتج بوجهين :

أحدهما : أن من اعتقد أمراً فأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال : ما كذب ولكنه أخطأ . كما روى عن عائشة - رضى الله عنها - قالت فيمن شأنه كذلك « ما كذب ولكنه وهم » .

الثانى : قوله تعالى : « واللهُ يشهد إنَّ المنافقينَ لكاذبونَ » (١) كذبهم في قولهم : « إنك لرسول الله » وإن كان مطابقاً للواقع لأنهم لم يعتقدوه . ورد الخطيب القزوينى على الوجه الأول بأن المنفى تعمد الكذب لا الكذب بدليل تكذيب الكافر إذا قال : « الإسلام باطل » وتصديقه إذا قال : « الإسلام حق » . فقول السيدة عائشة « ما كذب » متأول بما كذب عمداً وأجاب عن الوجه الأول بوجوه :

(١) المنافقون ١ ، والآية : « إذا جاءك المنافقون قالوا : نشهد إنك لرسول الله ، والله يعلم إنك لرسوله ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون » .

أحدها : أن المعنى نشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا ألسنتنا ، كما يترجم عنه «إن» واللام ، وكون الجملة اسمية في قولهم : «إنيك لرسول الله» ، فالتكذيب في قولهم «نشهد» وادعائهم فيه المواطأة لاني قولهم «إنيك لرسول الله» .

وثانيها : أن التكذيب في تسميتهم إخباره شهادة ، لأن الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة في الحقيقة .

وثالثها : أن المعنى لكاذبون في قولهم : «إنيك لرسول الله» عند أنفسهم لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه حال المخبر عنه .

الرأى الثانى : ينسب إلى أبى عثمان الجاحظ (- ٢٥٥هـ) ، وفيه أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب ، وزعم أنه ثلاثة أقسام : صادق ، وكاذب ، وغير صادق ولا كاذب . فالخبر الصادق هو المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق ، والخبر الكاذب هو الذى لا يطابق الواقع مع الاعتقاد بأنه غير مطابق . أما الخبر الذى ليس بصادق ولا كاذب فهو أربعة أنواع :

- ١ - الخبر المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه غير مطابق .
- ٢ - الخبر المطابق للواقع بلا اعتقاد .
- ٣ - الخبر غير المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق .
- ٤ - الخبر غير المطابق للواقع بلا اعتقاد .

واحتج بقوله تعالى : « أفترى على الله كذباً أم به جنة » (١) ، فانهم حصرُوا دعوى النبى - صلى الله عليه وسلم - الرسالة في الافراء والإخبار حال الجنون ، بمعنى امتناع الحلو ، وليس إخباره حال الجنون كذبا لجعلهم الافراء في مقابلته ، ولا صدقاً لأنهم لم يعتقدوا صدقه ، فثبت أن من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب (٢) .

(١) سبأ ٨ .

(٢) ينظر الإيضاح ص ١٣-١٥ . وشروح التلخيص ج ١ ص ١٧٦ وما بعدها .

وانتقلت هذه المباحث إلى كتب البلاغة والأدب ، فقال ابن قتيبة
(- ٢٧٦ هـ) وهو يتحدث عما كان في زمانه من معارف أذهلت بعضهم :
« والكلام أربعة : أمر ، ونخبر ، واستخبار ، ورغبة . ثلاثة لا يدخلها الصدق
والكذب وهي : الأمر ، والاستخبار ، والرغبة . وواحد يدخله الصدق
والكذب وهو الخبر » (١) .

وقسّم ثعلب (- ٢٩١ هـ) قواعد الشعر إلى أمر ، ونهى ، ونخبر ،
واستخبار (٢) .

وقسّم أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن وهب الكلام إلى خبر وطلب ،
وقال : « الخبر : كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده ، كقولك :
« قام زيد » فقد أفدته العلم بقيامه . والطلب : كل ما طلبته من غيرك (٣) »
وعقد أحمد بن فارس (- ٣٩٥ هـ) في كتابه « الصحاحي » باباً سماه
« معاني الكلام » وهي عند أهل العلم عشرة : خبر واستخبار ، وأمر ونهى ،
ودعاء وطلب ، وعرض وتخصيض ، وتمن وتعجب . وقال في تعريف
الخبر : « أمّا أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام : تقول
أخبرته أخبره ، والخبر هو العلم . وأهل النظر يقولون : الخبر ما جاز تصديق
قائله أو تكذيبه ، وهو إفادة المخاطب أمراً في ماضٍ من زمان ، أو مستقبل ،
أو دائم (٤) » .

(١) أدب الكاتب ص ٤ .

(٢) قواعد الشعر ص ٢٥ وما بعدها .

(٣) البرهان في وجوه البيان ص ١١٣ .

(٤) الصحاحي ص ١٧٩ .

الخبر

تعريفه :

وكان للبلاغيين المتأخرين وقفة عند الخبر ودلالته ، وقد عادوا في بحثه إلى منهج المعتزلة وأدخلوا فيه المباحث الفلسفية والعقائدية فقال فخر الدين الرازي (- ٦٠٦ هـ) إنه « القول المقنض بتصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو بالاثبات . ومن حدّه بأنه المحتمل للصدق والكذب المحدودين بالخبر لزمه الدور . ومن حدّه المحتمل للتصديق والتكذيب المحدودين بالصدق والكذب ، واقع في الدور مرتين (١) » .

وعرض السكاكي (- ٦٢٦ هـ) أقوال السابقين في تعريف الخبر وناقشها وذهب إلى أن الخبر والطلب مستغنيان عن التعريف الحدّي (٢) . أمّا الخطيب القزويني (- ٧٣٩ هـ) فقد ذكر آراء السابقين كالنظام والجاحظ ولكنه أخذ برأي الجمهور وقال في بداية بحثه للخبر : « اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب ، فذهب الجمهور إلى أنّه منحصر فيها ، ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم صدقه مطابقة حكمه للواقع ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له . هذا هو المشهور وعليه التعويل (٣) » . وإلى ذلك ذهب معظم شراح التلخيص (٤) .

وصفوة القول أن الخبر كل كلام يحتمل الصدق والكذب لذاته ، وهذا التعريف يصدق على كل كلام يؤخذ من غير النظر إلى قائله . والأخبار التي وردت في القرآن الكريم وأحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - والحقايق

(١) نهاية الإيجاز ص ٣٧ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٧٨-٧٩ .

(٣) الإيضاح ص ١٣ .

(٤) شروح التلخيص ج ١ ص ١٨٣ :

العلمية والبديهيات التي لا يشك فيها ، لا يمكن أن تحتمل الكذب مع أنها
إخبار عن شيء ، ولذلك تخرج من هذا التعريف ، أما غيرها من الأخبار
فهي قابلة للتصديق والتكذيب من أي إنسان صدرت ؛ لأنها ينظر إليها لذاتها
لا لذات القائلين .

أضربه :

للجملة الخبرية معنى يحدده تركيبها ، فإذا أطلقت خالية من أي تأكيد
كانت لها دلالة ، وإذا أكدت بمؤكد واحد أو أكثر كانت لها دلالة أخرى .
وقد انتبه العرب إلى ذلك في إطلاقهم الخبر ، وأشار عبدالقاهر إلى هذه
الاختلافات فقال : « واعلم أن مما أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصدده
أن مهنا فروقا خفية تجهلها العامة وكثير من الخاصة ، ليس أنهم يجهلونها في
موضع ويعرفونها في آخر ، بل لا يدرون أنها هي ولا يعلمونها في جملة
ولا تفصيل . روى ابن الأنباري أنه قال : ركب الكندي المتفلسف إلى أبي
العباس (١) وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشوا . فقال له
أبو العباس : في أي موضع وجدت ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولون :
« عبدالله قائم » ثم يقولون : « إن عبدالله قائم » ثم يقولون : « إن عبدالله لقائم »
فالألفاظ متكررة والمعنى واحد . فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف
الألفاظ . فقولهم : « عبدالله قائم » إخبار عن قيامه ، وقولهم : « إن عبدالله
قائم » جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : « إن عبدالله لقائم » جواب عن إنكار
منكر قيامه . فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني . قال : فما أحرار المتفلسف
جوابا . وإذا كان الكندي يذهب هذا عليه حتى يركب فيه ركوب مستفهم
أو معترض فما ظنك بالعامة ومن هو في عداد العامة ممن لا يخطر شبه هذا
بباله » (٢) .

(١) يريد به المبرد .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢٤٢ .

فالحبر ثلاثة أضرب :

الاول : الابتدائي ، وهو الحبر الذي يكون خاليا من المؤكدات لأن
المخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنته . ومن ذلك قوله تعالى :
« قال : بل فعله كبيرهم هذا » (١) . وقوله : « ويقولون آمنا
بالله وبالرسول وأطعنا ، ثم يتوَلَّى فريقٌ منهم من بعد ذلك
ذلك » (٢) . ومنه قول المتنبي :

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي وأسمنتُ كلِّها منْ به صممُ
أنا منْ ميلٌ جفوني عن شواردها ويسهر الخلقُ جرَّاءها ويختصمُ
ففي هذه الأمثلة إلقاء للحبر إلى مخاطب خالي الذهن من حكمة ، ولذلك
جاءت من غير توكيد .

الثاني : الطلبي ، وهو الحبر الذي يتردد المخاطب فيه ولا يعرف مدى صحته ،
أو هو كما قال السكاكي : « وإذا ألقاها إلى طالب لها متحير طرفاها
عنده دون الاستناد فهو منه بين بين لينقذه عن ورطة الحيرة ،
استحسن تقوية المتقن بإدخال اللام في الجملة أو « إن » (٣) .
ومن ذلك قوله تعالى : « وجاء رجلٌ من أقصى المدينة يسعى ،
قال يا موسى : إنَّ الملائمة يأمرون بك ليقتلوك فاخرج إنِّي لك
من الناصحين » (٤) . وقوله : « إذ قالوا : ليوسفُ وأخوه
أحبُّ إلى أبينا منا » (٥) .

ومنه قول جرير :

إنَّ العيونَ التي في طرفها حورٌ قتلننا ثم لم يُحيين قتلانا

(١) الأنبياء ٣٦ .

(٢) النور ٤٧ .

(٣) مفتاح العلوم ص ٩١ .

(٤) القصص ٢٠ .

(٥) يوسف ٨ .

وقول البحرى :

هل يجلبن إلى عطفتك موقِفٌ ثبتٌ لديك أقول فيه وتسمعُ ؟

فى هذه الأمثلة أكد الخبر باحدى أدوات التأكيد ، مثل « إن » فى الآية الأولى والبيت الأول ، واللام فى الآية الثانية « ليوسف » والنون فى « يجلبن » والمؤكد فى كل منها واحد .

الثالث : الإنكارى ، وهو الخبر الذى ينكره المخاطب إنكاراً يحتاج إلى أن يؤكّد بأكثر من مؤكد . فى قوله تعالى : « واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون . إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث ، فقالوا : إنا إليكم مرسلون . قالوا : ما أنتم إلا بشرٌ مثلنا ، وما أنزل الرحمن من شىء إن أنتم إلا تكذيبون . قالوا : ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون » (١) . حيث قال أولاً : « إنا إليكم مرسلون » وقال ثانياً : « إنا إليكم لمرسلون » حينما ازداد إنكارهم ولذلك أكدّه بـ « إن » أولاً وباللام ثانياً ليزيل منهم ذلك الشك والإنكار . ومنه قوله : « إنكم لذائقو العذاب الأليم » (٢) .

ومنه قول الحماسى :

إننا لنصفح عن مجاهيل قومنا ونقيم سالفة العدو الأصيد (٣)
ومنى نجد يوماً فساد عشيرة نصلح وإن نر صالحاً لا نفسد

وفى هذه الأمثلة مؤكداً « إن » واللام .

(١) يس ١٣-١٦ .

(٢) الصافات ٣٩ .

(٣) السالفة : صفحة العنى . الأصيد : المتكبر .

مؤكداته :

للخبر مؤكدات كثيرة منها :

١- إنَّ : وهي التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، ومنها قوله تعالى : « يا أيُّها الناسُ إنَّ وَعَدَ اللهُ حقُّهُ » (١) ، وقوله : « يا أيُّها الناسُ اتقوا ربكم إنَّ زلزلةَ الساعةِ شيءٌ عظيمٌ » (٢) . .

وقول الشاعر :

إنَّ التي زَعَمَت فؤادك ملهها خلقت هواك كما خلقت هوى لها

وقول البحري :

شرفاً بنى العباس إنَّ أباكم عم النسبِ وعيصُهِ المتفرعُ
إنَّ الفضيلة للذي استسقى به عُمَرُ وشِفَعَ إذْ غدا يستشفع

ول «إنَّ» أثر في العبارة غير التوكيد ، وفي «دلائل الإعجاز» (٣) إشارات إلى مواقعها في الكلام ، ولكن الذي يتصل بالموضوع ، التأكيد كما في بيت أبي نواس :

عليك باليأس من الناس إنَّ غنى نفسك في اليأسِ

يقول عبد القاهر معلقاً عليه : « فقد ترى حسن موقعها وكيف قبول النفس لها ، وليس ذلك إلاَّ لأنَّ الغالب على الناس أنَّهم لا يحملون أنفسهم على اليأس ولا يدعون الرجاء والطمع ولا يعترف كلُّ أحد ولا يسلم أنَّ الغنى في اليأس ، فلما كان كذلك كان الموضوع موضع فقر إلى التأكيد فلذلك كان من حسنها ما ترى .

(١) فاطر ٥ .

(٢) الحج ١ :

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٤٣ وما بعدها ، وينظر نهاية الإيجاز ص ١٧٤

وما بعدها ، والطرز ج ٢ ص ٢٢٠ .

ومثله سواء قول محمد بن وهيب :

أجارتنا إنَّ التعفُّفَ بالياس وصبر على استدرار دنيا بإبساس (١)
حريان أن لا يقذفا (٢) بمذلة كريما وأن لا يحوجاه إلى الناس
أجارتنا إنَّ القِداحَ كواذِبٌ (٣) وأكثرُ أسباب النجاح مع الياس

هو كما لا يخفى كلام مع من لا يرى أن الأمر كما قال بل ينكره ويعتقد
خلافه ومعلوم أنه لم يقله إلا والمرأة تحذوه وتبعثه على التعرض للناس وعلى
الطلب « (٤) .

٢ - أن : وهي التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، كقوله تعالى : « قل إنما
يُوحى إلىَّ أنما إلهكم إلهٌ واحدٌ (٥) وقوله : «فان لم يستجيبوا لك
فاعلم أنما يتبعون أهواءهم ، ومن أضلُّ ممن اتبع هواه بغير هدى
من الله ، إنَّ الله لا يهدي القوم الظالمين » (٦) .

ولم يعدَّ بعضهم « أن » من المؤكدات لأنَّ ما بعدها في حكم المفرد
والتأكيد المقصود هو تأكيد النسبة لا المسند ولا المسند إليه ، ولكن
ابن هشام يقول : « أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ،
والأصح أنها فرع عن « إن » المكسورة » (٧) .

٣ - كأن : وفيها التشبيه المؤكد إن كانت بسيطة وإن كانت مركبة من كاف
التشبيه و « أن » فهي متضمنة لأنَّ فيها ما سبق وزيادة . كقوله تعالى :

(١) الإبساس : هو التصويت عند الحلب ليستدر لعن الناقة ويتألفها .

(٢) أى : اليأس والصبر حريان .

(٣) القداح : جمع قدح - بالكسر فيها - وهي الأزام التي يستسبون بها في
الجاهلية الحظ .

(٤) دلائل الإعجاز ص ٢٥٠ .

(٥) الأنبياء ١٠٨ .

(٦) القصص ٥٠ .

(٧) مغنى اللبيب ج ١ ص ٣٩ .

« وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْءٌ كَانَ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَن مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَاءُ وَيْءٌ كَانَتْهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ » (١) .

وقول بكر بن النطاح :

تراهم ينظرون إلى المعالي . كما نظرت إلى الشيب الملاح
يحدون العيون إلى شؤراً . كأنى في عيونهم السَّمَّاحُ .

٤ - لكن : لتأكيد الجمل ، وقيل : للتأكيد مع الاستدراك ، وقيل : إنَّها للتوكيد دائماً مثل « إن » (٢) . ومنه قوله تعالى : « إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ » ، ولكنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ » (٣) .

وقول المتنبي :

فلا تعجبا إن السيوف كثيرةٌ ولكن سيف الدولة اليوم واحدٌ

٥ - لام الابتداء : وتفيد تأكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها في باب « إن » عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين . ومنه قوله تعالى : « إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ » (٤) .

٦ - الفصل : وهو من مؤكدات الجملة ، وقد نصَّ سيبويه على أنه يفيد التأكيد ، وقال في قوله تعالى : « إِنَّ تَرَانِي أَنَا أَقْلٌ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا » (٥) . إن ضمير الفصل « أنا » وصف للياء في « تَرَانِي » يزيد تأكيداً (٦) .

(١) القصص ٨٢ .

(٢) معنى اللبيب ١ ص ٢٩١ ، والبرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٠٨ .

(٣) القصص ٥٦ .

(٤) إبراهيم ٣٩ .

(٥) الكهف ٣٩ .

(٦) الكتاب ج ١ ص ٣٩٥ ، وينظر البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٠٩ .

٧ - أما: وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، ومنه قوله تعالى : « إنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ، فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا » (١) .

ولكن ابن هشام قال : « وأما التوكيد فقل من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري فإنه قال : فائدة « أما » في الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول : « زيد ذاهب » فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه يصد بالذهاب وأنه منه عزيمة قات : « أما زيد فذاهب » ولذلك قال سيبويه في تفسيره : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفالدين : بيان كونه توكيداً ، وأنه في معنى الشرط » (٢) .

ومنه قول الشاعر :

ولم أرَ كالمعروفِ أمّا مذاقهُ فتحلّوْ وأمّا وجهُهُ فجَميلُ

٨ - قد : وهي حرف تحقيق ، ومنه قوله تعالى : « وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » (٣) . وقوله : « قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون » (٤) .

وقول المقنع الكندي :

يُعاتبني في الدين قومي وإنما ديوني في أشياء تُكسبهم حمدا
أسدُّ به ما قد أخلوا وضيعوا ثغور حقوق ما أطاقوا لها سدا

(١) البقرة ٢٦ .

(٢) معنى اللبيب ج ١ ص ٥٧ .

(٣) آل عمران ١٠١ .

(٤) المؤمنون ١-٢ :

٩- السين : وهي حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال ، كقوله تعالى : « أولئك سيّرَ حَمُهُمُ اللهُ » (١) ، فالسين تفيد وجود الرحمة لا محالة ، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد في قولك : « سأنتقم منك يوماً » أي : أنك لا تفوتني وإن تبطأت (٢) .

سَيَعْلَمُ الْجَمْعُ مِمَّنْ ضَمَّ مَجْلِسُهُ
بَأَنِّي خَيْرٌ مِّنْ تَمْشَى بِهِ قَدَمٌ

١٠- القسم : وهو عند النحاة جملة يؤكد بها الخبر ، حتى أنهم جعلوا قوله تعالى : « وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَاذِبُونَ » (٣) ، قسماً وإن كان فيه إخبار إلا أنه لما جاء توكيداً للخبر سمى قسماً (٤) .

وللقسم أحرف هي : الباء والواو والتاء ، والباء هي الأصل لدخولها على كل مقسم به . ومنه قوله تعالى : « وَالضُّحَى . وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَا » (٥) ، وقوله : « وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ . وَطُورِ سِينِينَ . وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ » (٦) وقوله : « قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يَوْسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ » (٧) ، وقوله : « وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدْبِرِينَ » (٨) .

ومنه قول ابن أبي ربيعة :

فوالله لا أدري وإن كنتُ دارياً بسبع رهئين الجمر أم بثمانٍ

(١) التوبة ٧١ .

(٢) مغنى اللبيب ج ١ ص ١٣٨ ، والبرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤١٨ .

(٣) المنافقون ١ .

(٤) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٤٠ .

(٥) الضحى ١-٢ .

(٦) التين ١-٣ .

(٧) يوسف ٨٥ .

(٨) الأنبياء ٥٧ .

١١ - نونا اليوكيد : وهما الثقيلة والخفيفة ، ومن ذلك قوله تعالى : « ولئن لم يفعل ما أمره ليسجننّ وليكوننّ من الصاغرين » (١) وقوله : « لنسفننّ بالناصية » (٢) .

ومنه قول الشاعر :

لأستسهلنّ الصّعبَ أو أدرك المنى فما انقادت الآمالُ إلا لصابِرٍ

١٢ - لن : يؤتى بها لتأكيد النفي ، كقوله تعالى : « ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال : ربّ أرنى أنظر اليك ، قال : لن ترانى ، ولكن انظر إلى الجبل ، فان استقرّ مكانه فسوف ترانى » (٣) .

ومنه قول الطرماح :

لقد زادنى حبا لنفسي أنّى بغيضٌ إلى كل امرئٍ غير طائلٍ
وأنتى شقيّ باللثام ولن ترى شقيبا بهم إلا كريم الشائلِ

١٣ - الحروف الزائدة : وهى كثيرة ، منها الباء كما فى قوله تعالى : « وما أنا بظلامٍ للعبيد » (٤) *تكملة في علوم العربية*

وقول معن بن أوس :

ولست بمباشٍ ما حييتُ لمنكرٍ من الأوسر لا يمشى إلى مثله مثلى

و « من » كقوله تعالى : « وما تسقطُ من ورقه إلا يعلمها » (٥) ،
وقوله « ماترى فى خلقِ الرحمن من تفاوتٍ » (٦) .

(١) يوسف ٣٢ :

(٢) العلق ١٥ .

(٣) الأعراف ١٤٣ :

(٤) ق ٢٩ .

(٥) الأنعام ٥٩ .

(٦) الملك ٣ .

ومنها قول زهير :

ومهما تكن عند امرىء من خبايعة وإن خالها تخفتى على الله تعلم
١٤ - حرف التنبيه : ومنها « أما » حرف استفتاح وتكرر قبل القسم ،
كقول أبي صخر الهذلي :

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر
لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما النفر
و « ألا » الاستفتاحية ، كقوله تعالى : « ألا إنهم هم المفسدون » (١) ،
وقوله : « ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون » (٢) .

ومنه قول المعري :

ألا في سبيل المجد ما أنا فاعل عفاف وإقدام ومجد ونائل

أغراضه :

للخبر غرضان أصليان هما :

الأول : فائدة الخبر ، ومعناه إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة
أو الكلام ، وهذا هو الأصل في كل خبر ؛ لأن فائدته تقديم المعرفة أو العلم
إلى الآخرين . ومن ذلك قوله تعالى : « الله نور السموات والأرض ،
مثل نوره كمشكاة فيها مصباح ، المصباح في زجاجة ، الزجاج كإنها
كوكب درى يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ، يكاد
زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ، نور على نور ، يهتدى الله لنوره من
يشاء ، ويضرب الله الأمثال للناس ، والله بكل شىء عليم » (٣) . وقوله :
« تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا . الذى له

(١) البقرة ١٢ .

(٢) يونس ٦٢ .

(٣) النور ٣٥ .

مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ
وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا . وَاتَّخَذَ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ
شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا
وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا» (١) .

ومنه قول الشاعر :

فلا الجُودُ يُفنى المالَ والجدُّ مقبيلٌ
ولا البخلُ يُبقي المالَ والجدُّ مديبرٌ

وقول أبي نواس :

ذكر الكرخَ نازحُ الأوطانِ فصبا صبوةً ولاتَ أوانِ
ليس لي مُسعِدٌ بمصرَ على الشؤِّ قِ إلى أوجهِ هناكِ حِسانِ

الثاني : لازم الفائدة ، وهذا الغرض لا يقدم جديدا للمخاطب وإنما
يفيد أن المتكلم عالم بالحكم . ومن ذلك قولنا لصديق : « زاركم محمدٌ
أمس » ، فالمخاطب يعلم ذلك ولكن الغرض من هذه الجملة إخباره أن
المتحدث عارف بذلك . ومنه قول المتنبي مخاطبا سيف الدولة الحمداني
ومادحا شجاعته وبطولته :

تنوسُ بك الخيلُ الوكورَ على الدرَى
وقد كَثُرَتْ حولَ الوكورِ المطاعِمُ

وسيف الدولة يعلم ذلك .

وقول أحد الشعراء معاتبا :

وتغتابني في كلِّ نادٍ تحلُّهُ
وتزعمُ أني لستُ كفتوا لثلكا

(١) الفرقان ١-٢ .

ولكن الخبير كثيرٌ أما يخرج على خلاف مقتضى الظاهر ، يقول السكاكي
« هذا ثم إنك ترى المفلقين السحرة في هذا الفن ينفثون الكلام لا على
مقتضى الظاهر كثيرا » (١) .

ومن ذلك :

١- أن ينزل غير السائل منزلة السائل إذا قدم إليه ما يلوح له بحكم الخبر
فيستشرف له استشراف المتردد الطالب ، كقوله تعالى : « ولا تُخاطبني
في الدين ظلموا إنهم مُغرَقون » (٢) ، وقوله : « وما أبرئ نفسي إن
النفس لأماراة بالسوء » (٣) . قال القزويني : « وسلوك هذه الطريقة
شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض ، ورؤى عن الأصمعي أنه قال :
كان أبو عمرو بن العلاء وخلف الأحمر يأتیان بشاراً فيسلمان عليه بغاية
الإعظام ثم يقولان : يا أبا معاذ ما أحدثت ؟ فيخبرهما وينشدهما
ويكتبان عنه متواضعين له حتى يأتي وقت الزوال ثم ينصرفان ، فأتياه
يوماً فقالا : ما هذه القصيدة التي أحدثتها في ابن قتيبة ؟ قال هي التي
بلغتكما . قالوا : بلغنا أنك أكثرت فيها من الغريب . قال : نعم ، إن
ابن قتيبة يتباصر بالغريب ، فأحبيت أن أورد عليه ما لا يعرف .
قالا : فأنشدناها يا أبا معاذ ، فأنشدهما :

بكرًا صاحبي قبل الهجير إن ذاك النجاح في التكبير
حتى فرغ منها ، فقال له خلف : لو قلت يا أبا معاذ مكان « إن ذاك
النجاح » : « بكرًا فالنجاح » كان أحسن . فقال بشار : إنما بنيتها أعرابية
وحشية ، فقلت : « إن ذاك النجاح » كما يقول الأعراب البلويون ، ولو
قلت : « بكرًا فالنجاح » كان هذا من كلام المولدين ، ولا يشبه ذلك الكلام
ولا يدخل في معنى القصيدة . فقام خلف فقبل بين عينيه .

(١) مفتاح العلوم ص ٨٢ ، وينظر الإيضاح ص ١٩ .

(٢) هود ٣٧ .

(٣) يوسف ٥٢ .

فهل كان ما جرى بين خلف وبشار بمحضر من أبي عمرو بن العلاء
- وهم من فحولة هذا الفن - إلا للطف المعنى في ذلك ونخفائه « (١) .

٢ - أن ينزل غير المنكر منزلة المنكر إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار ،
ومنه قوله تعالى : « ثم إنكم بعد ذلك لميتون » (٢) ، وقد أكد إثبات
الموت تأكيدين - وإن كان مما لا ينكر - لتنزيل المخاطبين منزلة من
يبالغ في إنكار الموت لتماديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده ،
ولهذا قيل : « ميتون » دون « تموتون » . ومنه قول حجل ابن نضلة :

جاء شقيق عارضاً رمحة إن بنى عمك فيهم رماح
فان مجيئه هكذا مدلاً بشجاعته قد وضع رمحه عارضا ، دليل على
إعجاب شديد منه واعتقاد أنه لا يقوم إليه من بنى عمه أحد ، كأنهم كلهم
عزل ليس مع أحد منهم رمح .

٣ - أن ينزل المنكر منزلة غير المنكر ، إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع عن
الإنكار ، كما يقال المنكر الإسلام : « لإسلام حق » ، وعليه قوله تعالى
« لا ريب فيه » (٣) وقوله « ثم إنكم يوم القيامة تبعثون » (٤) . وقد
أكد إثبات البعث تأكيداً واحداً - وإن كان مما ينكر - لأنه لما كانت
أدلته ظاهرة كان جديراً بأن لا ينكر .

الأغراض المجازية :

الأصل في الخبر أن يلتقى لغرضين هما : فائدة الخبر ، ولازم الفائدة ،
غير أنه كثيراً ما يخرج على خلاف مقتضى الظاهر . ولكنه لا يقتصر على
ذلك وإنما يخرج مجازاً إلى أغراض كثيرة تفهم من السياق وقرائن الأحوال
ومن ذلك :

(١) الإيضاح ص ١٩ ، وينظر دلائل الإعجاز ص ٢١١ ، ومفتاح العلوم ص ٨٢ .

(٢) المؤمنون ١٥ .

(٣) البقرة ٢ .

(٤) المؤمنون ١٦ .

١- إظهار الضعف : ومنه قوله تعالى : « قال ربّ إنيّ وهنّ العظم
مني واشتعل الرأسُ شيباً » (١) وقول الشاعر :
إنّ الثمانين - وبلغتها - قد أحوجتُ سمي إلى ترجمان
وقول أبي نواس :

دَبَّ فيّ السقامُ سُفلاً وعلّوا وأراني أموتَ عضواً فعَضوا
٢- الاسترحام : ومنه قول إبراهيم بن المهدي مخاطباً للمأمون :

أثيتُ جرماً شنيعاً وأنت للعفو أهملُ
فانْ عفوتَ فَمَنْ وإن قتلَ فعَدلُ

وقول الآخر :

فمالي حيلةٌ إلا رجائي لعفوك إن عفوتَ وحسنُ ظني
٣- تحريك الهمزة : ومنه قوله تعالى : « للذين أحسنوا الحُسنى
وزيادة » (٢).

٤- إظهار التحسر : ومنه قول أعرابي يرنى ولده :

ولما دعوتُ الصبرَ بعدك والأسى
أجابَ الأسى طوعاً ولم يُجبِ الصَّبْرُ

وقول المتنبي :

أقتُ بأرضٍ مصرٍ فلا ورأى تَخَبُّ بي الركابُ ولا أمأى

وقوله في الرثاء :

الحزُنُّ يقلقُ والتجملُ يردعُ
يتنازعانِ دموعَ عينِ مسهدٍ
والقلبُ بينهما عصيٌ طيبعُ
هذا يحيى بها وهذا يرجعُ

(١) مريم ٤ .

(٢) بونس ٢٦ .

٥ - المدح : ومنه قول النابغة الذبياني :

فإنك شمس والملوك كواكبٌ إذا طلعت لم يبدُ منها كوكبٌ

٦ - الفخر : ومنه قول عمرو بن كلثوم :

إذا بلغ القطامَ لناصبيٌّ تحرُّ له الجبابرُ ساجدينَا

وقول أبي فراس الحمداني :

إننا إذا اشتد الزمما نُونَابَ خَطْبٍ وادلهمُ
ألفيتَ حولَ بيوتنا عُدَدَ الشجاعة والكسرمُ
للقا العِدا بيضُ السير ف ، وللندی حُمُرُ النِعمِ
هذا وهذا دأبنا يُودَى دَمٌ وَيُراقُ دَمٌ



وقول الشريف الرضي :

لغيرِ العُلى منى القلى والتجيبُ دى

ولولا العلى ماكنت فى العيش أرغبُ

وقور فلا الألمان نأسر عزمى

ولا تمكر الصهباءى حين أشربُ

ولا أعرف الفحشاء إلا بوصفها

ولا أنطق العوراء والقلبُ مغضبُ

٧ - التوبيخ : ومن ذلك قولنا لتارك الصلاة : « الصلاة ركن من أركان الإسلام » .

٨ - التحذير : ومنه قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « أبغضُ الحلال إلى الله الطلاق » .

٩- الأمر : ومنه قوله تعالى : « والمطلقاتُ يَتَرَبَّصْنَ » (١) وقوله :
« والوالداتُ يَرْضِعْنَ » (٢) ، فان السياق يدل على أن الله تعالى أمر
بذلك لا أنه خبر .

١٠- النهي : ومنه قوله تعالى : « لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ » (٣) .

١١- الوعد : ومنه قوله تعالى : « سنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ » (٤) .

١٢- الوعيد : ومنه قوله تعالى : « وسيعلمُ الذين ظلموا أيَّ مُنْقَلَبٍ
يَنْقَلِبُونَ » (٥) .

١٣- الدعاء : ومنه قوله تعالى « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » (٦) ، أي :
أعِينَا عَلَى عِبَادَتِكَ ، وقولنا : « عفا الله عنه » .

١٤- الإنكار والتبكيث : ومنه قوله تعالى : « ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ
الكَرِيمُ » (٧)



١٥- التمني : ومنه قولنا : « ووددتك عندنا » .

١٦- الإنكار : ومنه : « مَالَهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ تَبَوُّعٌ مِمَّنْ دُونِهِ »

١٧- النفي : ومنه : « لا بأس عليك » .

١٨- التعظيم : ومنه : « سبحان الله » .

(١) البقرة ٢٢٨ .

(٢) البقرة ٢٣٣ .

(٣) الواقعة ٧٩ .

(٤) فصلت ٥٣ .

(٥) الشعراء ٢٢٧ .

(٦) الفاتحة ٥ .

(٧) الدخان ٤٩ :

وربما كان اللفظ خبراً والمعنى شرطاً وجزاء ، كقوله تعالى : « إِنَّا كَاشِفُو
العَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ » (١) ، فظاهره خبر ، والمعنى إِنَّا إِنْ نَكشَفْ
عَنكُم العَذَابَ تَعُودُوا . ومنه قوله : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ » (٢) ، والمعنى :
مَنْ طَلَّقَ امْرَأَةً مَرَّتَيْنِ فَلْيَمْسِكْهَا بَعْدَهُمَا بِمَعْرُوفٍ أَوْ يَسْرِحْهَا بِإِحْسَانٍ (٣) .



مركز تحقيقات کتب و تدریس علوم اسلامی

(١) للدخان ١٥ .

(٢) البقرة ٢٢٩ :

(٣) تنظر أغراض الخبر المجازية في الصحاح لابن فارس ص ١٧٩ ، والبرهان
في علوم القرآن ج ٢ ص ٣١٠ .

الإنشاء

تعريفه :

الإنشاء كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ؛ لأنه ليس لمدلول لفظه قبل النطق به واقع خارجي يطابقه أو لا يطابقه . وهذا ما اعتمد عليه القدماء حينما فصلوا بين الخبر والإنشاء فقال القزويني : « ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء ، لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، أو لا يكون لها خارج . الأول الخبر ، والثاني الإنشاء » (١) .

أقسامه :

والإنشاء قسمان :

الأول : الإنشاء الطلبي ، وهو ما يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب ، وهو خمسة أنواع : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والنداء .
الثاني : الإنشاء غير الطلبي ؛ وهو ما لا يستدعي مطلوباً ، وله أساليب مختلفة منها :

١ - صيغ المدح والذم : ومنها « نعم وبئس » كقوله تعالى : « إن تبدوا الصدقات فنعماً هي ، وإن تخفوها وتؤتوا الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير » (٢) ، وقوله : « ولدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين » (٣) ، وقوله : « يدعو لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى وبئس العشير » (٤) .

(١) الإيضاح ص ١٣ .

(٢) البقرة ٢٧١ :

(٣) النحل ٣٠ .

(٤) الحج ١٣ .

وقول زهير في مدح هريم بن سنان :

نعم امرأ هريم لم تعثر نائبة إلا وكان ارتعاع لها وزرا

ومنها « حبذا ولا حبذا » ، كقول جرير :

يا حبذا جبل الريان من جبيل وحبذا ساكن الريان من كانا

وحبذا نفحات من يمانية تأتبك من قبيل الريان أحيانا

ومنها الأفعال المحولة إلى « فعل » مثل « كبرت كلمة تخرج من

أفواههم (١) .

٢ - التعجب : وله صيغتان قياسيتان هما : « ما أفعلته » كقوله

تعالى : « قتل الإنسان ما أكفره » (٢) وقوله : « فما أصبرهم على النار » (٣)

وقول الشاعر :

فما أكثر الإخوان حين تعدهم ولكنهم في النائبات قليل

وقول الآخر :

بنفسى تلك الأرض ما أطيب الربى وما أحسن المصطاف والمتربعا

و « أفعل به » كقوله تعالى : « أسمع بهم وأبصر يوم يأتونا » (٤) .

ويأتى سماعيا كقولهم : « لله دره علما » .

٣ - القسم : ويكون بالواو والتاء والباء ، كقوله تعالى : « والضحي .

والليل إذا مجسا » (٥) وقوله : « تالله لقد آثرك الله علينا » (٦) ،

وقولنا : « أقسم بالله أنتى برى » .

(١) الكهف ٥ .

(٢) عبس ١٧ .

(٣) البقرة ١٧٥ .

(٤) مريم ٣٨ .

(٥) الضحى ١-٢ .

(٦) يوسف ٩١ .

ومن صبغ القسم التي تأتي كثيراً « لعمر » كقوله تعالى : « لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ
لِنَ سَآكِرَتِهِمْ بِعَمَّهُونَ » (١) .

وقول الشاعر :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُّ عَلَى أَيْنَا تَعْلُو المَنِيَّةُ أَوْلُ

٤ - الرجاء : وهو طلب حصول أمر محبوب قريب الوقوع . والحرف
الموضوع له « لعل » كقوله تعالى : « فَلَعلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ
وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا لَوْلَا أَنزَلْنَا عَلَيْهِ كِتَابًا أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ ،
إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ ، وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ » (٢) .

وقول ذي الرمة :

لعلَّ انحدارَ الدَّمْعِ يُعَقِّبُ رَاحَةَ
مِنِ الوَجْدِ أَوْ يَتَشَقَّى نَجَى البَلَابِلِ (٣)

أما الأفعال التي تستعمل في هذا الأسلوب فهي : « عسى » ، كقوله
تعالى : « فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَنَّكَ الْفَتْحُ أَوْ أَمْرٌ مِنْ عِنْدِهِ » (٤) . وقول
الشاعر :

عسى الكَرْبُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراءه فَرَجٌ قَرِيبٌ

و « حرى » مثل : « حرى محمد أن يقوم » .

و « اخلولق » مثل : « اخلولقت السماء أن تمطر » .

وتسمى هذه الثلاثة « أفعال الرجاء » .

(١) الحجر ٧٢ .

(٢) هود ٢٢ .

(٣) البلايل : جمع بلبال ، وهو الهم .

(٤) المائدة ٥٢ .

• - صيغ العقود : مثل : « بعث » و « اشترت » و « وهبت » و « قبلت » .
وهذه أساليب خبر ، لكنها لا يراد بها الإخبار لأنها لا تحتل الصدق
والكذب ، ولذلك لم توضع مع الخبر .

ولا يهتم البلاغيون بهذه الأساليب الإنشائية لقلة الأغراض المتعلقة بها ،
ولأن معظمها أخبار نقلت من معانيها الأصلية . أما الإنشاء الذي يُعَنَوْنَ
به فهو الطلبي لما فيه من تفنن في القول لخروجه عن أغراضه الحقيقية إلى
أغراض مجازية تفهم من سياق الكلام .

الإنشاء الطلبي :

وأساليب الإنشاء الطلبي خمسة هي :

الأول : الأمر :

وهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام ، أو كما قال العلوي :
« وهو صيغة تستدعي الفعل ، أو قول يبنى عن استدعاء الفعل من جهة
الغير على جهة الاستعلاء » (١) . وله أربع صيغ هي :

١ - فعل الأمر : كقوله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا
الرسول » (٢) ، وقول الخطيبه :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبَغِيهَا واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

٢ - المضارع المقرون بلام الأمر : كقوله تعالى : « لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ
مِنْ سَعَتِهِ » (١) . وقول أبي تمام :

كَذَا فليجَلَّ الحَطْبُ وليفدحِ الأمرُ
فليس لعين لم يقضِ ماؤها عُدْرُ

(١) الطراز ج ٣ ص ٢٨١ .

(٢) النور ٥٦ .

(٣) الطلاق ٧ .

٣- اسم فعل الأمر : كقوله تعالى : « عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ » (١) ، أى : الزموا أنفسكم .

ومنه « صته » بمعنى اسكت ، و « مته » بمعنى « اكفف » و « آمين » بمعنى استجب و « بكنه » بمعنى دع ، و « رويده » بمعنى أمهله ، و « نزال » بمعنى انزل و « دراك » بمعنى أدرك .

٤- المصدر النائب عن فعل الأمر : كقوله تعالى : « وبالوالدين إحسانا » (٢) وقول قطري بن الفجاءة :

فصبراً فى مجال الموتِ صبراً فما نيلُ الخلودِ بمسْتَطاعِ

وقد يخرج الأمر عن معناه الأصلي - وهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام إلى معانٍ أخرى تفهم من سياق الكلام ، ومن هذه الأغراض المجازية :

١- الدعاء : وهو الطلب على سبيل التضرع ، كقوله تعالى : « رب اغفرْ لى ولوالدى » (٣) ويسميه ابن فارس « المسألة » (٤) . ومنه قوله تعالى : « ربنا إنا سَمِعنا مُنادياً ينادى للإيمان أن آمِنوا بربكم ، فآمنا ، ربنا فاغفرْ لنا ذنوبنا وكفرْ عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار » (٥) . وقوله : « اهْدِنَا الصراطَ المستقيمَ » (٦) .

ومنه قول المتنبي :

أزِلْ حَسَدَ الحَسادِ عني بكتبهم فأتى الذى صيرتهم لى حَسداً

(١) المائدة ١٠٥ =

(٢) البقرة ٨٣ .

(٣) نوح ٢٨ .

(٤) الصاحبى ١٨٤ .

(٥) آل عمران ١٩٣ .

(٦) الفاتحة ٦ .

٢ - الالتماس : وهو الطلب الصادر عن المتساوين قدراً ومنزلة على سبيل التلطف كقول ابن زيدون :

دُومى على العهد مادُمنا محافظةً فالحجرُ مَنْ دان إنصافاً كما دينا

٣ - التمنى : وهو الطلب الذى لا يُرجى وقوعه ، كقول عنزة :

يا دارَ عبلسةَ بالجسواء تكلمى وعمى صباحاً دارَ عبلسةَ واسلمى

وقول امرئ القيس :

ألا أيُّها الليلُ للطويل ألا انجلى بصبحٍ وما الإصباحُ منك بأمثلٍ

وقول المعرى :

فيا موتُ زُرْ إن الحياةَ ذميمةٌ ويا نفسُ جِدِّى إن دهرَكَ هازلٌ

وقول ابن زيدون :

ويا نسيمَ الصَّبَا بلسغٍ نحيبنا مَنْ لو على البعد حياً كان يُحِيننا

٤ - النصيح والإرشاد : وهو الطلب الذى لا إلزام فيه وإنما النصيحة الخالصة ،

كقوله تعالى : « يا أيُّها الذين آمنوا إذا تداينتم بدينٍ إلى أجلٍ

مُسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتبٌ بالعدل » (١) ، وقوله :

« واستشهدوا شهيدين من رجالكم » (٢) .

وقول المتنبي فى مدح سيف الدولة :

كذا فليسرِّ مَنْ طَلب الأعداى ومثل سراك فليكن الطِلابُ

٥ - التمييز : وهو الطلب بأن يختار المخاطب بين أمرين أو أكثر ، كقول

بشار :

فَعِشْ واحداً أو صلِّ أخاك فإنه مقارفٌ ذئبٌ مرةً ومجانبه

(١) البقرة ٢٨٢ .

(٢) البقرة ٢٨٢ .

٦ - الإباحة : كقوله تعالى : « واكلوا واشربوا حتى يقين لكم الحيط الأبيض من الحيط الأسود من الفجر » (١) . وقال القزويني : « ومن أحسن ما جاء فيه قول كثير :

أسيئ بنا أو أحسنى لا ملومة لدينا ، ولا مقلبة إن ثقلت (٢)
أى : لا أنت ملومة ولا مقلبة .

ووجه حسنه إظهار الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الأمر حتى كأنه مطلوب ، أى : مهما اخترت فى حتى من الإساءة والإحسان ، فأنا راضٍ به غاية الرضا فعاملينى بهما ، وانظري هل تفاوت حالى معك فى الحالين » (٣) .

٧ - التمجيز : وهو الطلب بما لا يقدر عليه المخاطب كقوله تعالى : « يامعشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان » (٤) ، وقوله : « وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين » (٥) .

وقول الشاعر :

أرونى بخيلاً طال عمراً بيخله

وهاتوا كريماً مات من كثرة البذل

٨ - التهديد : كقوله تعالى : « اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير » (٦) وقوله : « قل تمشعوا فإن مصيركم إلى النار » (٧) .

(١) البقرة ١٨٧ .

(٢) مقلبة مكروهة بغيضة . ثقلت : تكرهت وتبغضت :

(٣) الإيضاح ص ١٤٣ .

(٤) الرحمن ٣٣ :

(٥) البقرة ٢٣ :

(٦) فصلت ٤٠ .

(٧) إبراهيم ٣٠ :

ومنه قول الشاعر :

إذا لم تخش عاقبة الليالي ولم تستحي فاصنع ما نشاء

٩- التسوية : كقوله تعالى : « فاصبروا أو لا تصبروا » (١) ، ومنه قول المتنبي :

عيش عزيزاً أو متاً وأنت كريمٌ بين طعن القنا وخصم البنود

١٠- الإهانة : كقوله تعالى : « ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ » (٢) ، وقوله : « كونوا حجارةً أو حديداً » (٣) .

١١- التسخير : هو التذليل والإهانة ، كقوله تعالى : « كونوا قردةً خاسئين » (٤) ، ويسميه ابن فارس « التكوين » (٥) .

١٢- الاحتقار : كقوله تعالى : « ألقوا ما أنتم ملقون » (٦) ، وبعضهم يجمع الإهانة والاحتقار في غرض واحد .

١٣- التسليم : كقوله تعالى : « فاقض ما أنت قاض » (٧) .

١٤- الندب : كقوله تعالى : « فانتشروا في الأرض » (٨) .

(١) الطور ١٦ .

(٢) الدخان ٤٩ .

(٣) الإسراء ٥٠ .

(٤) الأعراف ١٦٦ . وخاسئين : مبهدين مطرودين لا يسمع لكم بالقرب من الناس .

(٥) الصاحي ص ١٨٥ .

(٦) يونس ٨٠ ، والشعراء ٤٣ .

(٧) طه ٧٢ .

(٨) الجمعة ١٠ .

١٥ - التعجب : كقوله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » (١) ، ومنه قول
كعب بن زهير :

أَحْسِنَ بِهَا خَلَةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ
مَوْعُودَهَا وَلَوْ أَنَّ النَّصِغَ مَقْبُولٌ

١٦ - التلهيف والتحصير : كقوله تعالى : « قُلْ مَوْتُوا بِغَيْظِكُمْ » (٢) . ومنه
قول جرير :

مُوتُوا مِنَ الْغَيْظِ غَمَا فِي جَزِيرَتِكُمْ لَنْ تَقْطَعُوا بَطْنَ وَادٍ دُونَهُ مُضَرُّ

١٧ - الوجوب : وذلك أن يكون أمراً وهو واجب كقوله تعالى : « وَأَقِيمُوا
الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ » (٣) .

١٨ - الخبر : ويكون أمراً والمعنى خبر كقوله تعالى : « فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا
وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا » (٤) . والمعنى : إنهم سيضحكون قليلاً ويبكون كثيراً .

١٩ - الامتنان : كقوله تعالى : « فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ » (٥) ، والظاهر
أنه قسم من الإباحة لكن معه امتنان .

٢٠ - الأكرام : مثل قوله تعالى : « ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ » (٦) ، وهو من
الإباحة أيضاً .

٢١ - التكوين : كقوله تعالى : « كُنْ فَيَكُونُ » (٧) ، وهو قريب من
التسخير ، إلا أن هذا أعم .

(١) مريم ٣٨ .

(٢) آل عمران ١١٩ .

(٣) البقرة ٤٣ .

(٤) التوبة ٨٢ .

(٥) النحل ١١٤ .

(٦) الحجر ٤٦ .

(٧) البقرة ١١٧ ، وغيرها :

- ٢٢ - التفويض : كقوله تعالى : فاقض ما أنت قاضٍ « (١) .
- ٢٣ - التكذيب : كقوله تعالى : « قل فاتوا بالتوراة فاتلوها » (٢) ،
وقوله : « قل هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا » (٣) .
- ٢٤ - المشورة : كقوله تعالى : « فانظروا ماذا ترى » (٤) .
- ٢٥ - الاعتبار : كقوله تعالى : « انظروا إلى ثمره إذا أثمر » (٥) .
ويرى السبكي أن في غالب هذه المعاني نظراً (٦) .

الثاني النهي :

النهي طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام . ويتفق مع الأمر في :

- ١ - أن كل واحد منها لا بد فيه من اعتبار الاستعلاء .
- ٢ - أنها بتعلقان بالغير ، فلا يمكن أن يكون الإنسان آمراً لنفسه أو ناهياً لها .
- ٣ - أنها لا بد من اعتبار حال فاعلهما في كونه مريداً لهما .
- ويختلفان في :

- ١ - أن كل واحد منها مختص بصيغة تخالف الآخر .
- ٢ - أن الأمر دال على الطلب ، والنهي دال على المنع .

(١) طه ٧٢ .

(٢) آل عمران ٩٣ .

(٣) الأنعام ١٥٠ .

(٤) الصافات ١٠٢ .

(٥) الأنعام ٩٩ .

(٦) تنظر هذه الأغراض في الصحاح ص ١٨٤ ، ومفتاح العلوم ص ١٥٢ ، والإيضاح ص ١٤٣ ، وشروح التلخيص ج ٢ ص ٣١٣ .

٣- أن الأمر لابد فيه من إرادة مأموره ، وأن النهى لابد فيه من كراهية منيه (١) .

والنهي صيغة واحدة هي المضارع المقرون بـ « لا » الناهية الجازمة ، كقوله تعالى : « وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا » (٢) .

وقد تخرج هذه الصيغة إلى معان مجازية كثيرة منها :

١- الدعاء : ويكون صادراً من الأدنى إلى الأعلى ، كقوله تعالى : « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا » (٣) ، وقوله : « رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا » (٤) .

وقول كعب بن زهير :

لَا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الْوَشَاةِ وَلَمْ أَذْنِبْ وَلَوْ كَثُرَتْ فِي الْأَقَاوِيلِ

٢- الالتماس : ويكون صادراً من أخ إلى أخيه أو صديق إلى صديقه ، كقوله تعالى على لسان هارون يخاطب أخاه موسى : « قَالَ : يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي » (٥) . وقول المعري :

لَا تَطْوِيَا السَّرَّ عَنِّي يَوْمَ نَائِبَةٍ فَانْ ذَنْبٌ غَيْرٌ مُغْتَفَّرٍ

٣- التمني : ويكون النهى موجهاً إلى ما لا يعقل ، كقول الخنساء :

أَعْيَيْ جُودًا وَلَا تَجْمُدَا أَلَا تَبْكِيَانِ لِصَخْرٍ النَّدَى

٤- النصيح : كقوله تعالى : « وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ » (٦) .

(١) الطراز ج ٣ ص ٢٨٥ .

(٢) الحجرات ١٢ .

(٣) البقرة ٢٨٦ .

(٤) آل عمران ٨ .

(٥) طه ٩٤ .

(٦) البقرة ٢٨٢ .

وكقول الشاعر :

لا تحلفنَّ على صدقٍ ولا كذبٍ فما يفيدك إلا المائم الحلف
٥ - التهديد : كقولنا لمن لا يمثل للأمر : « لا تمثل أمرى » .

٦ - التوبيخ : كقول الشاعر :

لأنه عن خلقٍ وثأى مثله عار عليك إذا فعلت عظيمُ
٧ - التحقير : كقول الخطيئة :

دع المكارم لا ترحلْ لبغيها واقعدْ فإنك أنت الطاعم الكاسي
وقول المنبي :

لا تشترِ العبدَ إلا والعصا معه إن العبدَ لأنجاسٌ مناكيدُ
٨ - التيسير : ومنه قوله تعالى : « لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم » (١)
وقول المنبي في مدح سيف الدولة :

لا تطلبنَّ كريماً بعد رؤيته إن الكرام بأسخاهم يداً ختموا
٩ - بيان العاقبة : كقوله تعالى : « ولا تحسبنَّ الله غافلاً » (٢) ،
أى : عاقبة الظلم العذاب لا الغفلة (٣) .

الثالث : الاستفهام :

الاستفهام طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل ، وهو الاستخبار الذي
قالوا فيه إنه طلب خبر ما ليس عندك ، أى طلب الفهم . ومنهم من فرق بينهما

(١) التوبة ٦٦ :

(٢) إبراهيم ٤٢ :

(٣) تنظر هذه الأغراض المجازية في مفتاح العلوم ص ١٥٢ ، والإيضاح
ص ١٤٥ ، وشروح التلخيص ج ٢ ص ٣٢٥ :

وقال إن الاستخيار ما سبق أولاً ولم يفهم حق الفهم ، فاذا سألت عنه ثانياً كان استفهاماً (١) . ولكن المستعمل في الدراسات البلاغية مصطلح « الاستفهام » .

وللإستفهام أدوات كثيرة وهي نوعان :

الأول : حرفان ، وهما الهمزة وهل . وتستعمل الهمزة لطلب التصديق وهو إدراك النسبة أى تعيينها مثل : « أقام محمد ؟ » الجواب عنها يكون بـ « نعم » أو « لا » ، وللتصور وهو إدراك المفرد أى تعيينه مثل « أقام محمد أم قعد ؟ » والجواب عنها يكون بتحديد المفرد .

أما « هل » فلا يطلب بها غير التصديق مثل : « هل قام محمد ؟ » ، الجواب عنها يكون بـ « نعم » أو « لا » .

الثانى : أسماء ، ولا يطلب بها إلاّ التصور ، وهي :

١ - ما : يطلب بها شرح الذى ، مثل : « ما البلاغة ؟ » .

٢ - من : للسؤال عن الجنس مثل : « من هذا ؟ » .

٣ - أى : للسؤال عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما ، مثل : « أى الثياب عندك ؟ » .

٤ - كم : للسؤال عن العدد ، مثل « كم كتاباً عندك ؟ » .

٥ - كيف : للسؤال عن الحال ، مثل : « كيف محمد ؟ » .

٦ - أين : للسؤال عن المكان ، مثل : « أين كنت ؟ » .

٧ - أنى : تستعمل تارة بمعنى كيف ، كقوله تعالى : « أنى يحيى

هذه الله بعد موتها ؟ » (٢) وتارة بمعنى « من أين » كقوله تعالى :

« يا مريم أنى لك هذا ؟ » (٣) .

(١) الصاحبى ص ١٨١ ، والبرهان فى علوم القرآن ج ٢ ص ٣٢٦ .

(٢) البقرة ٢٥٩ .

(٣) آل عمران ٣٧ .

وتارة بمعنى « متى » مثل : « أنى تسافر ؟ » .

٨ - متى : للسؤال عن الزمان ، مثل : « متى جئت ؟ » .

٩ - آيات : للسؤال عن الزمان ، كقوله تعالى : « يسأل آيات يوم القيامة » (١) وكقوله : « يسألون آيات يوم الدين » (٢) .

ولكن الاستفهام قد يخرج عن معانيه الأصلية إلى معان كثيرة منها :

١ - التنى : كقوله تعالى : « هل جزاء الإحسان إلا الإحسان » (٣) .
وقول البحري :

هل الدهر إلا غمرة وانجلاؤها وشيكاً وإلا ضيقة وانفراجها

٢ - التعجب : كقوله تعالى على لسان سليمان - عليه السلام - : « ما لي لا أرى الهدى هدًى ؟ » (٤) وقوله : « ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق » (٥) .



وقول المتنبي :

أبينت الدهر عندي ~~كل~~ ~~بنت~~ فكيف وصلت أنت من الزحام ؟
الثالث التمني :

كقوله تعالى : « فهلك لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ؟ » (٦) .

وقول المتنبي :

أيدري الربع أى دم أراقنا وأى قلوب هذا الركب شاقنا

(١) القيامة ٦ .

(٢) الذاريات ١٢ .

(٣) الرحمن ٦٠ .

(٤) النمل ٢٠ .

(٥) الفرقان ٧ .

(٦) الأعراف ٥٣ .

٤ - التقرير : كقوله تعالى : « ألم يجدك يتيماً فآوى ؟ ووجدك ضالاً فهدى » (١) وقوله : « ألم نشرح لك صدرك ؟ ووضعنا عنك وزرك » (٢) ، وقوله : « ألم يجعل كيدهم في تضليل » (٣) .

وقول ابن الرومي :

ألست المرء نجبي كلَّ حَمْدٍ إذا ما لم يكن للحمْدِ جابِ
٥ - التعظيم : كقول المتنبي في الرثاء :

مَنْ لِلْمَحَافِلِ وَالْجَحَافِلِ وَالسُّرَى فَقَدَتُ بِفَقْدِكَ نَيْراً لَا يَطْلُعُ
ومن اتخذت على الضيوفِ خليفةً ضاعوا ومثلك لا يكاد يُضَيِّعُ
وقول الآخر :

أضاعوني وأى فنى أضاعوا ليوم كريمةٍ وسدادٍ تُغْرُ
٦ - التحقير : كقوله تعالى على لسان الكفار : « أهذا الذي بعث الله رسولا (٤) » .

مركز تحقيقات كليات علوم إيسوي

وقول الشاعر :

فَدَاعِ الوعيدَ فما وعيدك ضائري أطينُ أجنحة الذباب يَضِيرُ؟
٧ - الاستبطاء : كقوله تعالى : « حتى يقول الرسولُ والذين آمنوا معه : متى نصرُ الله ؟ » (٥) .

وقول الشاعر :

حتى متى أنت في لهو وفي لعبٍ والموتُ نحوك يهوى فاغراً فاهُ

(١) الضحى ٦-٧ .

(٢) الانشراح ١-٢ .

(٣) الفيل ٢ :

(٤) الفرقان ٤١ .

(٥) البقرة ٢١٤ :

— الاستبعاد : كقوله تعالى : « أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسولٌ مبينٌ
ثم تولّوا عنه ، وقالوا : مُعلّم مجنون » (١) ، أى يستبعد ذلك منهم
بعد أن جاءهم الرسول ثم تولّوا عنه .

وقول أبى تمام :

مَنْ لى بانسان إذا أغضبتَه وجهيت كان الحلمُ رد جوابه ؟

وقول المتنبي :

وما قتلَ الأحرارَ كالعفو عنهم ومن لك بالحرّ الذى يحفظُ اليدا

٩ — الإنكار : وهو على وجهين :

(أ) إما للتوبيخ ، بمعنى ما كان ينبغى أن يكون ، مثل : « أعصيت
ربك ؟ » .

(ب) وإما للتكذيب بمعنى « لم يكن » كقوله تعالى : « أفأصفاكم ربكم
بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا » (٢) ، وقوله : « اصطنى
البنات على البنين » (٣) . أو بمعنى « لا يكون » كقوله تعالى :
« أنزلنمكموها وأنم لها كارهون » (٤) . وعليه بيت امرئ القيس :

أبقتلنى والمشرقى مضاجعى ومسنونة زرق كأياب اغوال

وقول الآخر :

أترك إن قلت دراهم خالد زيارته ؟ إنى إذن للشيم

١٠ — التهكم : كقوله تعالى : « أصلاتك تأمرك أن تترك ما يعبد آباؤنا
أو أن نفعل فى أموالنا ما نشاء ؟ » (٥) .

(١) الدخان ١٣-١٤ .

(٢) الإسراء ٤٠ .

(٣) الصافات ١٥٣ .

(٤) هود ٢٨ .

(٥) هود ٨٧ .

وقول المتنبي :

أنى كل يوم ذا الدمستق قادم قفاه على الإقدام للوجه لائم

١١ - التسوية : كقوله تعالى : « إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون » (١) . وقوله : « وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون ؟ » (٢) .

وقول المتنبي :

ولست أبالي بعد إدراكى العلى أكان تراثاً ما تناولت أم كسباً

١٢ - الوعيد : كقوله تعالى : « ألم نهلك الأولين » (٣) .

١٣ - التهويل : كقوله تعالى : « ولقد نجينا بنى إسرائيل من العذاب المهين . من فرعون إنه كان عالياً من المسترفين » (٤) ، بلفظ الاستفهام وهي قراءة ابن عباس - رضى الله عنهما - . لما وصف الله تعالى العذاب بأنه مهين لشدة وفضاعة شأنه أراد أن يصور كنهه فقال : « من فرعون ؟ أى : أتعرفون من هو فى قرط عتوه وتجبره ؟ ما ظنكم بعذاب يكون هو الملعوب به ؟ »

١٤ - التنبيه : كقوله تعالى : « فأين تذهبون ؟ » (٥) ، وقوله : « ألم تر إلى ربك كيف مد الظل » (٦) ، وقوله : « ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل » (٧) ، وقوله : « ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة » (٨) .

(١) البقرة ٦ .

(٢) الأنبياء ١٠٩ :

(٣) المرسلات ١٦ .

(٤) اللخان ٣٠-٣١ :

(٥) التكوير ٢٦ .

(٦) الفرقان ٤٥ :

(٧) الفيل ١ :

(٨) الحج ٦٣ :

١٥ - التشويق : كقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا هل أدُلُّكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم ؟ تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون » (١) ، وقوله : « قال : يا آدم هل أدُلُّك على شجرة الخلد وملك لا يبلى » (٢) .

١٦ - الأمر : كقوله تعالى : « فهل أنتم مسلمون ؟ » (٣) ، وقوله : « فهل أنتم مُنْتَهون ؟ » (٤) ، وقوله : « وما لكم لا تُقاتلون في سبيل الله » (٥) .

١٧ - النهي : كقوله تعالى : « ما غرَّك بربك الكريم » (٦) ، وقوله : « أتخشونهم فالله أحقُّ أن تُخشوه » (٧) بدليل قوله : « فلا تخشوا الناس » (٨) .

١٨ - العرَض : كقوله تعالى : « ألا تُحِبون أن يغفر الله لكم ؟ » (٩) ، وقوله تعالى : « ألا تُقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم » (١٠) .

١٩ - التحضيض : كقوله تعالى : « أن ائت القوم الظالمين . قوم فرعون ألا يتتقون » (١١) . أى : اتتهم وأمرهم بالانقضاء .

-
- (١) الصف ١٠-١١ .
 - (٢) طه ١٢٠ .
 - (٣) هود ١٤ .
 - (٤) المائدة ٩١ .
 - (٥) النساء ٧٥ .
 - (٦) الانفطار ٩ .
 - (٧) التوبة ١٣ .
 - (٨) المائدة ٤٤ .
 - (٩) للنور ٢٢ .
 - (١٠) التوبة ١٣ .
 - (١١) الشعراء ١٠-١١ .

٢٠- الضجع : كقوله تعالى : « ما لهذا الكتاب لا يغادرُ صغيرةً ولا كبيرةً » (١) .

٢١- التبكيت : كقوله تعالى : « أنت قلت للناس اتخذوني وأمتي إلهين من دون الله ؟ » (٢) .

٢٢- الإرشاد : كقوله تعالى : « أتجعلُ فيها من يفسد فيها ؟ » (٣) .

٢٣- الإفهام : كقوله تعالى : « وما تلك بيمينك ؟ » (٤) .

٢٤- التكرير : كقوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها ؟ » (٥) ، وقوله : « وكأين من قرية أهلكناها وهي ظالمة ثم أخذتها وإلي المصير » (٦) . ومنه قول الشاعر :

كم من دتني لها قد صرت أتبعه ولو صبحا القلبُ عنها كان لي تبعا

٢٥- الإخبار والتحقيق : كقوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » (٧) .

هذه أهم الأغراض التي يخرج إليها الاستفهام عن معناه الحقيقي (٨) ، وهي كثيرة وقد يتداخل بعضها ببعض ، ولكن اللوق السليم وقرائن الأحوال تشير إلى الغرض وتحدده . وهذا التقسيم الذي قام عليه بحث الاستفهام عمدة

(١) الكهف ٤٩ .

(٢) المائدة ١١٦ .

(٣) البقرة ٣٠ .

(٤) طه ١٧ .

(٥) الأعراف ٤ .

(٦) الحج ٤٨ .

(٧) الإنسان ١ .

(٨) ينظر الصاحبي ص ١٨١ ، ومفتاح العلوم ص ١٥٠ ، والمصباح ص ٤٢ ،

والإيضاح ص ١٣٧ ، وشروح التلخيص ج ٢ ص ٢٩٠ .

البلاغيين غير أن الذين عنوا بعلوم القرآن يبحثونه بصورة أخرى ويقسمونه تقسيماً آخر، فالزر كشي (١) يقسمه إلى: الاستفهام بمعنى الخبر وهو ضربان : أحدهما : نفي ، ويسمى استفهام إنكار ، والمعنى فيه على أن ما بعد الأداة منفي ، ولذلك تصحبه « إلا » كقوله تعالى : « فهل يُهْدَكُ إِلَّا للقومُ الفاسقون » (٢) .

والثاني : إثبات ، ويسمى استفهام تقرير ، كقوله تعالى : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » (٣) أي : أنا ربكم . ويأتي هذا على وجوه كثيرة منها: مجرد الإثبات ، والإثبات مع الافتخار ، والتوبيخ والعقاب ، والتبكيك ، والتسوية ، والتعظيم ، والتهويل ، والتسهيل والتخفيف ، والتفجع ، والتكثير ، والاسترشاد .

والقسم الثاني : الاستفهام المراد به الإنشاء ، وهو على ضربين : مجرد الطلب ، والنهي ، والتحذير ، والتذكير ، والتنبيه ، والترغيب ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيف ، والاستبطاء ، والإيأس ، والإيناس ، والتهكم ، والاستهزاء ، والتحقير ، والتعجب ، والاستبعاد ، والتوبيخ .

وهذا التقسيم أكثر دقة غير أن التمييز بين أغراض النوعين صعب ، ولذلك كان الجمع بين النوعين أكثر سهولة وأقرب إلى المدارك كما فعل علماء البلاغة .

الرابع - التمني :

التمنى توقع أمر محبوب في المستقبل ، والفرق بينه وبين الترجي ، أنه يدخل المستحيلات والترجي لا يكون إلا في الممكنات (٤) . ولكن البلاغيين يميزون بين نوعين في التمني :

(١) ينظر كتابه البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٢٦ وما بعدها .

(٢) الأحقاف ٣٥ :

(٣) الأعراف ١٧٢ :

(٤) البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٢٣ :

الأول : توقع الأمر المحبوب الذي لا يُرجى حصوله لكونه مستحيلاً ،
كقوله تعالى : « ياليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً » (١) .

وقول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيبُ

الثاني : توقع الأمر المحبوب الذي لا يرجى حصوله لكونه ممكناً غير
مطموع في نيله ، كقوله تعالى : « ياليت لنا مثل ما أوتي قارون » (٢) .

والأداة الموضوعية للتمنى : « ليت » ، وقد تستعمل ثلاثة أحرف
للدلالة عليه :

أحدها : هل ، كقوله تعالى : « فهل لنا من شُفعا فيشفعوا لنا » (٣) .

والثاني : لو ، سواء كانت مع « ود » كقوله تعالى : « ودوا لو
تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ » (٤) ، أو لم تكن كقوله تعالى : « لو أن لي بهم
قوة » (٥) ، وقوله : « لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم » (٦) .

والثالث : لعل ، كقوله تعالى : « لعل أبلغ الأسباب . أسباب السماوات
فأطلع إلى إله موسى » (٧) *بمراجعة كميته في علوم العربية*

ومنه قول الشاعر :

أسيرب القطا هل من يُعير جناحه لعلني إلى من قد هويتُ أطيروا (٨)

(١) النساء ٧٣ .

(٢) القصص ٧٩ .

(٣) الأعراف ٥٣ .

(٤) القلم ٩ .

(٥) هود ٨٠ .

(٦) البقرة ١٦٧ .

(٧) غافر ٣٦-٣٧ .

(٨) ينظر التمني في مفتاح العلوم ص ١٤٧ ، والإيضاح ص ١٣١ ، وشرح
التلخيص ج ٢ ص ٢٣٨ ، والطراز ج ٣ ص ٢٩١ ، والبرهان في علوم القرآن
ج ٢ ص ٣٢١ .

الخامس : النداء :

النداء التصويت بالمنادى ليُقبل أو هو طلب إقبال المدعو على الداعي ،
وله أدوات هي :

١ - الهمزة : وتكون لنداء القريب ، كقول امرئ القيس :

أفأظم مهلاً بعض هذا التذلل وإن كنت قد أزمعتِ صرعى فأجملِي

٢ - (أ) حرف لنداء البعيد ، وهو مسموع لم يذكره سيبويه ، وذكره
غيره (١) .

٣ - أيا : وتكون لنداء البعيد وقيل : لنداء القريب والبعيد : كقول الشاعر :

أيا جَبَلِي نعمان بالله خليسا نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها

٤ - أي : لنداء البعيد .

٥ - آي : لنداء البعيد .

٦ - هيا : لنداء البعيد .

٧ - وا : لنداء البعيد ، وهي في الأصل حرف نداء مختص بباب الندبة نحو
« واهمداه » وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي (٢) .

٨ - يا : لنداء البعيد ، وقد ينادى به القريب توكيداً ، وقيل : هي مشتركة

بين القريب والبعيد ، وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً ، كقوله تعالى :

« يا آدمُ اسكنْ أنتَ وزوجك الجنةَ » (٣) ، وقد تحذف كما

في قوله تعالى : « يوسفُ أعرضُ عن هذا » (٤) .

(١) معنى اللبيب ج ١ ص ٢٠ .

(٢) معنى اللبيب ج ص ٣٦٩ .

(٣) البقرة ٣٥ .

(٤) يوسف ٢٩ .

ومنه قول ابن زيدون :

ياسارى البرق غادِ القَصْرَ واسقِ به مَنْ كان صِرْفَ الهوى والودِّ يَسْقِينَا
ويانسيمَ الصَّسْبَا بلسغِ نَحِينَا مَنْ لو على البعدِ حِينَا كان يُحِينَا

وقد أشار سيبويه إلى استعمال حروف النداء للقريب مرة وللبعيد تارة أخرى ، وقال : « فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء : « يا » و « أيا » و « هيا » و « أيا » وبالألف نحو قولك : « أحرار بن عمرو » إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المترانخي عنهم أو الإنسان المعرض عنهم الذي يرونه أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد ، أو النائم المستقل ، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها . وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير « وا » إذا كان صاحبك قريبا مقبلا عليك توكيدا ، وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء » (١) .

وقد يخرج النداء إلى أغراض مختلفة منها :

١ - الإغراء والتحذير : وقد اجتمعا في قوله تعالى : « ناقة الله وسقياها » (٢)

وقول المتنبي :

يا أعدالَ الناسِ إلا في مُعاملتي
فيك الخصامُ وأنت الخصمُ والحكمُ

٢ - الاستغاثة : مثل : « ياناصر الدين » .

٣ - الندبة : كقول المتنبي :

واحرَّ قلباه ممن قلبسه شبيمُ ومَنْ بجسمي وحالي عنده سقمُ

(١) كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ .

(٢) الشمس ١٣ :

٤ - التعجب : كقوله تعالى : « يا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ » (١) ، لأنَّ الحسرة لا تُنادى وإنما تُنادى الأشخاص لأنَّ فائدته التنبيه ، ولكن المعنى على التعجب كقوله : « يا عجباً لم فعلت ؟ » (٢) .

• - الاختصاص : مثل : « على أيها الرجلُ يُعتمد » ، و « اغفر اللهم لنا أيتها العصابة » ، أى : مخصصاً به دون الرجال ، واغفر لنا مخصوصين من بين العصابة .

٦ - التنبيه : كقوله تعالى : « ياليتنى ميتٌ قَبْلَ هَذَا » (٣) ، لأنَّ حرف النداء يختص بالأسماء .

٧ - التحسر : كقول ابن الرومي :

يا شباني وأين منى شباني
لتهف نفسي على نعيمى وطوى

أذنتنى حباله بانقضاب
تحت أفنانه اللدان الرطاب

وقول الآخر :

أيا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ رَأَيْتَ جُودَهُ
وَقَدْ كَانَ مِنْهُ الْبِرُّ وَالْبَحْرُ مُتْرَعاً

هذه أساليب الخبر والإنشاء المختلفة ، وقد اتضح أنَّ لكل أسلوب دلالة ، وهى غير الإعراب وحركاته ، بل ما وراء ذلك من المعانى التى تحملها الجمل والعبارات . وإذا كان لكل من الخبر والإنشاء دلالاته فإنَّ

(١) يس ٣٠ .

(٢) البرهان فى علوم القرآن ج ٣ ص ٣٥٣ .

(٣) مريم ٢٣ .

أحدهما قد يتمم موقع الآخر لأغراض بلاغية (١) . والعمدة في ذلك الذوق المهذب والاطلاع الواسع وقرائن الأحوال .

وأساليب الخبر والإنشاء ممدّى رحبٌ يجول فيه الأدباء ويتصرف فيه الشعراء ، وقد أخذ بها القدماء فأحسنوا وأضافوا ، وهي من وسائل التعبير وطرقه المتشعبة . ويقدر الأديب على أن يتوسع فيها وأن يأتي بما لم يسبق إليه إذا أحسن استخدامها وكان له ذوق رفيع .



مركز تحقيقات كميبيوتر علوم إسلامي



(١) ينظر مفتاح العلوم ص ١٥٤ ، والإيضاح ص ١٤٦ ، وشروح التلخيص ج ٢ ص ٣٣٨ ، والبرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، والطرز ج ٣ ص ٢٩٣ .

الفصل الثالث

أحوال الجملة

تعريفها :

الجملة كلمات تأتلف لتدل على معنى ، أو هي - كما يقول النحاة - :
« اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها » (١) . ولا تكون الجملة تامة إلا
إذا استوفت ركنين هما : المسند إليه والمسند ، وإذا ما حذف منها أحد
هذين الركنين فإن النحاة يلجأون إلى التقدير ليستقيم الكلام .

واستعمل القدماء هذين المصطلحين فقال سيبويه : « هذا باب المسند
والمسند إليه وهما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجحد المتكلم منه بدءاً .
فن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك : « عبدالله أخوك » و « هذا
أخوك » ومثل ذلك قولك : « يذهب زيد » فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن
للإسم الأول بدءاً من الآخر في الابتداء . ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك « كان
عبدالله منطلقاً » و « ليت زيدا » منطلقاً لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج
المبتدأ إلى ما بعده » (٢) .

ولم يأخذ النحاة بهذين المصطلحين بعد سيبويه وإن أداروهما في كتبهم ،
وإنما استعملوا ما يقابلها من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل وغيرها ، ولكن
علماء البلاغة أخذوهما وبنوا عليها دراساتهم في علم المعاني ، فأنحصرت في
المسند والمسند إليه وما يتبعها من ذكر وحذف ، وتقديم وتأخير ، وقصر .
ولا يتجاوز ذلك إلا حينما يتحدثون عن انفصل والوصل ، والمساواة والإيجاز

(١) شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٤ .

(٢) كتاب سيبويه ج ١ ص ٧ .

والاطناب ، وهو تجاوز لا يبعد عن الجملتين في أكثر الأحيان . وكان أكثر البلاغيين تمسكا بهذا المنهج رجال المدرسة الكلامية كالسكاكي والقزويني وشرح التلخيص ، أما عبد القاهر الجرجاني وضياء الدين بن الأثير وغيرهما من أعلام المدرسة الأدبية فلم يتجهوا هذا الاتجاه ولم ينحوا هذا المنحى ، وإنما كانوا يحكمون الذوق ويتحسون مواطن الجمال في الكلام . ونتج عن ذلك أن مَزُقت البلاغة شر ممزق فكان الحذف في عدة مواضع ، والذكر في أبواب متفرقة ، لأنهما درسا في المسند إليه مرة وفي المسند تارة وفي متعلقات الفعل تارة ثالثة . ومثل هذا يقال في الموضوعات التي بحثها عبد القاهر وابن الأثير في فصول موحدة جمعت الروعة والنفع ، وإنارة السبيل ، وتهذيب الذوق وتنمية الملكة الأدبية .

المسند إليه :

وهو المحكوم عليه أو المخبر عنه ، ففي قوله تعالى : « وَعَدَّ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارِ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ ، وَلَعَنَّ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ » (١) ، أسند الوعد إلى الله سبحانه وتعالى ، فلفظ الجلالة مسند إليه ، و « الوعد » مسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

وفي قول المتنبي :

طوى الجزيرة حتى جاءني خبرٌ فزعت فيه بآمالى إلى الكذبِ
أسند طى الجزيرة إلى الخبر ، ف « الخبر » مسند إليه .

ومواضع المسند إليه هي :

١ - الفاعل للفعل التام وشبهه : ومن الأول قوله تعالى : « أُنِىْ أَمْرٌ اللَّهُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ » (٢) ، ف « أمر » مسند إليه لأنه فاعل لـ « أنى » .

(١) التوبة ٦٨ .

(٢) النحل ١ .

وقول الشاعر :

أهَاجَ لَكَ الأَحْزَانَ نَوْحُ حَمَامَةٍ تَغَنَّتْ بَلِيلٍ فِي ذُرَى نَاعِمٍ نَضْرٍ
فـ « نوح » مسند إليه لأنه فاعل لـ « أهاج » .

وشبه الفعل هو مشتقاته كاسم الفاعل والصفة المشبهة ، كقول عمر بن
أبي ربيعة :

وكم مالى وعينيه من شئ غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدُمى
ففى « مالى » ضمير مستتر فاعل ، وهو المسند إليه .

ومن أمثلة الصفة المشبهة : « أنت القوى جسمه » ، فكلمة « جسمه »
فاعل للصفة « القوى » وهى مسند إليه .

٢ - نائب الفاعل : كقوله تعالى : « فلما جاءهم الحق من عندنا قالوا
لولا أوتى مثل ما أوتى موسى أو لم يكفروا بما أوتى موسى من قبل ،
قالوا : سحران تظاهرا ، وقالوا : إننا بكل كافرين » (١) . فـ « موسى »
نائب فاعل وهو مسند إليه . وقوله تعالى : « وجميع الشمس والقمر » (٢)
فالشمس نائب فاعل أى مسند إليه .

ومنه قول الشاعر :

أكرم أخاك بأرض مولده وأمدّه من فعلك الحسنة
فالعز مطلب وملمس وأعزّه ما نيل فى الوطن

ففى « مطلب » و « ملمس » ضميران مستتران وهو نائب فاعل للفعل
المتبى للمجهول أى مسند إليه .

(١) القصص ٤٨ .

(٢) القيامة ٩ .

٣ - المبتدأ الذي له خبر : كقوله تعالى : « وللآخرة خَيْرٌ لَّكَ مِنَ
الأولى » (١) ف « الآخرة » مسند إليه لأنها مبتدأ .

وقول المتنبي :

شَرُّ البِلَادِ مَكَانٌ لَا صَدِيقَ بِهِ
وَشَرُّ مَا يَكْسِبُ الْإِنْسَانُ مَا يَصِمُ (٢)
ف « شر » مسند إليه .

٤ - ما أصله المبتدأ : وهو :

١ - اسم كان وأخواتها ، كقوله تعالى : « ما كانَ مُحَمَّدٌ أبَا أَحَدٍ
مِنَ رِجَالِكُمْ ، وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ، وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ
عَلِيمًا » (٣)

وقول المعري :

ضَحِكُنَا وَكَانَ الضَّحْكُ مَنَافَهَةً
ف « محمد » في الآية اسم كان وهو مسند إليه لأنه مبتدأ في الأصل ، ومثل
ذلك « الضحك » في البيت ، وكل واحدة مبتدأ في الأصل .

٢ - اسم إن وأخواتها ، كقوله تعالى : « إِنَّ الدِّينَ يَرْمُونُ الْمُحَصَّنَاتِ
الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعْنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ » (٤) وهي
مبتدأ في الأصل .

وقول جرير :

إِنَّ الْعَيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا حَوْرٌ قَتَلْنَا ثُمَّ لَمْ يُحْيَيْنَا قَتَلْنَا
ف « العيون » مسند إليه لأنها اسم « إن » وهي مبتدأ في الأصل .

(١) الضحى ٤ .

(٢) يصم : يعيب .

(٣) الأحزاب ٤٠ .

(٤) النور ٢٣ .

٣ - المفعول الأول لـ « ظنَّ » وأخواتها ، كقوله تعالى : « وما أظنُّ الساعةَ قائمةً ولئن رُددتْ إلى ربي لأجدنَّ خيراً منها منقلباً » (١) فـ « الساعة » مسند إليه لأنها مبتدأ في الأصل .

وقول المتنبى :

كُنَّا نَظْنَ دِيَارَهُ مَمْلُوءَةً ذَهَبًا فَاتٍ وَكُلُّ شَيْءٍ بَلْقَعُ
فـ « دياره » مسند إليه لأنها مبتدأ في الأصل .

٤ - المفعول الثاني لـ « أرى » وأخواتها ، مثل : « أريتكَ العلمَ نافعاً » فـ « العلم » مسند إليه ، وهو المفعول الأول لـ « أرى » وأصله مبتدأ لأنَّ الجملة : « العلم نافع » .

المسند :

وهو المحكوم به أو المحرر به . ففي قوله تعالى : « إنَّ اللهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَتْهُمْ بَنِيَانٌ مَرصُوصٌ » (٢) ، أسندنا المحبة إلى الله تعالى ، فهي مسند ولفظ الجلالة مسند إليه .

وقول جرير :

يَصْرَعَنَّ ذَا اللَّبِّ حَتَّى لَاحَسَرَكَ بِهِ
وَهَنَّ أضعَفُ خَلَقِ اللهُ إِنْسَانَا

فالفعل « يصرع » مسند ، و « أضعف » مسند أيضاً .

ومواضع المسند هي :

١ - الفعل التام : كقوله تعالى : « قد أفلحَ المؤمنون » (٣) . فـ « أفلح » فعل تام وهو مسند ، و « المؤمنون » مسند إليه .

(١) الكهف ٣٦ .

(٢) الصف ٤ .

(٣) المؤمنون ١ .

وقول المتنبي :

إذا ساءَ فعِلُّ المرءِ ساءتِ ظنونُهُ وصدَّقَ ما يعتاده من توهمِ
ف « ساء » فعل تام وهو مسند ، و « فعِلُّ » مسند إليه .

٢ - اسم الفعل : وهو لفظ يقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها . وتكون بمعنى الأمر - وهو الكثير فيها - مثل : « مه » بمعنى اكفف ، و « آمين » بمعنى استجب . وتكون بمعنى الماضي مثل : « شتآن » بمعنى افرق ، و « هيات » بمعنى بَعُدَ . وبمعنى المضارع مثل « أوّه » بمعنى أتوجع و « وئى » بمعنى أعجب (١) . ومنه قوله تعالى : « وأصبح الذين تَمَنَّوا مكانه بالأمس يقولون : وئى كأنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لمن يشاءُ من عباده وَيَقْدِرُ لولا أنْ منَّ اللهُ علينا لَخَسَفَ بنا ، وئى كأنه لا يُفْلِحُ الكافرون » (٢) . وقوله : « هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لما تُوعِدُونَ » . (٣)

وأسماء الأفعال كثيرة ، ومنها ما هو في أصله ظرف ، وما هو مجرور بحرف مثل : « عليك محمداً » أى : الزمه ، و « إليك » أى : تنح ، و « دونك الكتاب » أى : خذه .

ومنه قول المتنبي : *مركز تحقيقات كليات علوم إيسوي*

هياتَ عاقَ عن العِوَادِ قواضِبُ كَثَرَ القنيلُ بها وقلَّ العاني
٣ - خبر المبتدأ : كقوله تعالى : « المالُ والبنونَ زِينَةُ الحِياةِ الدُّنيا » (٤)
ف « زينة » خبر وهي مسند .

وقول الشاعر :

أقولُ للنفسِ تأساءً وتعزِيةً إحدى يديّ أصابتنى ولم تُردِ
كلاهما خَلَفَ من فقَدِ صاحبه هذا أنحى حين أدعوه وذا ولدى

(١) ينظر شرح ابن عقيل ج ٢ ، ص ٣٠٢ .

(٢) القصص ٨٢ .

(٣) المؤمنون ٣٦ .

(٤) الكهف ٤٦ :

فالكلمات «خلف» و «أخى» و «ولدى» كل واحدة منها خبر، أى
مسند .

٤ - المبتدأ المكتنى بمرفوعه : وهو كل وصف (١) اعتمد على استفهام
أو نفي ورفع فاعلا ظاهرا أو ضميرا منفصلا وتم الكلام به . مثل « أقائم
الرجلان » ف « أقائم » مبتدأ وهو مسند لأن « الرجلان » فاعل له سد مسد
الخبر . و « أقائم أنما » مثلها فى الإسناد . ومنه قوله تعالى : « أرأغب أنت
عن آفتى يا إبراهيم » (٢) ، ف « رغب » مبتدأ وهو المسند ، والضمير
« أنت » فاعل سد مسد الخبر .

وقول الشاعر :

أمنجز أنتم وعداً قد وثقت به أم اقتنيتم جميعاً نهج عرقوب
ف « منجز » مبتدأ وهو مسند ، و « أنتم » فاعل سد مسد الخبر ، وهو
مسند إليه .

وقول الآخر :

غير لاهٍ عداك فاطرح اللهنير ~~ولا تغتريز بعارض سلم~~
ف « غير لاه » مبتدأ وهو مسند و « عداك » فاعل سد مسد الخبر ،
وهو مسند إليه .

٥ - ما أصله خبر المبتدأ : وهو :

١ - خبر كان وأخواتها ، كقوله تعالى : « وكان اللهُ عليماً حكيماً » (٣)
ف « عليماً » مسند ، لأنه خبر « كان » وهو خبر للمبتدأ فى أصل الجملة .

(١) يراد به ما يتحمل ضميرا من المشتقات وهو ما عدا اسمى الزمان والمكان
واسم الآلة :

(٢) مريم ٤٦ :

(٣) النساء ٩٢ :

وقوله : « فأصبح في المدينة خائفاً يترقب » (١) ، ف «خائفاً» خبر
« أصبح » وهو مسند ، لأنه خبر للمبتدأ في الأصل .

وقول عروة بن الورد :

ومن يَكُ مثلي ذا عيال ومقتيراً من المال يطرح نفسه كل مطرح
ليبلغ عندي أو ينال رغبة ومبلغ نفس عندها مثل منجرح

٢ - خبر إنَّ وأخواتها ، كقوله تعالى : « وإنَّ اللهَ ربِّي وربكم فاعبدوه
هذا صراط مستقيم » (٢) ف « ربِّي » مسند لأنه خبر « إنَّ » وهو خبر المبتدأ
في الأصل .

وقول المتنبي :

فان تَفَقَّ الأنامَ وأنت منهم فان المِسْكَ بعضُ دمِ الغزالِ
ف « بعض » مسند .

٣ - المفعول الثاني لـ « ظن » وأخواتها ، كقوله تعالى : « وما أظنُّ
الساعةَ قائمةً » (٣) ف « قائمة » مسند لأنها المفعول الثاني لـ « ظن » وهي خبر
في الأصل .

وقول المتنبي :

كنَّا نظنُّ دياره مملوءة ذهباً فمات وكلُّ شيءٍ بَلَقَعُ
ف « مملوءة » مسند لأنها المفعول الثاني لـ « نظن » وهي خبر في الأصل ،
« أي : دياره مملوءة ذهباً » .

(١) القصص ١٨ :

(٢) مريم ٣٦ :

(٣) الكهف ٣٦ :

٤ - المفعول الثالث لـ « أرى وأخواتها » ، مثل : « أريتك العلم نافعاً »
فـ « نافعاً » مسند ، لأنه المفعول الثالث لـ « أرى » وأصله خبر المبتدأ .

٥ - المصدر النائب عن فعل الأمر : كقوله تعالى : « وبالوالدين
إحساناً » (١) وقول قطري بن الفجاءة :

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيلُ الخلودِ بمُسْتَطَاعِ

هذان هما ركنتا الجملة ، وما زاد عليهما - غير المضاف إليه والصلة -
فهو قيد أو تكملة أو فضلة وهي : أدوات الشرط والنفي ، والمفعولات ،
والحال ، والتوابع ، والنواسخ .

وليس معنى ذلك أن الفضلة أو القيد لا قيمة لها بل لها دور كبير في
العبارة ، ولكنها سميت كذلك لأنها خارجة عن الإسناد .

وفي الأنواع التي تقدمت لوناك من التعبير :

الأول : الابتداء بالاسم أو تقديمه على الفعل ، وهذا النوع من الجمل
هو ما يطلق عليه « الجملة الاسمية »^{بموجب}

الثاني : الابتداء بالفعل أو تقديمه على الاسم ، وهذا النوع من الجمل هو
ما يطلق عليه « الجملة الفعلية » .

ويقسم النحاة الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية (٢) ، والعمدة في التمييز
بين هذه الأنواع هو تصدرر المسند أو المسند إليه ، أما الحروف التي تتقدم
عليها فلا عبرة بها .

ولكن لماذا يبدأون بالاسم مرة وبالفعل تارة أخرى ، ويقولون هذه
« جملة اسمية » وتلك « جملة فعلية » ، وهل هناك فرق بين الجملتين ؟

(١) البقرة ٨٣ .

(٢) ينظر : مغنى اللبيب ، ج ٢ ، ص ٣٧٦ .

لقد حاول القدماء أن يضعوا سمات يستدل بها المتكلم أو الكاتب ،
وقالوا إن توجيه الخطاب بالجملة الاسمية ينقدح فيه معنيان :

الأول : أن تريد أن الفاعل قد فعل ذلك الفعل على جهة الاختصاص
به دون غيره ، كقوله تعالى : « وأنته هو أضحكك وأبكى . وأنه هو أمات
وأحيا » (١) فصدر الجملة بالضمير دلالة على اختصاصه تعالى بالإماتة والإحياء
والإضحاك والإبكاء ، وإنما أورد الضمير وصير الجملة اسمية تكذيبا وردا
وانكاراً لمن زعم أنه مشارك لله تعالى في هذه الخصال .

الثاني : التحقق وتمكين المعنى في نفس السامع بحيث لا يخالجه فيه ريب ،
كقوله تعالى : « وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا ، وإذا خلوا إلى شياطينهم
قالوا إننا معكم ، إنما نحن مستهزئون » (٢) فخاطبوا المؤمنين بالجملة
الفعلية وشياطينهم بالجملة الاسمية المحققة بـ « إن » المشددة ، وإنما كان الأمر
كذلك لأنهم في خطابهم لإخوانهم محبرون عن أنفسهم بالثبات والتصميم على
اعتقاد الكفر مصرون على التادي في الجحود والإنكار ، فلهذا وجهوه بالجملة
المؤكددة الاسمية بخلاف خطابهم للمؤمنين فانما كان عن تكلف وإظهار
للإيمان خوفاً ومداجاةً من غير عزم عليه ولا شرح صدرهم به .

أما توجيه الخطاب بالجملة الفعلية فيراد به الإخبار بمطلق العمل مقرونا
بالزمان من غير أن يكون هناك مبالغة وتوكيد ، كقوله تعالى : « وحشيرة
لسليمان جنوده » (٣) وقوله : « نزل الكتاب » (٤) ، فالغرض الإخبار
بهاتين الجملتين بالفعل الماضي في غير إشعار بمبالغة هناك ، ولما أراد المبالغة
في الجملة الأولى قال في آخرها : « فهم يوزعون » (٥) وقال في الثانية :
« وهو يتولى الصالحين » ، فإتيانه بالجملتين الاسميتين من آخر الجملتين
السابقتين المصدرتين بالفعلين دلالة على المبالغة والتأكيد في المقصود وهو

(١) النجم ٤٣-٤٤ .

(٢) البقرة ١٤ .

(٣) النمل ١٧ .

(٤) الأعراف ١٩٦ .

(٥) النمل ١٧ . يوزعون : يكفون ويحبسون .

التولى للصالحين والإيزاع (١) . ولذلك قالوا أن للاسم دلالة على الحقيقة دون زمانها ، وللفعل دلالة على الحقيقة وزمانها ، وقال فخر الدين الرازي : « إن كان الغرض من الإخبار الإثبات المطلق غير المشعر بزمان وجب أن يكون الإخبار بالاسم كقوله تعالى : « وَكَلِّبُهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ » (٢) لأنه ليس الغرض إلا إثبات البسط للكلب ، فأما تعريف زمان ذلك فليس بمقصود . وأما إذا كان الغرض في الإخبار الإشعار بزمان ذلك الثبوت فالصالح له الفعل كقوله تعالى : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرَزُقُكُمْ مِنْ السَّمَاءِ » (٣) فإن المقصود بهامه لا يحصل بمجرد كونه معطيا للرزق بل بكونه معطيا للرزق في كل حين وأوان » (٤) .

ويؤتى بالجملة الظرفية : إذا كان المراد اختصار الجملة الفعلية مثل : « محمد في الدار » بدل : استقر فيها أو حصل فيها .

فالجملة الاسمية تدل على الاختصاص والتحقيق والثبوت والتأكيد ، في حين تدل الجملة الفعلية على التجدد ، لأن الفعل مرتبط بالزمان وتحولاته ، وقد لخص الخطيب القزويني ذلك بقوله : « وفعليتها لإفادة التجدد ، واسميتها لإفادة الثبوت ، فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت » . (٥) ولذلك لم يكن من العبث صياغة الجملة في اللغة العربية بأشكال مختلفة ، فلكل صورة هدف ولكل تركيب غاية ، وفي ذلك توسع في الأساليب ودقة في الأداء والتعبير .

وتتصل بدراسة المسند والمسند إليه ومتعلقاتها موضوعات كثيرة ، غير أن الأقتصار على أهمها وعلى ماله علاقة بالأساليب المتنوعة أقرب إلى الدراسات البلاغية ، ولذلك سيكون الوقوف على التعريف والتكثير ، والذكر والحذف والتقديم والتأخير ، والقصر .

(١) انطراز ج ٢ ، ص ٢٥ وما بعدها .

(٢) الكهف ١٨ .

(٣) فاطر ٣ .

(٤) نهاية الإنجاز ، ص ٤١ .

(٥) الإيضاح ، ص ٩٩ ، وينظر دلالات الإعجاز ، ص ١٣٢ وما بعدها .

التعريف والتذكير

المعرفة ما دل على شيء بعينه ، والتكرة ما دل على شيء لا بعينه .

وأقسام المعرفة خمسة ، وأعرفها المضمرة ، ثم العلم ، ثم اسم الإشارة ،
والموصول ، ثم المعرف بالألف واللام ، ثم المضاف إلى واحد منها إضافة
معنوية . وتتفاوت النكرات أيضاً في مراتب التنكير ، وكلما ازدادت النكرة
عموماً زادت إبهاماً في الوضع (١)

التعريف :

يدخل التعريف على المسند إليه ، لأن الأصل فيه أن يكون معرفة لأنه
المحكوم عليه ، والحكم على المجهول لا يقيد ، ولذلك فإنه يعرف لتكون
الفائدة آتم ، لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام
به أقوى ومتى كان أقرب كانت أضعف .

والتعريف مختلف ويكون بوسائل هي :

الأول : الإضمار ، وذلك :

١ - إذا كان المقام مقام التكلم ، كقول بشار :

أنا المرعش لا أخفى على أحدٍ ذرّت بي الشمس للقاصي وللداني (٢)

وقول الشاعر :

أنا الذي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ لَا أُرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أُرِدُّ

(١) ينظر البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ص ١٣٣ ، والتبيان في علم البيان

ص ٥٠ ، والطراز ج ٢ ص ١١ .

(٢) رعشاً - بالتضعيف - ألبسها الرعشة - بالفتح وبالتحريك - وهي القرط :

ذرت : طلعت .

وقول الآخر :

ونحن التاركون لما سَخِطْنَا ونحن الآخذون لما رَضِينَا

٢ - أو كان المقام مقام الخطاب كقول الحماسية أمانة مخاطبة الشاعر
الأموي ابن الدمينه :

وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني وأشمتَ بي من كان فيك بلومُ

وقول الآخر :

أنت الذي تنزل الأيامَ منزلها وتمسك الأرض من خَسْفٍ وزلزالِ

وقول الآخر :

أنت الذي لم تدع سمعاً ولا بصراً إلا شَفَى فأمرَ العيش إمراً

وأصل الخطاب أن يكون لمعين وقد يترك إلى غير معين كما تقول :
« فلان لئيم إن أكرمته أهانك وإن أجسنت إليه أساء إليك » ، فلا تريد مخاطبا
بعينه بل تريد : إن أكرم وإن أحسن إليه ، فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد
العموم : أي سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد . وهو في القرآن
الكريم كثير ، كقوله تعالى : « ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند
ربهم » (١) أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم للقصد إلى تفضيح حالهم
وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع اختفاؤها فلا تختص بها رؤية راء مختص
به كل من يتأتى منه رؤية داخل في هذا الخطاب .

٣ - أو كان المقام الغيبة ، لكون المسند إليه مذكورا أو في حكم المذكور
لقريظة ، كقوله تعالى : « اعدوا لوا هو أقرب للتقوى » (٢) ، أي : العدل ،
وقوله : « ولأبويه لكل واحدٍ منها السدسُ » (٣) أي : لأبوي الميت .
ومنه قول الشاعر :

(١) السجدة ١٢ .

(٢) المائدة ٨ .

(٣) النساء ١١ .

من البيض الوجوه بني سنان
هم حكسوا من الشرف الملقى
لو أنك تستضيء بهم أضاعوا
ومن حسب العشرة حيث شاموا
وقول الآخر :

هو البحر من أي النواحي أتيت
فلسجته المعروف والبر ساحله
وقول الآخر :

هو المهرب المنجي لمن أهدت به
مكاره دهر ليس عنهن مهرب (١)

الثاني : العكسية ، وذلك :

١ - لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به كقوله تعالى :
« قل هو الله أحد » (٢) ، وقول الشاعر :

أبو مالك قاصر فقره على نفسه ومشيح غيناه

وقول الآخر :

الله يعلم ما تركت قتالهم حتى علوا فرسي بأشقر مزبد (٣)
وعلمت أنني إن أقاتل واحداً أقتل ولا يضرر عدوي مشهدي
٢ - أو لتعظيمه أو إهائه كما في الكنى والألقاب المحمودة والمذمومة .

٣ - أو لكتابة حيث الاسم صالح لها ، ومما ورد صالحاً للكنية من غير
باب المسند إليه قوله تعالى : « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ » (٤) ، أي : جهنمي .
ومثّل السكاكي بهذه الآية للمسند إليه على اعتبار أن « أبي لهب » مضاف
إلى « يدا » وأنكر ذلك بعض شراح التلخيص ، وأوجد بعضهم له عذراً (٥) .

(١) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٥ ، والإيضاح ص ٣٤ ، وشروح التلخيص

ج ١ ص ٢٨٨ .

(٢) الإخلاص ١ .

(٣) الأشقر : الدم الذي صار علقاً . المزيد : ماعلاه الزبد ونحوه من الرغوة ،

(٤) المسد ١ .

(٥) شروح التلخيص ج ١ ص ٣٠١ .

٤ - أو لإيهام استلذاذه ، كقول الشاعر :

بالله ياظبياتِ القاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَىَ مَتَكْنَ أُمَ لَيْلَىَ مِنَ الْبَشَرِ
والأصل أن يقول : « أم هي من البشر » ولكنه ذكر اسمها الصريح
تلذذاً به .

٥ - أو التبرك به ، كقولنا : « الله الهادي ومحمد هو الشفيح » عند
قول الجاهل :

« هل الله الهادي ومحمد الشفيح ؟ »

٦ - أو التفاؤل مثل : « سَعْدٌ فِي دَارِكَ » .

٧ - أو التطير مثل : « السفاح في دار صديقك » .

٨ - أو التسجيل على السامع أي التحقيق والتثبيت عليه كما يحقق الشيء
بالكتابة حتى لا يجد إلى إنكار السامع سبيلاً . فاذا قيل لأحد : هل سبيت
هذا وأهنت ؟ فيقول : زيد سببته وأهنته (١) .

الثالث : الموصولية ، ويكون ذلك لأسباب منها :

١ - عدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة ، كقولك : « الذي
كان معنا أمس رجل عالم » .

٢ - أو لاستهجان التصريح بالاسم ، أما من جهة تركيبه من حروف يستفح
اجتماعها أو لإشعاره في أصله بمعنى تقع النقرة منه لاستقذاره عرفاً .

٣ - أو زيادة التقرير ، كقوله تعالى : « وَرَأَوْدَتْهُُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ
نَفْسِهِ » (٢) ، فانه مسوق لتزويه يوسف - عليه السلام - عن

(١) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٦، والإيضاح ص ٣٥، وشروح التلخيص ج ١ ص ٢٩٢ .

(٢) يوسف ٢٣ .

الفحشاء ، والمذكور أدل عليه من « امرأة العزيز » وغيره ، والعدول
عن التصريح باب من البلاغة يصر إلى كثير .

٤ - أو التخميم ، كقوله تعالى : « فَغَشِيَهُمْ مِنَ اللَّيْلِ مَا عَشَيْتَهُمْ » (١) ،
وقول أبي نواس :

مضى بها ما مضى من عقلٍ شارها وفي الزجاجة باقٍ يطلب الباقي
٥ - أو تنبيه المخاطب على غلظه كقول الشاعر :

إنَّ الذين ترونتهم إخوانكم يشتق غليل صدهم أن تُصْرَعُوا
٦ - أو للايماء إلى وجه بناء الخبر ، كقوله تعالى : « إنَّ الذين يستكبرون عن
عبادتي سيئذخولون جهنم داخرين » (٢) .

٧ - وربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر كقول الشاعر :
إنَّ الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائه أعزُّ وأطولُ (٣)
أو لشأن غير الخبر كقوله تعالى : « الذين كذبوا شعيباً كانوا
همُ الخاسرين » (٤) فإنه قصد به تعظيم شأن شعيب ، ويحتمل أن يقال
إنه لبناء الخبر عليه فان تكذيبهم شعيباً مناسب لحسرانهم (٥) .

الرابع : الإشارة ، ويؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لأحد أمور ، وذلك :
١ - أن يقصد تميزه لإحضاره في ذهن السامع حساً ، فالإشارة أكمل ما يكون
من التمييز كقول ابن الرومي :
هذا أبو الصقر فرداً في ماسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم

(١) طه ٧٨

(٢) غافر ٦٠ : داخرين : صاخرين :

(٣) سمك : رفع .

(٤) الأعراف ٩٢ :

(٥) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٧ ، والإيضاح ص ٣٥ ، وشروح التلخيص

ج ١ ص ٣٠٢ :

وقول الآخر :

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنا وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا

وقول الآخر :

وإذا تأمل شخصاً ضيف مقبل
أوما إلى الكوماء : هذا طارق
متسربل سربال ليل أغسبر (١)
نحرتني الأعداء إن لم تنحري

٢- أو للقصده أن السامع غي لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس ، كقول
الفرزدق :

أولئك آباءى فجننى بمثلهم إذا جمعتنا يا جسريرُ المجامعُ

٣- أو أن يقصد بيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط كقولك : « هذا
زيد ، وذاك عمرو ، وذاك بشر » .

وربما جعل القرب ذريعة إلى التحقير كقوله تعالى : « وإذا رآك الذين
كفروا إن يتخذونك إلا هزوا . أهذا الذي يدعركم آهنتكم » (٢) ،
وقوله : « وإذا رآوك إن يتخذونك إلا هزوا ، أهذا الذي بعث الله
رسولا ؟ » (٣) ، « وما هذه الحياة الدنيا إلا لهوٌ ولعبٌ » (٤) .

ومنه قول الشاعر :

تقول ودقت نحرها يمينها أبعلى هذا بالرحا المتقاعسُ

أو يقصد بالبعد العناية بتميزه وتعيينه ، كقوله تعالى : « أولئك على هدى
من ربهم وأولئك هم المفلحون » (٥) .

(١) متسربل : لابس السربال وهو القميص :

(٢) الأنبياء ٣٦ :

(٣) الفرقان ٤١ :

(٤) العنكبوت ٦٤ .

(٥) البقرة ٥ .

وربما جعل البعد ذريعة إلى التعظيم كقوله تعالى : « الم . ذلك الكتاب » (١)
ذهاباً إلى أبعد درجته ، وقوله : « وتلك الجنة التي أورثتموها » (٢) .

وقد يجعل ذريعة إلى التحقير كما يقال « ذلك اللعين فعل كذا » .

٤ - أو للتنبيه إذا ذكر قبل المسند إليه مذکور ترهب بأوصاف على أن ما يرد
بعسد اسم الإشارة فالمدكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف .
كقول حاتم الطائي .

وَللهِ صُعُوكُ يُساورُ هَمَّهُ

ويعمضي على الأحداث والدَّهْرُ مُقَدِّمًا

فَتَقِي طَلِبَاتٍ لَا يَرِي الحَمَصَ تَرْحَةً

وَلَا شِبَعَةَ إِنْ نَالَهَا عَدُّ مَغْنَمًا

إِذَا مَا رَأَى يَوْمًا مَكَارِمَ أَعْرَضَتْ

تَيْمَمَ كِبْرَاهُنَ ثُمَّتَ صَمَمًا

تَرَى رُمْحَهُ وَنَيْلِيهِ وَمِجْنَتَهُ

وَإِذَا شَطَبَ عَضْبَ الضَّرِيَّةِ مِخْلَمًا

وَأَحْنَاءَ مَرْجٍ قَاتِرٍ وَجَامِهِ

عَتَادَ أَخِي هَيْجًا وَطِرْفًا مَسُومًا

فَذَلِكَ إِنْ يَهْلِكَ فَحُسْنَى نَسَاؤُهُ

وَإِنْ عَاشَ لَمْ يَقْعُدْ ضَعِيفًا مُدَمَمًا (٣)

(١) البقرة ١-٢ .

(٢) الزخرف ٧٢ .

(٣) يساور : يواكب ويغالب : الحمص : الجوع : الرحة : الشقاء والفقر :
تيمم . : قصد . المجن : الترس . الشطب : طرائق وخطوط في متن السيف :
العضب : القاطع . الضريبة من السيف : حده . الخدم : القاطع . السرج القاتر :
الجيد . الطرف : الجواد الأصيل . الماسوم : المعلم لشهرته .

لقد عدد له خصالا حميدة كالمضاء على الأحداث مقدما والصبر على ألم الجوع والأنفة من أن بعد الشبعة مغنما وتيمم كبرى المكرمات ، والتأهب للحرب بأدواتها ، ثم عقب ذلك بقوله : « فذلك » فأفاد أنه جدير باتصافه بما ذكر من الصفات .

ومنه قوله تعالى : « أولئك على هُدًى من ربهم ، وأولئك هم المفلحون » (١) .

أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح (٢) .

الخامس : التعريف باللام ، والتعريف بالأداة وهي اللام على مذهب ، والألف واللام على مذهب تكون لأحد أمور :

١ - أن يشار به إلى معهود بينك وبين مخاطبك كما إذا قال لك قائل : « جاءني رجل من بلدة كذا » فتقول : ما فعل الرجل ؟ وعليه قوله تعالى : « وليس الذكسر كالأنثى » (٣) ، أى : وليس الذكر الذى طلبت كالأنثى التى وهبت لها كغيرها من جنسها .

٢ - أو يراد به نفس الحقيقة ، مثل : « الماء مبدأ كل حي » ، وقول المعري :
والخيلُ كالماء يُسدى لى ضمائرهُ مع الصفاء ويخفيها مع الكدّر (٤)
السادس : التعريف بالإضافة ، ويكون لأسباب هي :

(١) البقرة ٥ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٨٨ ، والإيضاح ص ٣٨ : وشروح التلخيص ج ١ ص ٣١٣ .

(٣) آل عمران ٣٦ .

(٤) مفتاح العلوم ص ٨٨ ، والإيضاح ص ٤١ ، وشروح التلخيص ج ١ ص ٣٢٠ .

١- أن لا يكون لإحضار المسند إليه في الدهن طريق أخصر من الإضافة
وينبغي أن يقيد بما إذا كان المقام مقام اختصار ، كقول الشاعر :

هوائى مع الركب اليانين مُصْعِدٌ جنيبٌ وجبائى بمكة مؤثِقٌ (١)

٢- أو أن تغنى إضافته عن التفصيل المتعذر أو المرجوح لجهة ، كقول الشاعر :

بنو مطرٍ يوم اللقاء كأنهم أسودٌ لهم في غيل خفان أشبلٌ (٢)
وقول الآخر :

قوى هم قتلوا أميمٌ أحمى فاذا رميتُ يُصيينى سَهْمى

٣- أو لتضمنها تعظيماً لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما . فتعظيم شأن
المضاف كقوله تعالى : « إنَّ عبادى ليس لك عليهم سلطان » (٣) ففيه
تعظيم لشأن العباد بأنهم عباد الله . ومن تعظيم شأن المضاف إليه قولك :
« كتابى من أجلِّ الكتب » ففيه تعظيم لشأن المضاف إليه بانه صاحب
كتاب عظيم .

٤- أو لتضمنها تحقير شأن المضاف أو المضاف إليه أو غيرهما مثل « أبو السارق
جاء » و « أخو محمد سارق » .

• أو لتضمنها الاستهزاء كما في قوله تعالى على لسان فرعون : « إنَّ رسولكم
الذى أرسل إليكم لمجنونٌ » (٤) ، فانَّ إضافة ضمير المسند إليه إلى
المخاطبين ليس على سبيل الاعتراف برسالة موسى - عليه السلام -
ولكن على سبيل الاستهزاء (٥) .

(١) مصعد ، ذاهب بعيد في الأرض . جنيب : منحى ، بعيد ، أو مقدم
يتبعه غيره .

(٢) الغيل : المأسدة . خفان : مأسدة قرب الكوفة .

(٣) الإسراء ٦٥ .

(٤) الشعراء ٢٧ .

(٥) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٩ ، والإيضاح ص ٤٤ ، وشروح التلخيص
ج ١ ص ٣٤٥ .

أما تعريف المسند فلا فائدة السامع إما حكماً على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم له كذلك ، وإما لازم حكم بين أمرين كذلك وقد شرح القزويني هذه الافادة بقوله : « تفسير هذا أنه قد يكون للشيء صفتان التعريف ويكون السامع عالماً باتصافه باحدهما دون الأخرى ، فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعتمد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ ، وتعتمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبراً فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصاف بالثانية كما إذا كان للسامع أخ يُسمى زيداً وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن لا يعرف أنه أخوه وأردت أن تعرفه أنه أخوه فتقول له : « زيد أخوك » سواء عرف أن له أخاً ولم يعرف أن زيداً أخوه أو لم يعرف أن له أخاً أصلاً . وإن عرف أن له أخاً في الجملة وأردت أن تعينه عنده قلت : « أخوك زيد » . أما إذا لم يعرف أن له أخاً أصلاً فلا يقال ذلك لاقتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً ، فظهر الفرق بين قولنا : « زيد أخوك » وقولنا : « أخوك زيد » .

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يُسمى زيداً بعينه واسمه ، وعرف أنه كان من إنسان انطلق ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره فأردت أن تعرفه أن زيداً هو ذلك المنطلق فتقول : « زيد المنطلق » وإن أردت أن تعرف أن ذلك المنطلق هو زيد قلت : « المنطلق زيد » .

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يُسمى زيداً بعينه واسمه ، وهو يعرف معنى جنس المنطلق وأردت أن تعرفه بأن زيداً متصف به فتقول : « زيد المنطلق » وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت : « المنطلق زيد » (١) .

وكان عبد القاهر الجرجاني من أحسن الذين ميزوا بين تعريف المسند وتنكيره (٢) وقد أوضح الفروق بين هاتين الجملتين :

(١) الإيضاح ص ٩٨ - ٩٨ ، وينظر شروح التلخيص ج ٢ ص ٩٣ وما بعدها .

(٢) ينظر دلائل الإعجاز ص ١٣٢ وما بعدها .

١ - زيد منطلق .

٢ - زيد المنطلق .

وقال إن في كل واحد من هذه الأحوال غرضاً خاصاً وفائدة لا تكون في الباقي ، فالعبارة الأولى « زيد منطلق » كان الكلام فيها مع من لم يعلم أن انطلافاً كان لا من « زيد » ولا من « عمرو » فهي تفيده ذلك ابتداءً . والعبارة الثانية « زيد المنطلق » كان الكلام فيها مع من عرف أن انطلافاً كان إما من « زيد » وإما من « عمرو » فهي تعلمه أنه كان من « زيد » دون غيره .

والنكتة هنا هي أن يثبت المتكلم في العبارة الأولى « زيد منطلق » فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان ، ويثبت في الثاني « زيد المنطلق » فعلاً قد علم السامع به أنه كان ولكنه لم يعلمه لـ « زيد » .

ومن الفرق بين الجملتين أنه إذا نكر الخبر جاز أن يؤتى بمبتدأ ثانٍ على أن يشرك بحرف العطف في المعنى الذي أخبر به عن الأول ، وإذا عرّف الخبر - المسند - لم يجوز ؛ ولذلك يقال : « زيد منطلق وعمرو » أي : « وعمرو منطلق أيضاً » ، ولا يصح « زيد المنطلق وعمرو » لأن المعنى مع التعريف على إرادة إثبات انطلاق مخصوص قد كان من واحد ، فإذا أثبت لـ « زيد » لم يصح إثباته لـ « عمرو » . ثم إن كان ذلك الانطلاق من الاثنين وجب الجمع بينهما في الخبر فيقال : « زيد وعمرو هما المنطلقان » لا أن يفرقا فيثبت أولاً لـ « زيد » ثم لـ « عمرو » بعد ذلك . وربما كانت الألف واللام في المسند على معنى الجنس ثم يكون لها في ذلك وجوه :

الأول : قصر جنس المعنى على الخبر للمبالغة مثل « زيد هو الجواد وعمرو هو الشجاع » أي : إنه الكامل إلا أن الكلام خرج في صورة توهم أن الجسود أو الشجاعة لم توجد إلا فيه . ولا يجوز في هذه الحالة العطف عليه للاشراك ، ولو قيل « زيد هو الجواد وعمرو » كان خلتاً من القول .

الثاني : قصر جنس المعنى الذي يفاد بالخبر على الخبر عنه لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير الخبر عنه بل على دعوى أنه لا يوجد

إلا منه ، ولا يكون ذلك إلا إذا قيد المعنى بشئٍ يخصصه ويجعله في حكم نوع برأسه ، وذلك كنعنو أن يقيد بالحال والوقت مثل : « هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا » . وهكذا إذا كان الخبر بمعنى يتعدى ثم اشترط له مفعول مخصوص كقول الأعشى :

هو الواهبُ المائة المصطفىة إماء مخاضاً وإماء عشاراً

فقد جعل الوفاء في الوقت الذي لا يني فيه أحد نوعاً خاصاً من الوفاء ، وكذلك جعلت « هبة المائة من الإبل » نوعاً خاصاً ، أي أن المقصور هو الوفاء في هذا الوقت لا الوفاء مطلقاً ، وأن المقصور هبة المائة من الإبل في إحدى الحالتين – إماء مخاضاً وإماء عشاراً – لاهبها مطلقاً ولا الهبة مطلقاً .

الثالث : أن لا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور كما في الوجهين السابقين وإنما لغير ذلك . كما في قول الخنساء :

إذا قبَّحَ البكاء على قتيلٍ رأيت بكاءك الحسن الجميلاً

لم ترد الشاعرة أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل ولم تقيد الحسن بشئٍ فيتصور أن يقصر على البكاء كما قصر الأعشى « هبة المائة » على الممدوح ، ولكنها أرادت أن تقره في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد ولا يشك فيه شكٌ . ومثله قول حسان :

وإن سنامَ المجد من آل هاشم بنو بنتٍ مخزوم ووالدك العبد

أراد أن يثبت العبودية ثم يجعله ظاهراً الأمر فيها ومعروفاً بها ، ولو قال : « ووالدك عبد » لم يكن قد جعل حاله في العبودية حالة ظاهرة متعارفة . وعلى ذلك قول الآخر :

أسود إذا ما أبدت الحرب نابتها وفي سائر الدهر الغيوت المواطرُ

ولتعريف المسند – الخبر – بالألف واللام نكات أخرى ذكرها عبد القاهر الجرجاني ومن ذلك أن يقال : « هو البطل المحامي وهو المتقى

المرتجى « ولا يقصد بهذه الجملة شيء مما مضى ، فهي لا تشير إلى معنى قد علم المخاطب أنه كان ولم يعلم أنه ممن كان كما في « زيد هو المنطلق » ، ولا تريد قصر معنى عليه على معنى أنه لم يحصل لغيره على الكمال كما في « زيد هو الشجاع » ، ولا أن تدل على أنه ظاهر بهذه الصفة كما في « ووالدك العبد » وإنما تريد أن تقول هذه العبارة للسامع : « هل سمعت بالبطل المحامي؟ وهل حصلت معنى هذه الصفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه؟ فإذا كنت قتلتها علما وتصورتها حقاً تصوره فعليك صاحبك واشتدُدْ به يدك فهو ضالتك وعنده بغيتك » .

ويزداد هذا المعنى ظهوراً بأن تكون الصفة التي يراد الإخبار بها عن المبتدأ مُجرأة على موصوف كقول ابن الرومي :

هو الرجلُ المشروكُ في جُلِّ ماله ولكنه بالمجدِّ والحمدِ مُفردُ
وقول الآخر :

أنا الرجل المدعو عاشقُ ففسره إذا لم تكسارمني صروفُ زمانِي
وفي هذه الدراسة تتضح قدرة عبد القاهر على التحليل وتؤكد أن لاختلاف الصيغ وللتعريف والتأكيد دلالات لم تُعنَّ بها كتب النحو المتأخرة ، ولا نجد لها إلا في كتب البلاغة وفي مقدمتها « دلائل الإعجاز » وكان حقها أن تدرس في كتب النحو لتفهم الأساليب العربية وتعرف المقاصد والأغراض .

التنكير :

للتنكير دلالة غير ما نراه في التعريف ، « وقد يظن ظان أن المعرفة أجلى فهي من النكرة أولى ، ويخفى عليه أن الإبهام في مواطن خليق وأن سلوك الأيضاح ليس بسلوك للطريق خصوصاً في موارد الوعد والوعيد والمدح والذم اللذين من شأنها التشديد . وعلة ذلك أن مطامح الفكر متعددة المصادر بتعدد الموارد ، والنكرة متكررة الأشخاص يتقاذف الذهن من مطالعها إلى مغاربها وينظرها بالبصيرة من منسماها إلى غاربها فيحصل في النفس لها فخامة وتكتسي

منها وسامة . وهذا فيما ليس لمفرده مقدار محصور بخلاف المعرفة فإنه لو اُحد بعينه يثبت الدهن عنده ويسكن إليه « (١) ، فالتنكير يجيء لفائدة يقصر عن إفادتها العكس .

وينكر المسند إليه لأغراض منها :

١ - الأفراد : كقوله تعالى : « وجاء رجلٌ من أقصى المدينة يسعى (٢) » ،
أى : فرد من أشخاص الرجال .

٢ - النوعية : كقوله تعالى : « وعلى أبصارهم غشاوة (٣) » ، أى : نوع من الأغطية ، وهو غطاء التعامى عن آيات الله .

٣ - التعظيم : كقوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة (٤) » ، أى : حياة عظيمة .



٤ - التحقير : كقول الشاعر

له حاجبٌ عن كلِّ شئٍ يشينه

فتنكير « حاجب » الأولى للتعظيم ، وتنكير « حاجب » الثانية للتحقير ،

لأنَّ مقام المدح يقتضى أنَّ الحاجب - أى المانع - عن كلِّ ما يشين - أى

يعيب - الممدوح عظيم ، والحاجب عن المعروف والإحسان ينسلب حقيره

فمن باب أخرى عظيمه ، وذلك لما فى معنى التنكير من الإيماء إلى أنَّ هذا

الأمر لا يعرف لبلوغه الدرجة العليا فى الرفعة أو فى الدقة فمن شأنه أن ينكر

ولا يعرف لكونه لا يدرك .

ومثال التعظيم والتحقير أيضا قول الشاعر :

ولله منى جانبٌ لا أضيعه ولله منى والخلاعة جانبٌ

(١) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ص ١٣٦ .

(٢) القصص ٢٠ .

(٣) البقرة ٧ .

(٤) البقرة ١٧٩ .

٥ - التكثير : بمعنى أن ذلك الشيء كثير حتى أنه لا يحتاج إلى تعريف ، مثل :
« إن له للمالاً » وحمل الزمخشري التكثير في قوله تعالى : « قالوا إن لنا
لأجراً ، (١) عليه .

٦ - التقليل : كقوله تعالى : « ورضواناً من الله أكبر » (٢) أي : رضوان
قليل أكبر .

٧ - وقد يكون التكثير لمازع من التعريف ، كقول الشاعر :

إذا سمنت مهنده يميناً لطول الحمل بدله شملاً
فالشاعر لم يقل « يمينه » تحاشياً من نسبة السامة إلى يمين الممدوح .

٨ - وقد يكون لقصد النكارة والجهل بالمسمى كقوله تعالى : « أو اطرحوه
أرضاً » (٣) ، أي : منكورة مجهولة .

٩ - وقد يكون تنكيره لإخفاء الاسم أو الشيء لسبب من الأسباب كالخوف
عليه أو الخوف منه أو صوتاً له . (٤)

مركز بحوث وتطوير علوم إرسودي

وينكر المسند لأغراض منها :

١ - إرادة إفادة عدم الحصر والعهد : مثل « زيد كاتب وعمرو شاعر » حيث
يُراد إفادة الإخبار بمجرد الكتابة والشعر لا حصر الكتابة في « زيد »
والشعر في « عمرو » ولا أحدهما معهوداً .

(١) الأعراف ١١٣ :

(٢) التوبة ٧٢ .

(٣) يوسف ٩ .

(٤) ينظر مفتاح العلوم ص ٩١ ، والإيضاح ص ٤٥ ، وشروح التلخيص
ج ١ ص ٣٤٧ .

٢ - إرادة التضميم والتعظيم ، كقوله تعالى : « هُدًى للمتقين » (١) ، فالتنكير هنا جاء للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكمالها .

٣ - إرادة التحقير : مثل : « الحاصل لى من هذا المسال شىء » ، أى : حقير (٢) . وفى هذه الأنواع وأمثلتها إيضاح لأسلوب التعريف والتنكير الذى هو فى أدق الأساليب لما فيه من معانٍ تختلف باختلاف تعريفها بإحدى الوسائل أو تنكيرها .



(١) البقرة ٢ :

(٢) ينظر مفتاح العلوم ص ١٠٠ ، والإيضاح ص ٩٧ ، وشروح التلخيص

ج ٢ ص ٩١ •

الذكر والحذف

في كتب النحو حديث عن الذكر والحذف ولكن النحاة يهتمون بالواجب منها ، ويشيرون إلى الجواز إشارة عابرة ، وهو الأولى بالرعاية والاهتمام لأن فيه تنضح الأساليب وتظهر المواهب . وكان علماء البلاغة أحرص من غيرهم على هذه الجوانب فأولوها عناية كبيرة وأوضحوا ما في الذكر والحذف من أغراض :

الذكر : المسند إليه والمسند وغيرهما تذكر في العبارة لسبب من الأسباب ومن أغراض ذكر المسند إليه :

- ١ - أنه الأصل ولا مقتضى للحذف ، فإذا حذف ذهب المعنى .
- ٢ - ضعف التعويل على القرينة ، وذلك إذا ذكر المسند إليه في الكلام وطال عهد السامع به ، أو ذكر معه كلام في شأن غيره مما يوقع في اللبس إن لم يذكر .
- ٣ - التنبيه على غباوة السامع حتى أنه لا يفهم إلا بالتصريح .
- ٤ - زيادة الإيضاح والتقرير : كقوله تعالى : « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون » (١) ، ففي تكرير اسم الإشارة زيادة إيضاح وتقرير لتمييزهم على غيرهم .
- ٥ - إظهار التعظيم بالذكر : مثل : « القهار يصون عباده » لعظم هذا الاسم . أو إظهار الإهانة : مثل : « اللعين إبليس » .
- ٦ - التبرك باسمه : مثل : « محمد رسول الله خير المخلوق » .
- ٧ - الاستلذاذ بذكره : مثل : « الله خالق كل شيء ورازق كل حي » .

(١) البقرة ٥ .

٨ - بسط الكلام حيث يقصد الإصغاء : كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام - : «هي عصا» (١) ، ولذلك زاد على الجواب بقوله : «أتوكأُ عليها» .

وذكر السكاكي أن المسند إليه يذكر ليكون الخبر عام النسبة إلى كل مسند إليه (٢) ، كقول الشاعر :

اللهُ أنجسُ ما طلبتُ به والبرُّ خيرُ حقيبةِ الرحلِ
وقول أبي ذؤيب الهذلي :

النفسُ راغبةٌ إذا رغبَها وإذا نُردَّ إلى قليلٍ تقنَّعُ

ولكن القزويني قال : « وفيه نظر ، لأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف فعموم الخبر وإرادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره وإلا فيكون ذكره واجبا » (٣)

أما ذكر المسند فللأسباب التي تقدمت في المسند إليه كزيادة التقرير ، والتعريض بغباوة السامع ، والاستلذاذ ، والتعظيم ، والإهانة ، وبسط الكلام . أو ليتعين كونه اسما فيستفاد منه الثبوت ، أو كونه فعلا فيستفاد منه التجدد ، أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد (٤) .

الحذف :

الحذف - لغة - الإسقاط ، واصطلاحا إسقاط بعض الكلام أو كله لدليل (٥) والحذف عند البديعيين غير مانراه عند علماء المعاني ، فهو « أن يحذف المتكلم

(١) طه ١٨ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٨٥ .

(٣) الإيضاح ص ٣٤ ، وينظر شروح التلخيص ج ١ ص ٢٨٢ وما بعدها .

(٤) مفتاح العلوم ص ٩٩ ، والإيضاح ص ٨٦ ، وشروح التلخيص ج ٢ ص ١٩٠ .

(٥) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ١٠٢ .

من كلامه حرفاً من حروف الهجاء أو جميع الحروف المهملة بشرط عدم التكلف والتعسف (١) ، وهذا لون من ألوان البديع .

واختلفوا في الحذف هل هو مجاز ؟ ويرى الزركشي أنه « إن أريد بالمجاز استعمال اللفظ في غير موضعه فالمحذوف ليس كذلك لعدم استعماله ، وإن أريد بالمجاز إسناد الفعل إلى غيره - وهو المجاز العقلي - فالحذف كذلك » (٢) .

وكان عبد القاهر قد أبدع في تحليل الجملة وإظهار ما فيها من حذف أو ذكر ، وعقد فصلاً في الحذف قال فيه : « هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فانك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للافادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين . وهذه جملة قد تنكرها حتى تحبر وتدفعها حتى تنظر » (٣) .

ولا يجوز حذف المسند إليه إلا إذا دل عليه دليل من اللفظ أو الحال ، ويرجع حذفه إذا كان مبتدأً للوابع منها :

١ - الاحتراز عن العبث بترك ما لا ضرورة لذكره ، وذلك يكسب الكلام قوةً وجالاً . ويكثر هذا الحذف في جواب الاستفهام كقوله تعالى : « وما أدراك ما هي . نارٌ حاميه » (٤) أي : هي نار حامية . وبعض الفاء المقترنة بالجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط كقوله تعالى : « مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا » (٥) أي : فعمله لنفسه وإساءتها عليها .

(١) خزانة الأدب للحموي ص ٤٣٩ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ١٠٤ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ١١٢ .

(٤) القارعة ١٠-١١ .

(٥) فصلت ٤٦ .

وبعد القول ، كقوله تعالى : « وقالوا : أساطيرُ الأولين اكتتبها
فهي تُملى عليه بُكرةٌ وأصيلاً » (١) أي : قالوا القرآن أساطير .

ومن المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف ، وذلك
حين يبدأ المتكلم بذكر شيء ويقدم بعض أمره ثم يدع الكلام الأول ويستأنف
كلاماً آخر ، وهو حين يفعل ذلك يأتي في أكثر الأمر بنجر من غير مبتدأ (٢)
ومن ذلك قول الشاعر :

وعَلِمْتُ أَنِّي يَوْمَ ذَا كَ مُنَازِلٍ كَتَبْنَا وَنَهَدْنَا
قَوْمٌ إِذَا لَبَسُوا الْحَدِيدَ لَدَا تَنَمَّرُوا حَلَقًا وَقَدَا (٣)

وقول الآخر :

هُمُ حَلَكُوا مِنَ الشَّرَفِ الْمَعْلَى وَمِنْ حَسَبِ الْعَشِيرَةِ حَيْثُ شَاعُوا
بِنَاءِ مَكَارِمٍ وَأَسَاءِ كَلِمَةٍ دَمَاؤُهُمْ مِنَ الْكَلْبِ الشَّفَاءِ
ومنه :

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَخْتُكَ بِرِجْلِ عَدُوِّكَ أَيْدَى لَمْ تَمُنُّ وَإِنْ هِيَ حَلَّتِ
فَتَى غَيْرَ مَحْجُوبِ الْغَنَى عَنْ صَدِيقِهِ وَلَا مَظْهَرِ الشُّكُورِ إِذَا النُّعْلُ زَلَّتِ

ومنه قول جميل بثينة :

وَهَلْ بَثِينَةُ بِاللَّيْسِ قَاضِيَتِي دَيْنِي وَفَاعِلَةٌ خَيْرًا فَأَجْزِيهَا
تَرْنُو بِعَيْنِي مَهَاةٍ أَقْصَدَتْ بِهَا قَلْبِي عَشِيَّةً تَرْمِينِي وَأَرْمِيهَا
هَيْفَاءُ مَقْبَلَةٌ عَجْزَاءُ مَدْبِرَةٌ رِيَا الْعِظَامِ بَلِينِ الْعَيْشِ غَاذِيهَا

(١) الفرقان ٥ .

(٢) ينظر دلائل الإعجاز ص ١١٣ :

(٣) تنمر : تشبه بالنمر : القد : الجلد وتصنع منه الدروع :

وقول الأقيشر في ابن عم له موسر سأله فنعه :

سريعٌ إلى ابن العم يُلطِّمُ وجهَهُ وليس إلى داعي النَّدى سريعٌ
حريصٌ على الدنيا مضيعٌ لدينه وليس لما في بيته بمضيع

قال عبدالقاهر معلقاً على هذه الأبيات : « فتأمل الآن هذه الأبيات كلها واستقرها واحداً واحداً وانظر إلى موقعها في نفسك وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها ثم قلبت النفس عما تجده والطفت النظر فيما تحس به . ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر وأن تخرجه إلى لفظك وتوقعه في سمعك فانك تعلم أن الذي قلت كما قلت ، وأن ربَّ حذف هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد » (١) .

٢ - ضيق المقام عن إطالة الكلام : وذلك للتوجع كقول الشاعر :

قال لي : كيف أنت ؟ قلت عليلٌ سَهَرٌ دائمٌ وحُزْنٌ طويلٌ
أى : أنا عليل .

أو للخوف من فوات الفرصة مثل : « حريق » أى : هذه حريق .

٣ - تيسير الإنكار عند الحاجة : مثاله أن يذكر شخص فتقول « فاسق » ثم تخشى من غائلة ذلك فتنكره ، فلو قلت : « زيد فاسق » لقامت البينة ولم تستطع الإنكار .

٤ - تعجيل المسرة بالمسند : مثل : « أخى » ، أى : هذا أخى .

٥ - تكثير الفائدة : كقوله تعالى : « قال : بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ
أَمْراً فَصَبِّرْ جَمِلاً » (٢) ، أى ، فأمرى صبر جميل ، أو فَصَبِّرْ
صَبْرًا جَمِلاً .

(١) دلائل الإعجاز ص ١١٦ .

(٢) يوسف ١٨ .

وإذا كان المسند إليه فاعلا فإنه يترجح حذفه حينما لا يحقق ذكره غرضا معيناً في الكلام كقوله تعالى : « وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » (١) أى : بمثل ما عاقبكم المعتدى به . أو للمحافظة على السجع في النثر ، وعلى الوزن في الشعر ، أو أن الفاعل معلوم كقوله تعالى : « وخلق الإنسان ضعيفاً » (٢) ، أى خلق الله الإنسان . ويحذف للجهد به ، أو للتحقير ، أو الخوف منه ، أو عليه ، وغير ذلك من الدواعى والأسباب التى يقتضيها المقام (٣) .

ولا يجوز حذف المسند إلا إذا دل عليه دليل ، ويترجح حذفه إذا كان خبراً للدواعى منها :

١ - الاحتراز عن العبث بعدم ذكر ما لا ضرورة لذكره ، إما مع ضيق المقام من وزن أو غيره كقول الشاعر :

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فانى وقيار بها لغريب (٤)

أى : وقيار كذلك
وقول قيس بن الخطيم :

نحن بما عندنا وأنت بما عينك راضٍ والرأى مُخْتَلِفٌ

أى : نحن بما عندنا راضون . وأما بدون التضييق كقوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن يرضوه » (٥) أى : والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك .

(١) النحل ١٢٦ .

(٢) النساء ٢٨ .

(٣) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٤ ، والإيضاح ص ٣١ ، وشروح التلخيص ج ١ ص ٢٧٣ .

(٤) قيار : اسم فرس الشاعر أو جملة .

(٥) التوبة ٦٢ .

ويكثر حذف المسند لهذا السبب إذا كانت الجملة جواباً عن استفهام علم منه الخبر ، مثل : « أبى » جواباً لمن سألك : « من فى الدار ؟ » أو إذا كانت الجملة بعد « إذا » الفجائية مثل : « خرجت فاذا محمد » ويحتمل أن يكون الخبر « بالباب » أو « حاضر » .

أو كانت الجملة معطوفة على جملة اسمية والمبتدأ مشتركاً فى الحكم مثل : « أنت مسافر وأخوك » أى : وأخوك مسافر أيضاً . ومنه قوله تعالى : « أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا » (١) أى : وظلها دائم كذلك .

٢ - تكثير الفائدة : ومنه قوله تعالى : « بَلْ سَوَّيْتُمْ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَمْراً فَصَبِرْ جَمِيلٌ » (٢) فقوله : « فصبر جميل » يحتمل أن يكون من حذف المسند إليه أو المسند ، فاذا حذف المسند إليه كان التقدير : « فأمرى صبر جميل » وإذا حذف المسند كان التقدير : « فصبر جميل أجمل » .

ويرجع حذف المسند إذا كان فعلاً للدواعى التى تقدمت ، ومن ذلك قوله تعالى : « وَلئن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ » (٣) أى : خلقهن الله . (٤)
ولا بدّ لحذف المسند من قرينة تميزه ، والقرينة إما :

١ - سؤال محقق ، أى واقع ، كقوله تعالى : « وَلئن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ » (٥) تقديره : خلقهن الله . والمعنى : يتحقق السؤال ههنا تحققه قبل الجواب لا إنه محقق الوقوع عند نزول الآية لأنّ فعل الشرط مستقبل المعنى ، بل الاقتصار على لفظ الجلالة الكريمة يستدعى تقديم سؤال استغنى به عن ذكر « خلقهن » .

(١) الرعد ٣٥ .

(٢) يوسف ١٨ .

(٣) لقمان ٢٥ :

(٤) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٤ و ص ١٠٨ والإيضاح ص ٨٠ ، وشرح التلخيص ج ٢ ص ٢ وما بعدها .

(٥) لقمان ٢٥ .

٢- أو سؤال مقدر ، أى غير منطوق به كقول الشاعر :

لَيْبِكَ يَزِيدَا ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطْيِحُ الطَّوَائِحُ (١)

فانه لما قال « لبيك يزيد » كأن سائلاً سأله من يبكيه ؟ فقال : ضارعٌ .
أى : يبكيه ضارع . ومنهم من قدر المحذوف « الباكي » فيكون المحذوف
المسند إليه (٢)

ويحذف المفعول به في الجملة وقد قال عبدالقاهر إن الحاجة إلى حذفه
أمس وإن اللطائف فيه أكثر (٣) ، ويكون ذلك لأغراض بلاغية منها :

١- البيان بعد الإبهام : كما في فعل المشيئة إذا لم يكن في تعلقه بمحذوفه
غرابة ، مثل : « لو شئت جئت أو لم أجيء » أى : لو شئت المجيء أو
عدم المجيء . فعند النطق بـ « لو شئت » علم السامع أنك علقتم المشيئة
بشيء فيقع في نفسه أن هنا شيئاً تعلقتم به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون
فاذا قلت : « جئت » أو « لم أجيء » عرف ذلك الشيء . ومنه قوله
تعالى : « فلو شاء لهداكم أجمعين » (٤) ، وقوله : « فان يشأ الله
يخزيتم على قلوبكم » (٥) ، وقوله : « من يشأ الله يضلله » (٦) .
ومنه قول البحرى :

لو شئت عدت بلاد نجد عودة فحللت بين عقيقه وزروده (٧)

(١) المختبط : هو الذى باتى للمعروف من غير وسيلة . الإطاحة : الإذهاب
والإهلاك ، والطوائح : جمع مطيحة على غير القياس كلواقع جمع ملفحة .

(٢) ينظر شرح التلخيص ج ٢ ص ١٣ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ١١٧ .

(٤) الأنعام ١٤٩ .

(٥) الشورى ٢٤ .

(٦) الأنعام ٣٩ .

(٧) العقيق وزرود : موضعان .

ومنه :

ولو شئتُ أن أبكى دماً لبكيتِه عليك ولكن ساحةُ الصَّبْرِ أوسَعُ

٢ - دفع ما يوهم في أول الأمر لإرادة شيء غير المراد : كقول البحرى :
وكم ذُدتَ عني من تحاملِ حادثٍ وسورة أيام حَزَزْنَ إلى العَظْمِ (١)

ولو قال : « حَزَزْنَ اللحم » لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحَزَّ كان في بعض اللحم ولم ينته إلى العظم فترك ذكر اللحم ليبرى السامع من هذا الوهم ويصور في نفسه من أول الأمر أن الحَزَّ مضى في اللحم حتى لم يردده إلا العظم .

٣ - تضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه
كقول البحرى :

قد طلبنا فلم نجدْ لك في السُّؤِّ دَدِ والمَجْدِ والمَكَارِمِ مِثْلاً
أى : قد طلبنا لك مِثْلاً في السُّؤِّ والمَجْدِ والمَكَارِمِ .

٤ - القصد إلى التعميم في المفعول والامتناع أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار : كقوله تعالى : « واللهُ يدعُو إلى دارِ السَّلَامِ » (٢) ، أى : يدعُو كل أحد .

٥ - رعاية الفاصلة : كقوله تعالى : « والضحى . والليل إذا سجا . ما ودَّعك ربُّك وما قلى » (٣) ، أى : وما قلاك .

٦ - استهجان ذكره : ومنه ما روى عن عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت : « ما رأيت منه ولا رأى منى » ، تعنى العورة .

٧ - الاختصار : كقوله تعالى : « أَرِنِي أَنْظُرُ إِلَيْكَ (٤) » ، أى : أَرِنِي ذَاتَكَ (٥) .

(١) سورة الأيام : شدتها وصولتها .

(٢) يونس ٢٥ :

(٣) الضحى ١-٣ :

(٤) الأعراف ١٤٣ :

(٥) ينظر دلائل الإعجاز ص ١١٨ ، ونهاية الإيجاز ص ١٣٩ ، ومفتاح العلوم

ص ١٠٩ ، والإيضاح ص ١٠٥ ، وشروح التلخيص ج ص ١٣١ :

التقديم والتأخير

وهذا الباب تبارى فيه الأساليب وتظهر المواهب والقدرات ، وهو دلالة على التمكن في الفصاحة وحسن التصرف في الكلام ووضع الوضع الذي يقتضيه المعنى . يقول الزركشي : « هو أحد أساليب البلاغة ، فأمهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام وانقياده لهم ، وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق » (١)

واختلفوا في عده من المجاز ، فهم من عده منه لأن تقديم ما رتبته التأخير كالمفعول وتأخير ما رتبته التقديم كالفاعل ، نقل كل واحد منها عن رتبته وحقه . وقال الزركشي : « والصحيح أنه ليس منه ، فإن المجاز نقل ما وضع له إلى ما لم يوضع » (٢)



والمعاني لها في التقديم خمسة أحوال :

الأولى : تقدم العلة على معلولها عند القائلين بها كتقدم الكون على الكائنية والعلم على العالمية .

الثانية : التقدم بالذات ، كتقدم الواحد على الاثنين ، على معنى أن الوحدة لا يمكن تحقق الاثنينية إلا بعد سبقها .

الثالثة : التقدم بالشرف كتقدم الأنبياء على الأتباع والعلماء على الجهال .

الرابعة : التقدم بالمكان كتقدم الإمام على المأموم وتقدم من يقرب إلى الحائط دون من تأخر عنه .

الخامسة : التقدم بالزمان ، كتقدم الشيخ على الشباب والأب على

الابن . (٣)

(١) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٢٣٣ .

(٢) البرهان ج ٣ ص ٢٣٣ ، وينظر الفوائد ص ٨٢ .

(٣) الطراز ج ٢ ص ٥٦ .

وهذه المعاني ثابتة معروفة عقلاً ، ولذلك لا يقع فيها تفاوت أو تفرق في التعبير .

وتقديم الشيء على وجهين :

الأول : تقديم على نية التأخير ، وذلك في كل شيء أقر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قُدمَ على المبتدأ ، والمفعول إذا قدم على الفاعل . والتقديم لا يخرج الخبر أو المفعول عما كانا عليه قبل التقديم .

الثاني : تقديم لأعلى نية التأخير ، ولكن على أن ينقل الشيء عن حكم إلى حكم ويجعل بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه ، وذلك أن يعمد إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له فيقدم هذا تارة على ذاك وأخرى ذاك على هذا . ومثاله : « زيد المنطلق » و « المنطلق زيد » فالتقديم والتأخير يؤثران في معنى الجملة ، لأن ما يقدم هو المبتدأ أو المسند إليه وما يؤخر هو الخبر أو المسند ، وكذلك « ضربت محمداً » و « محمد ضربته » ف « محمد » في الجملة الأولى مفعول به ، وفي الثانية « مبتدأ » . وهذا يختلف عن النوع الأول الذي لا يتغير فيه حكم المتقدم أو المتأخر ، ففي « منطلق زيد » و « زيد منطلق » ظل « زيد » مسنداً إليه و « منطلق » مسنداً ، وفي « ضرب زيد عمراً » و « ضرب عمراً زيداً » بقى « زيد » مسنداً إليه - فاعلاً - و « عمرو » مفعولاً به . (١)

وباب التقديم والتأخير واسع لأنه يشمل كثيراً من أجزاء الكلام ، فالمسند إليه يقدم لأغراض بلاغية منها :

١ - أنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه كتقديم الفاعل على المفعول ، والمبتدأ على الخبر ، وصاحب الحال عليها .

(١) ينظر تفصيل ذلك في دلائل الإعجاز ص ٨٣ وما بعدها .

٢ - أن يتمكن الخبير في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقاً إليه ، كقول المعري :

والذي حارت البرية فيه حيوانٌ مُستحدثٌ من جمادٍ

٣ - أن يقصد تعجيل المسرة إن كان في ذكر المسند إليه تفاؤل مثل : « سعد في دارك » أو المساءة إن كان فيه ما يتطير به مثل « السفاح في دار صديقك » .

٤ - إيهام أن المسند إليه لا يزول عن الخاطر مثل : « الله ربي » .

٥ - إيهام التلذذ بذكره ، كقول الشاعر :

بالله يا ظبّياتِ القاعِ قلنَ لنا ليلايَ منكنَّ أم ليسلى من البشْرِ

٦ - تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي إن ولى حرف النفي مثل : « ما أنا قلت هذا » ، وقول المتنبي :

وما أنا أسقمتُ جسمي به ولا أنا أضرمتُ في القلب نارا

٧ - تقوية الحكم وتقريره : كقوله تعالى : « والذين هم بربهم لا يشركون » (١) ومما يدخل في هذا الحكم تقديم « مثل » و « غير » ، وقد قال عبدالقاهر : ومما يرى تقديم الاسم فيه كاللازم « مثل » و « غير » في نحو قوله :

مِثْلُكَ يثني المزنَ عن صَوْبه ويستردُّ الدمعَ عن غَرْبه

وكذلك حكم « غير » إذا سلك به هذا المسلك « (٢) ، ومنه قول المتنبي :

غيري بأكثر هذا الناس ينخدع إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا

وقال القزويني : « واستعمال « مثل » و « غير » هكذا مركزوز في الطباع

وإذا تصفحت الكلام وجدتها يقدمان أبدأ على الفعل إذا نُحى بهما نحو ما ذكرناه

(١) المؤمنون ٥٩ .

(٢) دلائل الإصجاز ، ص ١٠٦ .

ولا يستقيم المعنى فيها إذا لم يقدم . والسرف في ذلك أن تقديمها يفيد تقوى الحكم (١) .

٨ - إفاضة العموم : مثل : « كل إنسان لم يقم » فيقدم ليفيد نفي القيام عن كل واحد من الناس . (٢)

ويقدم المسند لأغراض منها :

١ - تخصيص المسند بالمسند إليه : كقوله تعالى : « ولله ملكُ السماواتِ والأرضِ » (٣) وقوله : « لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ » . (٤)

٢ - التنبيه من أول الأمر على أنه خبر لانعت ، كقول حسان بن ثابت يمدح النبي - صلى الله عليه وسلم - :

له هممٌ لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجلُّ من الدهر
له راحةٌ لو أن معشارَ جودها على البرِّ كان البرُّ أندى من البحر

٣ - التفاؤل بتقديم ما يسر : مثل : « عليه من الرحمن ما يستحقه » .

٤ - التشويق إلى ذكر المسند إليه : كقول محمد بن وهيب :

ثلاثة تُشرقُ الدنيا ببهجتها شمسُ الضحى وأبو إسحق والقمر
وقول المعري :

وكالنارِ الحياةُ فمن رماد أواخرها ، وأولها دُخانُ (٥)

(١) الإيضاح ، ص ٦٤ .

(٢) ينظر مفتاح العلوم ، ص ٩٣ ، والإيضاح ص ٥٢ ، وشروح التلخيص ج ١ ، ص ٣٨٩ :

(٣) آل عمران ١٨٩ .

(٤) الكافرون ٦ .

(٥) مفتاح العلوم ، ص ١٠٥ ، والإيضاح ص ١٠١ ، وشرح التلخيص ج ٢ ، ص ١٠٩ .

ومن التقديم : تعلقات الفعل عليه كالمفعول والجار والمجرور
والحال ، ويكون ذلك لأغراض منها :

- ١ - الاختصاص : كقوله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » (١)
- ٢ - الاهتمام بالمتقدم : كقوله تعالى : « قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ أْبْغَىٰ رَبًّا وَهُوَ رَبُّ
كُلِّ شَيْءٍ » (٢)
- ٣ - التبرك : مثل « قرآنا قرأت » .
- ٤ - ضرورة الشعر ، وهو كثير لا يحصره حد .
- ٥ - رعاية الفاصلة : كقوله تعالى : « فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ . وَأَمَّا السَّائِلَ
فَلَا تَنْهَرْ » (٣) وهذه الأغراض كثيرة ، وقد ذكر الزمخشري أن التقديم
هذه الأنواع للاختصاص ، غير أن ابن الأثير يرجع ذلك إلى وجهين :

الأول : الاختصاص ، كقوله تعالى : « قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَنِي
أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ . وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ
أَشْرَكْتَ لَيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ . بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ
وَكَُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ » (٤) فإنه إنما قيل « بل الله فاعبد » ولم يقل « بل اعبد
الله » لأنه إذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيره ، ولو قال « بل
اعبد » لجاز إيقاع الفعل على أى مفعول شاء .

الثاني : يختص بنظم الكلام ، كقوله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ »
وقد ذكر الزمخشري في تفسيره أن التقديم في هذا الموضع قصد به الاختصاص
وليس كذلك فإنه لم يقدم المفعول فيه على الفعل للاختصاص ، وإنما قدم

(١) الفاتحة ٥ .

(٢) الإنعام ١٦٤ .

(٣) الضحى ٩-١٠ .

(٤) الزمر ٦٤-٦٦ .

لمكان نظم الكلام، لأنه لو قال : نعبدك ونستعينك لم يكن له من الحسن ما لقوله : إياك نعبد وإياك نستعين . ألا ترى أنه تقدم قوله تعالى : الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين « (١) ، فجاء بعد ذلك قوله : « إياك نعبد وإياك نستعين » وذلك لمراعاة حسن النظام السجعي الذي هو على حرف النون ، ولو قال « نعبدك ونستعينك » لذهبت تلك الطلاوة وزال ذلك الحسن ، وهذا غير خاف على أحد من الناس فضلاً عن أرباب علم البيان « (٢) .

وهناك أنواع كثيرة من التقديم لا ترجع إلى المسند إليه والمسند ولا إلى متعلقات الفعل عليه وإنما ترجع إلى أمور كثيرة ، بعضها الزركشي (٣) في أنواع التقديم والتأخير ، وقسمها إلى ما قدم والمعنى عليه ، وما قدم والنية به التأخير ، والقسم الأول واسع فسيح ومقتضياته كثيرة ذكر منها خمسة وعشرين لونا ، وأهمها :

- ١ - السبق : كقوله تعالى : « ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى » (٤) .
- ٢ - الذات : كقوله تعالى : « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ، ولا خمسة إلا هو سادسهم » (٥) .
- ٣ - العلة والسببية : كقوله تعالى : « إياك نعبد وإياك نستعين » (٦) لأن العبادة سبب حصول الإعانة .
- ٤ - المرتبة : كقوله تعالى : « غفور رحيم » (٧) ، لأن المغفرة سلامة والرحمة غنيمة ، والسلامة مطلوبة قبل الغنيمة .

(١) الفاتحة ٢-٤ .

(٢) المثل السائر ج ٢ ص ٣٩ ، وينظر الطراز ج ٢ ص ٦٦ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٢٣٩ .

(٤) الأحزاب ٧ .

(٥) المجادلة ٧ .

(٦) الفاتحة ٥ .

(٧) البقرة ١٢٣ . وآيات كثيرة .

- ٥ - التعظيم : كقوله تعالى : « وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ » (١) .
- ٦ - الغلبة والكثرة : كقوله تعالى : « فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ، وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْذُنَ اللَّهِ » (٢)
- ٧ - الاهتمام عند المخاطب : كقوله تعالى : « فَحَيِّتُوا بِأَحْسَنِّ مَا أُورِدُوهَا » (٣)
- ٨ - مراعاة الافراد : كقوله تعالى : « الْمَالُ وَالْبَنُونَ » (٤) ، فان المفرد سابق على الجمع .
- ٩ - قصد الترتيب .
- ١٠ - خفة اللفظ .
- ١١ - رعاية الفاصلة : كقوله تعالى : « خُلِّتْ لَهُمْ فَغَلُّوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلَّوهُ » (٥) .

وهذه الأنواع التي ذكرها الزركشي لم يتطرق لها البلاغيون إلا من خلال الجملة ، ولذلك كانت دراساتهم لها قاصرة ، أما الذين عنوا بأسلوب القرآن الكريم فقد تجاوزوا هذه المرحلة ونظروا إلى التقديم والتأخير نظرة أوسع وأكثر عمقاً فجاءت مادتهم أغزر ودراساتهم أخصب ، ولا يكاد يستثنى من ذلك إلا عبدالقاهر الذي أبدع في تحليل الأساليب البلاغية ، ونقل النحو من الإعراب والبناء إلى المعاني التي تحتلها العبارات ، وكانت نظريته في «النظم» من أحسن ما عرف النقد القديم .

(١) النساء ٦٩ .

(٢) فاطر ٣٢ .

(٣) النساء ٨٦ .

(٤) الكهف ٤٦ .

(٥) الحاقة ٣٠-٣١ .

ومن أمثلة تحليله للتقديم والتأخير قوله في النكرة إذا قدمت على الفعل أو قدم الفعل عليها : « إذا قلت : « أجدك رجل ؟ » فأنت تريد أن تسأله : هل كان مجيء من أحد من الرجال إليه . فان قدمت الاسم فقلت : « أجدك رجلاً ؟ » فأنت تسأله على جنس ما جاءه رجل هو أم امرأة ؟ ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنه قد أتاه آت ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي ، فسبيلك في ذلك سبيلك إذا أردت أن تعرف عين الآتي فقلت : « أزيد جارك أم عمرو ؟ » ولا يجوز تقديم الاسم في المسألة الأولى ، لأن تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل ، والسؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه أو عن جنسه ولا ثالث . وإذا كان كذلك كان محالاً أن تقدم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس لأنه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق من حيث لا يبي بعد الجنس إلا العين . والنكرة لا تدل على عين شيء فيسأل بها عنه . فان قلت : « أجدك رجلاً طويلاً جارك أم قصير ؟ » كان السؤال عن أن الجاني من جنس طوال الرجال أم قصارهم ؟ فان وصفت النكرة بالجملة فقلت : أجدك كنت عرفته من قبل أعطاك هذا أم رجل لم تعرفه ؟ كان السؤال عن المعطى أكان ممن عرفه قبل أم كان إنساناً لم تتقدم منه معرفة .

وإذا قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في الاستفهام فابتن الخبر عليه فاذا قلت : « أجدك رجلاً » لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجل لا امرأة ، ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آت . فان لم ترد ذلك كان الواجب أن تقول : « أجدك رجلاً » فتقدم الفعل (١) .

وهذه قيمة التقديم والتأخير في اللغة العربية ، وليس من العبث أن يشغل البلاغيون - وعلى رأسهم عبدالقاهر - أنفسهم بهذه المسألة أو غيرها من المسائل الأخرى المتصلة بالأساليب لولا أن لكل تعبير معناه ، ولكل وضع هدفه ومغزاه . وفي ذلك اتساع في القول وقدرة على التعبير .

(١) دلائل الإعجاز ص ١٠٩-١١٠ .

القصر

تعريفه :

القَصْرُ - في اللغة - الحبس ، قال تعالى : « حُورٌ مقصوراتٌ في الخيام » (١) أى : محبوسة فيها . وأما معناه في الاصطلاح فهو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص . وذلك كتخصيص المبتدأ بالخبر بطريق النفي في قوله تعالى : « وما الحياةُ الدنيا إلاّ متاعُ الغرُورِ » (٢) ، وتخصيص الخبر بالمبتدأ مثل : « ما شاعر إلاّ المتنبى » .

طرفاه :

وللقصر طرفان :

- ١ - المقصور ، وهو الشيء المخصص .
- ٢ - المقصور عليه ، وهو الشيء المخصص به .

ففي الآية السابقة « وما الحياةُ الدنيا إلاّ متاعُ الغرُورِ » خصصنا الغرور بمتاع الدنيا ، وفي « لا يعلم الغيب إلاّ الله » خصصنا علم الغيب بالله تعالى . فـ « الحياة الدنيا » مقصور عليه ، و « الغرور » مقصور ، و « علم الغيب » مقصور ولفظ الجلالة مقصور عليه .

ويقع القصرين :

- ١ - المبتدأ والخبر : كقوله تعالى : « وما مُحَمَّدٌ إلاّ رسولٌ قد خَلَّسَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ » (٣) . و « ما أديب إلاّ عليٌّ » .
- ٢ - بين الفعل والفاعل مثل : « لا ينجح إلاّ محمدٌ » ، و « ما قام إلاّ أنا » .

(١) الرحمن ٧٢ .

(٢) الحديد ٢٠ .

(٣) آل عمران ١٤٤ .

٣ - بين الفاعل والمنعول مثل : « ما شاهد خالدٌ إلاَّ الحديقةَ » ، في قصر
الفاعل على المنعول ، أما قصر المنعول على الفاعل فمثل : « ما شاهدَ
الحديقةَ إلاَّ خالدٌ » .

٤ - بين المفعولين مثل : ما أعطيت محمدًا إلاَّ كتاباً في قصر المفعول الأول
على الثاني ، أما قصر المفعول الثاني على الأول فمثل « ما أعطيت كتاباً
إلاَّ محمدًا » .

٥ - بين الحال وصاحبها ، مثل : « ما جاء راكضاً إلاَّ محمدٌ » في قصر الحال
على صاحبها ، أما قصر صاحب الحال عليها فمثل : « ما جاء محمدٌ إلاَّ راكضاً »
ومثل ذلك كل متعلقات الفعل ، فإن القصر يجري فيها ما عدا اثنين :

الأول : المصدر المؤكد ، فلا يقع القصر بينه وبين الفعل ولذلك
لا يجوز أن نقول : « ما ضربتُ إلاَّ ضرباً » ، وأما قوله تعالى : « إنَّ
نظنُّنَّ إلاَّ ظناً » (١) فتقديره : ظناً ضعيفاً .

الثاني : المفعول معه ، فإنه لا يجيء بعد « إلا » ، ولذلك لا يقال : « ما
سیرتُ إلاَّ والحائط » .
أنواعه :

وينقسم القصر بحسب الحقيقة والإضافة إلى :

١ - قصر حقيقي : وهو أن يختص المقصور بالمقصور عليه بحسب الحقيقة
لا يتعداه إلى غيره أصلاً ، كقوله تعالى : « إنَّما يتذكَّرُ أولو الألباب » (٢)
فالتذكُّر صفة لا تتجاوز إلى غيرهم من سائر الناس في الحقيقة والواقع .
ومنه : « ما خاتم الأنبياء والرسل إلاَّ محمدٌ » فخاتم الأنبياء والرسل وهو
المقصور يختص بمحمد - صلى الله عليه وسلم - وهو المقصور عليه
لا يتجاوزه إلى غيره .

(١) الجاثية ٣٢ .

(٢) الرعد ١٩ .

٢- قصر إضافي : وهو غير الحقيقي وذلك بأن يكون القصر فيه بالإضافة إلى شيء مخصوص لا إلى جميع ما عدا المقصور عليه . ومنه قوله تعالى : « وما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » (١) ، ف « محمد » مقصور على الرسالة بالإضافة إلى شيء آخر ، وليس المقصود أن الرسالة مختصة به وحده . ومنه قولنا : « ما محمد إلا كاتبٌ » فليس المقصود أن محمداً مقصور على الكتابة وحدهما بحيث لا يتعداهما إلى شيء آخر ، لأن الحقيقة والواقع خلاف ذلك ، وإنما المقصود أنه مقصور على الكتابة بالإضافة إلى شيء آخر معين كالشعر أو الرسم أو غيرها .

وينقسم القصر باعتبار طرفيه : المقصور والمقصور عليه إلى :

١- قصر موصوف على صفة : كقوله تعالى : « ما نعبدُهم إِلَّا ليقربونا إلى الله زُلًى » (٢) ، فقد قصرت العبادة على التقريب قصر موصوف على صفة .

٢- قصر صفة على موصوف : مثل : « ما في الدار إِلَّا محمدٌ » فقد قصر الوجود في الدار على محمد « قصر صفة على موصوف .

والمراد بالصفة في أسلوب القصر الصفة المعنوية لا النعت الذي يذكره النحاة ، لأن الاستثناء لا يقع بين الصفة والموصوف .

وينقسم القصر بحسب الحقيقة والادعاء إلى :

١- قصر حقيقي على سبيل الحقيقة .

٢- قصر إضافي على سبيل الحقيقة .

وهذا النوعان هما اللذان يُقصدان عند إطلاق القصر الحقيقي والقصر الإضافي كما سبق .

(١) آل عمران ١٤٤ .

(٢) الزمر .

٣ - قصر حقيقى على سبيل الادعاء والمبالغة : ومثال قصر الصفة لى
الموصوف : « لا شاعر فى العرب إلا المتنبي » إذا كان هناك فى العالم
شعراء غير المتنبي ولكن لا نريد الاعتراف بهم بمبالغة فى إضفاء الشاعرية
على المتنبي .

ومثال قصر الموصوف على الصفة : « ما حاتم إلا جواد » أى أن حاتمًا
لا يتصف بغير الجود من الصفات بمبالغة فى كمال الجود فيه .

٤ - قصر إضافى على سبيل الادعاء والمبالغة : ومثال قصر الصفة على
الموصوف : « ما عالم إلا محمد » وذلك إذا أريد قصر العلم على محمد
بالنسبة إلى خالد إذا كان عالماً أيضاً .

ومثال قصر الموصوف على الصفة : « ما محمد إلا كاتب » إذا قصر
« محمد » على الكتابة بالنسبة إلى صفة الشعر أو الرسم ، ويراد بذلك انتفاء
صفة الشعر أو الرسم منه .

وينقسم القصر الإضافى فقط بحسب حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام :

١ - قصر أفراد : وذلك إذا اعتقد المخاطب الشركة فى الحكم بين المقصور
عليه وغيره .

٢ - قصر قلب : وذلك إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذى يثبت بالقصر .

٣ - قصر تعيين : وذلك إذا كان المخاطب متردداً فى الحكم بين المقصور
عليه وغيره .

فاذا قيل فى قصر الصفة على الموصوف : « الأديب محمد لا خالد » وكان
المخاطب يعتقد اشتراك محمد وخالد فى صفة الأدب كان القصر قصر أفراد .

وإذا كان المخاطب يعتقد غير ذلك كان القصر قصر قلب .

وإذا كان المخاطب متردداً لا يدرى أيها الأديب كان القصر قصر تعيين .

وإذا قيل فى قصر الموصوف على الصفة : « ما محمد إلا مدرس » وكان
المخاطب يعتقد اتصاف محمد بمهنة التدريس والإدارة كان القصر قصر أفراد .

وإذا كان المخاطب يعتقد اتصاف محمد بالتدريس لا بالادارة كان القصر
قصر قلب .

وإذا كان المخاطب متردداً لا يدري أى الصفتين هي صفة محمد كان القصر
قصر تعيين .

ولا يجرى هذا التقسيم في القصر الحقيقي ، لأن القصر في ذلك النوع
قصر بالنسبة إلى ما عدا المقصور عليه على الإطلاق فلا يمكن أن يتصور في
الشركة أو العكس أو التردد على ما نراه في القصر الإضافي الذي يجرى فيه
القصر بالنسبة إلى شيء محدود .

شروطه :

وشروط قصر الموصوف على الصفة إفراداً عدم تنافي الصفتين حتى
تكون المنفية في قولنا : « ما زيد إلا شاعر » كونه كاتباً ، لا كونه
مُفحماً لا يقول الشعر ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعها .

وشرط قصره قلباً محقق تنافيا حتى تكون المنفية في قولنا « ما زيد إلا »
قائم « كونه قاعداً أو جالساً ، لا كونه أسود أو أبيض ، ليكون إثباتها
مشعراً بانتفاء غيرها .

وقصر التعيين أعم ، لأن اعتقاد كون الشيء موصوفاً بأحد أمرين معينين
على الإطلاق لا يقتضى جواز اتصافه بهما معاً ولا امتناعه . وبهذا علم أن كل
ما يصلح أن يكون مثالا لقصر الأفراد أو قصر القلب يصلح أن يكون مثالا
لقصر التعيين من غير عكس .

طرقه :

أهم طرق القصر أربعة :

١ - النفي والاستثناء : ويكون المقصور عليه في هذه الطريق بعد أداة
الاستثناء ، كقوله تعالى : « وما محمد إلا رسول قد خلت من

قَبْلِهِ الرُّسُلُ» (١) ، وقوله : «وما أنزلَ الرحمنُ من شيءٍ إن أنتم إلا تكذِبُونَ» (٢) أى : لستم فى دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعى إذا ادعى بل أنتم عندنا كاذبون فيها .

ومنه : « ما محمدٌ إلا شاعرٌ » ووجه القصر فيه أنه متى قيل : « ما محمدٌ » توجه النبی إلى صفته لآذاته لأن أنفُس اللوات يمتنع نفيها وإنما تنفى صفاتها ، وحيث لانزاع فى طوله وقصره وما شاكل ذلك وإنما النزاع فى كونه شاعراً أو كاتباً تناولها النبی ، فاذا قيل : « إلا شاعرٌ » جاز القصر . وتسنعمل « غير » فى القصر استعمال « إلا » .

٢- إنما : ويكون المقصور عليه مؤخرًا وجوبًا ، ومنه قوله تعالى : « إنما يخشى الله من عباده العلماء » (٣) .

ومنه قول قيس بن الرقيات :

إنما مُصْعَبٌ شِهَابٌ من الله تَحَلَّتْ عن وَجْهِهِ الظُّلْمَاءُ
والدليل على أنها تفيد القصر أمور :

الأول : كونها متضمنة معنى « ما » و « إلا » ، لقول المفسرين فى قوله تعالى : « إنما حرّم عليكم الميتة والدم » (٤) - بالنصب - معناه « ما حرّم عليكم إلا الميتة » .

الثانى : لقول النحاة إن « إنما » لإثبات ما يذكر بعدها ونفى ما سواه .

الثالث : لصحة انفصال الضمير معها مثل : « إنما يضرب أنا » ، أى : « ما يضرب إلا أنا » .

(١) آل عمران ١٤٤ .

(٢) يس ١٥ .

(٣) فاطر ٢٨ .

(٤) البقرة ١٧٣ .

ومن ذلك قول الفرزدق :

أنا الذائدُ الحامى الذمارَ وإنما يدافعُ عن أحسابهم أنا أو مثلى

وقول عمرو بن معد يكرب :

قد عَلِمَتْ سلمى وجاراتها ما قطّر الفارسَ إلا أنا (١)

٣- العطف بـ «لا» أو «لكن» أو «بل» : فإن كان العطف بـ «لا» كان المقصور عليه مقابلاً لما بعدها ، وإن كان العطف بـ «لكن» و «بل» كان المقصور عليه ما بعدهما .

ومثال قصر الموصوف على الصفة إفراداً : « محمدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ » ، أو « ما محمدٌ كاتبٌ بل شاعرٌ » .

ومثال قصر الموصوف على الصفة قلباً : « محمدٌ قائمٌ لا قاعدٌ » ، أو « ما محمدٌ قاعدٌ بل قائمٌ » .

ومثال قصر الصفة على الموصوف إفراداً أو قلباً بحسب المقام : « محمدٌ قائمٌ لا خالدٌ » ، أو « ما خالدٌ قائماً بل زيدٌ » .

٤- تقديم ما حقه التأخير : وهنا يكون المقصور عليه هو المقدم . فن قصر الموصوف على الصفة إفراداً « شاعرٌ هو » لمن يعتقد شاعراً أو كاتباً . ومن قصر الموصوف على الصفة قلباً : « قائمٌ هو » لمن يعتقد قاعداً .

ومثال قصر الصفة على الموصوف إفراداً : « أنا كفيت مهمتك » بمعنى وحدي لمن يعتقد أنك وغيرك كفيتهما مهمته .

ومثال قصر الصفة على الموصوف قلباً : « أنا كفيت مهمتك » بمعنى لا غيري لمن يعتقد أن غيرك كفى مهمه دونك .

(١) قطر : صرع .

وهذه الطرق الأربعة تختلف من وجوه :

الأول : أن دلالة الثلاثة الأولى بالوضع دون الرابع .

الثاني : أن الأصل في العطف أن يدل على المثبت والمنق جميعاً بالنص فلا يترك ذلك إلا كراهة الإطناب في مقام الاختصاص كما إذا قيل « محمد يعلم النحو والصرف والعروض والقوافي » أو « محمد يعلم النحو ، وخالد وبكر وعمرو » فتقول فيها « محمد يعلم النحو لا غير » وفي معناه « ليس إلا » أي لا غير النحو ولا غير محمد .

وأما الثلاثة الباقية فتدل بالنص على المثبت دون المنق .

الثالث : أن النقي لا يجمع الأول لأن شرط المنق ؛ « لا » أن لا يكون منفياً قبلها بغيرها ويجمع الآخرين فيقال : « إنما زيد كاتب لا شاعر » و « هو يأتيني لا محمد » .

الرابع : أن أصل النقي والاستثناء أن يكون ما استعمل له مما يجمله مخاطباً وينكره كقولك لصاحب وقد رأيت شبحاً من بعيد « ما هو إلا محمد » إذا وجدته يعتقد غير محمد ويصر على الإنكار ، وعليه قوله تعالى : « وما من إله إلا الله » (١) .

وهناك طرق أخرى للقصر غير أن البلاغيين لم يتفقوا عليها كل الاتفاق ولذلك تظل الوجوه الأربعة عمدة هذا الأسلوب (٢)

(١) آل عمران ٦٢ :

(٢) ينظر مفتاح العلوم ص ١٣٨ ، والإيضاح ص ١١٨ ، وشروح

التلخيص ج ٢ ص ١٦٦ .

الفصل الرابع الفصل والوصل

قيل للفارسي : ما البلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الوصل .

وذهب كثير من بلاغي العرب إلى ما ذهب إليه الفارسي ، وعدوا الفصل والوصل فنا عظيماً ، صعب المسلك ، دقيق المأخذ لا يحيط علماً بكنهه إلا من أوتي في فهم كلام العرب طبعاً سليماً ، ورزق في إدراك أسرارها ذوقاً صحيحاً . ولذلك قصر بعضهم البلاغة على معرفته ، ولكن آخرين كالقزويني قال : « وما قصرها عليه لأن الأمر كذلك ، وإنما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموضه وأن أحداً لا يكمل فيه إلا كمال في سائر فنونها ، فوجب الاعتناء بتحقيقه على أبلغ وجه في البيان » (١) .

والوصل عطف بعض الجمل على البعض والفصل تركه ، ولذلك نرى أن يبحث هذا الموضوع بعد بحث الجملة لارتباطه بها ، ولأنه يخص الجمل ومعانيها حينها تفصل أو تربط لامشاركة الثاني للأول في الإعراب وحده . قال العلوي : « ولنا نريد بتلك الأسرار واللطائف ما يكون متعلقاً بعلوم الإعراب من كون الأحرف العاطفة تلحق المعطوف في الإعراب ، ... بل نريد أمراً أخص من ذلك وأغوص على تحصيل الأسرار الغريبة واللطائف العجيبة » (٢) .

تكلم الجاحظ (٣) وغيره من أوائل النقاد على الفصل والوصل ، ووقف عنده أبو هلال العسكري وقفة طويلة وذكر أقوالاً كثيرة تدل على أهمية هذا

(١) الإيضاح ص ١٤٧ .

(٢) الطراز ج ٢ ص ٣٣ .

(٣) بنظر البيان والتبيين ج ١ ص ٨٨ .

الموضوع من ذلك أن المأمون قال لبعضهم : من أبلغ الناس ؟ فقال : من قرب الأمر البعيد المتناول ، والصعب الدرك بالألفاظ اليسيرة .

قال : ما عدل سهمك عن الغرض ، ولكن البليغ من كان كلامه في مقدار حاجته ، ولا يجيل الفكرة في اختلاس ما صعب عليه من الألفاظ ، ولا يكره المعاني على إنزالها في غير منازلها ، ولا يعتمد الغريب الوحشي ، ولا الساقط السوقي ، فان البلاغة إذا اعزتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كاللآلى بلا نظام . (١)

وبحث أبو هلال في هذا الفصل ، ما يتصل بفصول القصيدة ومقاطعها ، وهم يعنون بالفصول والمقاطع أواخر الأبيات التي تقابل مطالعها وابتدائها وتطرق إلى فواصل كتاب الله . وقال إن من حسن المقطع جودة الفاصلة وحسن موقعها وتمكنها في موضعها ، وذلك على ثلاثة أضرب :

الأول : أن يضيق على الشاعر موضع القافية فيأتي بلفظ قليل الحروف فيتم به البيت كقول زهير :
وأعلم ما في اليوم والأمس قبله
ولكنني عن علم ما في غد عمي

وقول النابغة الذبياني :

كالأقحوان غداة غب سمانه
جفت أعاليه وأسفله ندى (٢)

وقوله :

لا مرحباً بغدٍ ولا أهلاً به
أفدّ الترحلُ غير أن ركابنا
إن كان تفريق الأحبة في غد
لما تنزل برحالنا وكان قد

(١) كتاب الصناعتين ص ٤٣٨ .

(٢) غب سمانه : المطر ..

الثاني : أن يضيق به المكان أيضاً ويعجز عن إيراد كلمة سالمة تحتاج إلى إعراب ليتم بها البيت ، فيأتي بكلمة معتلة لا تحتاج إلى الإعراب فيتممه به ، مثل قول زهير :

صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو وأقفر من سلمى التعانيق فالثقل (١)
ثم قال :

وقد كنت من سلمى سنينا ثمانياً على صبيرٍ أمرٍ ما يمر وما يحلو (٢)

الثالث : أن تكون الفاصلة لائقة بما تقدمها من أفاظ الجزء من الرسالة أو البيت من الشعر ، وتكون مستقرة في قرارها و متمكنة في موضعها حتى لا يسد مسدها غيرها وإن لم تكن قصيرة قليلة الحروف كقوله تعالى : « وإنه هو أضحك وأبكى . وإنه هو أمات وأحيا . وإنه خلَقَ الزوجين الذكر والأنثى » (٣) وقوله : « وللآخرةُ خَيْرٌ لك من الأولى . وسوف يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَرْضِي » (٤) . فـ « أبكى » مع « أضحك » و « أحيا » مع « أمات » و « الأنثى » مع « الذكر » و « الأولى » مع « الآخرة » و « الرضا » مع « العطية » في نهاية الجودة وغاية حسن الموقع .

ومن الشعر قول الخطيئة :

هُمُ القوم الذين إذا أَلَمَّتْ من الأيام مظلمة أضواءوا

وقول أبي نواس :

إذا امتحن الدنيا لبيبٌ تكشَفَتْ له عن عدو في ثيابِ صديق

و « الصديق » هنا جيد الموقع ، لأن معنى البيت يقتضيه ، وهو محتاج إليه .

(١) التعانيق والثقل : وادبان .

(٢) صبر أمر : منتهاه .

(٣) النجم ٤٣-٤٥ .

(٤) الضحى ٤-٥ .

ودراسة أبي هلال وغيره من البلاغيين والنقاد لهذا الموضوع تختلف عن دراسة البلاغيين المتأخرين ، ولذلك لا نجد في دراساتهم ما تطرق إليه أبو هلال ولعل عبدالقاهر الجرجاني كان من أوائل الذين بحثوه بحثاً مفصلاً يقوم على التقسيم والتحديد والتعليل والتحليل وربطه بباب العطف عندما ربط البلاغة بمعاني النحو وجعل النظم توخياً له . وقد أجمل مواضع الفصل والوصل بقوله : « إنَّ الجمل على ثلاثة أضرب :

١ - جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد فلا يكون فيها العطف ألبة لشبه العطف فيها - لو عطفت - بعطف الشيء على نفسه .

٢ - وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه فيكون حقها العطف .

٣ - وجملة ليست في شيء من الحالين ، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء فلا يكون إياه ولا مشاركاً له في معنى بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله لعدم التعلق بينه وبينه رأساً ، وحق هذا ترك العطف ألبة .

فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية ، أو الانفصال إلى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حالين ، فاعرفه (١) ، وعلى هذا الأساس وضع عبدالقاهر أصول بحث الفصل والوصل ، وقوانينه ، وذكر الأمثلة الكثيرة . وجاء علماء البلاغة فاختصروا بحوثه وبوبوها ، وكان محيديهم أدق ضبطاً وقواعدهم أكثر تقييداً . وكان السكاكي من أشهر الذين اتبعوه ولكنه لم يوضح الموضوع ولم يبحثه بحثاً جيداً ،

(١) دلائل الإصباح ص ١٨٧ :

وانصرف إلى الكلام على الجامع وأنواعه ، واستفاد الخطيب القزويني من الرجلين فكانه بحثه للفصل والوصل يجمع بين تحديد القاعدة والشرح والتعليل أي بين طريقي عبد القاهر والسكاكي . ثم جاء شراح التلخيص فأولوا هذا الموضوع عناية كبيرة وانتهى إلى صورته الأخيرة التي نجدها في كتب البلاغة .

مواضع الفصل :

يجب الفصل في خمسة مواضع :

الأول : أن يكون بين الجملتين اتحاد تام وهو « كمال الاتصال » ،
وذلك :

١ - أن تكون الجملة الثانية مؤكدة للأولى ، والمقتضى للتأكيد دفع توهم التجوز والغلط وهو قسمان :

أحدهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى ، كقوله تعالى : « ألم . ذلك الكتاب لا ريب فيه » (١) ، فإن « وزان » لا ريب فيه « وزان نفسه في « جاءني محمد نفسه » .

وقوله : « كأن لم يسمعها ، كأن في أذنيه وقرأ » (٢) ، فالثاني مقرر لما أفاده الأول .

وثانيها : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظي من متبوعه في اتحاد المعنى ، كقوله تعالى : « ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين » (٣) فإن « هدى للمتقين » معناه : أنه في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها حتى كأنه هداية محضة .

(١) البقرة ١-٢ .

(٢) لقمان ٧ . الوقر : الثقل في الإذن .

(٣) البقرة ٢ .

ومن أمثلة كون الجملة الثانية توكيداً للأولى قول المتنبي :

وما الدهر إلا من رواة قصائدي إذا قلت شعراً أصبح الدهر منشداً

فالجملة « إذا قلت ... » توكيد للأولى ، لأن معنى الجملتين واحد .

ومنه قول الشاعر :

يَهْوَى الثناء مبرزٌ ومقصرٌ حبُّ الثناء طبيعةُ الإنسانِ

فالجملة « حب الثناء ... » توكيد للأولى ، لأن معنى الجملتين واحد .

٢ - أن تكون الجملة الثانية بدلا من الأولى ، والمقتضى للإبدال كون الأولى

غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لنكتة

ككونه مطلوباً في نفسه أو فظيها أو عجبياً أو لطيفاً ، وهو ضربان :

أحدهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض (١) من متبوعه ،

كقوله تعالى : « أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين . وجنات

وعيون » (٢) فإنه مسوق للتنبيه على نعم الله تعالى عند المخاطبين ، وقوله :

« أمدكم بأنعام وبنين . وجنات وعيون » أوفى بتأديته مما قبله لدلالته عليها

بالتفصيل من غير إحالة على علمهم مع كونهم معاندين ، والإمداد بما ذكر

من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما يعلمون ، ويحتمل الاستئناف .

وثانيها : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال (٣) من متبوعه

كقوله تعالى : « اتبعوا المرسلين . اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم

مُهتدون » (٤) فإن المراد به حمل المخاطبين على اتباع الرسل ، وقوله :

(١) بدل البعض : هو بدل الجزء من كله قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً

للنصف أو أكثر منه . مثل : « جاء الطلاب ربعمهم أو نصفهم أو ثلثهم » .

(٢) الشعراء ١٣٢-١٣٤ .

(٣) بدل الاشتمال : هو بدل الشيء مما يشتمل عليه على شرط أن لا يكون جزءاً

منه . مثل : « نفعني المعلم علمه » و « أعجبت خالداً شجاعته » .

(٤) يس ٢٠-٢١ .

« اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مَهْتَدُونَ » أوفى بتأدية ذلك ، لأنَّ معناه :
لا تخسرون معهم شيئاً من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينظم لكم خير الدنيا
وخير الآخرة .

ومنه قول الشاعر :

أقولُ له ارحلْ لا تُقيمَنَّ عندنا وإلاَّ فكنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمًا

وقد فصل « لا تقيمَنَّ » عن « ارحلْ » لقصد البذل ، لأنَّ المقصود من
كلامه هذا كمال إظهار الكراهة لاقامته بسبب خلاف سره العلني ، وقوله :
« لا تقيمَنَّ عندنا » أوفى بتأدية هذا المقصود من قوله « ارحلْ » لدلالته عليه
بالمطابقة مع التأكيد .

٣- أن تكون الثانية بياناً للأولى ، وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان من
متبوعه في إفادة الإيضاح ، والمقتضى للتبيين أن يكون في الأولى نوع
خفاء مع اقتضاء المقام إزالته ، كقوله تعالى : « فَوَسَّوْا لِلَّهِ الشَّيْطَانَ ،
قال : يا آدَمُ هل أدُلُّكَ على شجرة الخلدِ ومُلْكٍ لا يَبْلَى ؟ » (١) ،
فصل جملة « قال » عما قبلها لكونها تفسيراً له وتبييناً .

ومنه قول المعري :

الناسُ للناسِ من بدوٍ ومن حَصْرٍ بعضٌ لبعضٍ وإن لم يشعروا خدماً
فالجملة الثانية « بعض لبعض ... » إيضاح للأولى « الناس للناس ... »
وهي بيان لها .

الثاني : أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع ، وذلك :

١- أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنى ، كقول الشاعر :

وقال رائدُهُم : ارسُوا نزاوِلها فكلُّ حَتْفِ امرئٍ يَسْجُرِي بِمَقْدَارِ

(١) طه ١٢٠ .

فالجملـة الأولى « ارسوا » إنشاء لفظاً ومعنى ، و « نزاولها » خبر لفظاً ومعنى ، لأن الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة للحرب أى : « ارسوا السفينة نزاول الحرب » .

أو معنى لا لفظاً ، مثل : « مات فلان ، رحمه الله » فالجملـة الأولى خبرية لفظاً والثانية إنشائية معنى لا لفظاً ، لأن لفظ الفعل خبر لا أمر .

٢ - أن لا يكون بين الجملتين جامع أو مناسبة ، بل تكون كل جملة مستقلة بنفسها مثل : « الليل رهيب . أقبل محمد » ، ولا صلة بين الجملتين ، ولذلك ترك العطف بينهما لكمال الانقطاع .

الثالث : أن تكون الجملة الثانية جواباً عن سؤال يفهم من الجملة الأولى فتنزل منزلته ويسمى هذا « شبه كمال الاتصال » أو « الاستئناف » والاستئناف ثلاثة أضرب ، لأن السؤال الذى تضمنته الجملة الأولى إما عن :

١ - سبب الحكم فيها مطلقاً ، كقول الشاعر :
قال لى : كيف أنت ؟ قلت عليل سهرٌ دائمٌ ، وحزنٌ طويلٌ
أى : ما بالك عليلًا ؟ أو ما سبب عللك سهرٌ دائمٌ
وقول الآخر :

وقد غرَضْتُ من الدنيا فهل زَمِنى معط حياقي لغير بعد ما غرَضنا (١)
جرَّبتُ دهرى وأهليه فما تركت لى التجاربُ فى ود امرى غرَضًا

أى : لم تقول هذا ؟ وما الذى اقتضاك أن تطوى عن الحياة إلى هذا الحد ، أى تعرض عنها .

٢ - أو عن سبب خاص له كقوله تعالى : « وما أبرئ نفسي ، إن النفس لأمارة بالسوء » (٢) .

كأنه قيل : هل النفس أمارة بالسوء ؟ فقيل : إن النفس لأمارة بالسوء .

(١) غرض : ضجر ومل . الفر : من لا تجر به له .

(٢) يوسف ٥٣ .

٣- أو عن غير هذين النوعين ، كقوله تعالى : « قالوا : سلاماً ، قال : سلامٌ » (١) ، كأنه قيل : فإذا قال إبراهيم عليه السلام ؟ فقيل : قال سلام .

ومنه قول الشاعر :

زَعَمَ العواذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا ، وَلَكِنْ غَمْرَتِي لَا تَنْجِلِي (٢)

لما حكى عن العواذِلِ أَنَّهُمْ قالوا : هو في غمرة ، وكان ذلك مما يحرك السامع لأنَّ يسأله فيقول : فما قولك في ذلك وما جوابك عنه ؟ أخرج الكلام مخرجه إذا كان ذلك قد قيل له وصار كأنه قال : أقول صدقوا أنا كما قالوا ولكن لا مطمع لهم في فلاحى ، ولو قال : « زعم العواذِلِ أَنَّنِي فِي غمرة وصدقوا » لكان يكون لم يصح في نفسه أنه مسؤول وأنَّ كلامه كلام مجيب (٣) .



ومنه قول الوليد بن يزيد

عَرَفْتُ الْمَنْزِلَ الْحَسْبَى عِفاً مِنْ بَعْدِ أَحْوالِ
عِفاهُ كُلِّ حَنَّانٍ عَسُوفٍ الْوَيْلَ هَطَّالٍ (٤)

فانه لما قال : « عفا » وكان العفاء مما لا يحصل للمنزل بنفسه كان مظنة أن يسأل عن الفاعل .

ومثله قول المتنبي :

وما عَقَّتَ الرِّياحُ له محسلاً عِفاهُ مَنْ حِدا بهم وساقا

فانه لما نبي الفعل الموجود عن الرياح ، كان مظنة أن يسأل عن الفاعل .

(١) هود ٦٩ .

(٢) الغمرة : الشدة .

(٣) ينظر دلائل الإعجاز ص ١٨٢ .

(٤) عفاه : عماه . حنان : مصوت ، والمقصود الرعد المصاحب للمطر .

عسوف : شديد . الويل : المطر الشديد .

وقد يحذف صدر الاستثناف لقيام قرينة ، كقوله تعالى : « يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رَجَالٌ لَا تُلْهِيمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعًا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ » (١) فيمن قرأ « يُسَبِّحُ » مبنياً للمفعول - للمجهول - كأنه قيل : من يسبحه ؟ فقيل : رجال .

وقد يحذف الاستثناف كله ويقام ما يدل عليه مقامه ، كقول الشاعر :

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قَرِيشٌ لَمْ يَلْفُ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلا فٌ (٢)

حذف الجواب الذي هو : كذبتُم في زعمكم ، وأقام مقامه « لَمْ يَلْفُ » وليس لكم إلف « مقامه لدلالته عليه . ويجوز أن يقدر قوله : « لَمْ يَلْفُ ... » جواباً لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كأنه لما قال المتكلم : « كذبتُم » قالوا : « لم كذبنا ؟ » فقال : « لَمْ يَلْفُ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلا فٌ » فيكون في البيت استثنافان .

وقد يحذف ولا يقام شيء مقامه ، كقوله تعالى : « نِعِمَّ الْعَبْدُ » (٣) أي : أيوب ، أو هو لدلالة ما قبل الآية وما بعدها عليه (٤) .

الرابع : أن يكون بين الجملتين « شبه كمال الانقطاع » ، وذلك بأن تكون الجملة الثانية بمنزلة المنقطة عن الأولى وينبغي هنا الفصل لأن عطفها عليها يوهم لعطفها على غيره ، ويسمى هذا الفصل « قطعاً » . ومنه قول الشاعر :

وتظنُّ سلمى أنني أبغى بها بدلاً ، أراها في الضلال تهم

لم يعطف « أراها » على « تظن » لثلاثتهم السامع أنه معطوف على « أبغى » لقربه منه ، مع أنه ليس بمراد ، ويحتمل الاستثناف .

(١) النور ٣٦-٣٧ .

(٢) الإلف والإيلاف : العهد .

(٣) ص ٤٤ .

(٤) تبدأ الآية ٤١ بقوله تعالى : « واذكر عبدنا أيوب ... » .

الخامس : أن تكون الجملتان متوسطتين بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع مع قيام المانع من الوصل كأن يكون للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ، كقوله تعالى : « وإذا خَلُّوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون . الله يستهزى بهم » (١) . فجملة « الله يستهزى بهم » لا يصح عطفها على جملة « قالوا ... » لكلا يلزم من ذلك اختصاص استهزاء الله بهم بوقت خلوهم إلى شياطينهم . والواقع أن استهزاء الله بهم غير مقيد بوقت من الأوقات . ولا يصح أن تعطف جملة « الله يستهزى بهم » على جملة « إنا معكم » لكلا يلزم أن تكون من مقول المنافقين مع أنها من مقول الله تعالى .

مواضع الوصل :

يجب الوصل في ثلاثة مواضع :

الأول : أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع مع الإيهام ، وذلك بأن تكون إحداهما خبرية والأخرى إنشائية ولو فصلت لأوهم الفصل خلاف المقصود . ومنه قول البلغاء : « لا ، وأيدك الله » ، ومثل : « لا ، ولطف الله » و « لا ، وحفظك الله » *تفسير ابن كثير*

الثاني : أن تكون الجملتان متفتحتين خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى كقوله تعالى : « إن الأبرارَ لني نعيم . وإن الفجارَ لني جحيم » (٢) ، وقوله : « يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ » (٣) ، وقوله : « يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ » (٤) . وقوله : « وَكُلُّوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا » (٥) أو أن تكونا متفتحتين خبراً وإنشاء معنى لا لفظاً كقوله تعالى : « وإذا أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل ، لا تعبدون إلا الله ، وبالوالدين

(١) البقرة ١٤-١٥ .

(٢) الانفطار ١٣-١٤ .

(٣) الروم ١٩ .

(٤) النساء ١٤٢ .

(٥) الأعراف ٢١ .

إحسانا ، وذى القربى واليتامى والمساكين ، وقولوا للناس حسنا » (١) ،
عطف قوله « قولوا » على قوله « لاتعبدون » لأنه بمعنى : لاتعبدوا .

الثالث : أن يكون للجملة الأولى محل من الإعراب وقصد إشرارك الجملة
الثانية لها في الحكم الإعرابي ، وهذا كعطف المفرد على المفرد ، لأن الجملة
لا يكون لها محل من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد . وينبغي هنا أن
تكون مناسبة بين الجملتين كقوله تعالى : « يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ
وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ
الْغَفُورُ » (٢) وقوله : « وَاللَّهُ يَتَّقِيضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ » (٣) .
ولذلك عيب على أبي تمام :

لا والذي هو عالم أن النوى صبرٌ ، وأن أبا الحسين كريمٌ

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين - محمد بن الهيثم - ومرارة النوى ،
ولاتعلق لأحدهما بالآخر .

ومن إشرارك الجملة الثانية بالأولى في الحكم الإعرابي قول المتنبي :

وللسر منى موضع لا يناله نديمٌ ولا يفضى إليه شرابٌ

فجملة « لا يناله نديم » صفة « موضع » ولذلك جاز أن يعطف عليها
جملة « ولا يفضى إليه شراب » .

وذكر عبد القاهر الجرجاني لونا من الوصل (٤) ، وهو أن يؤتى بالجملة
فلا يعطف على ما يليها ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف
جملة أو جملتان ، مثال ذلك قول المتنبي :

تَوَلَّوْا بَغْتَةً فَكَانَ بَيْنَنَا تَهَيَّبَنِي فَفَاجَأَنِي اغْتِيَالَا

فَكَانَ مَسِيرُ عَيْسِهِمْ ذَمِيَالَا وَسِيرُ الدَّمْعِ إِثْرُهُمْ أَنْهَالَا

(١) البقرة ٨٣ .

(٢) سبأ ٢ .

(٣) البقرة ٢٤٥ .

(٤) ينظر دلائل الإعجاز ص ١٨٨ :

قوله : « فكان مسير عيسهم » معطوف على « تولوا بغتة » دون ما يليه من قوله : « ففاجأني » ، لأننا إن عطفناه على هذا الذي يليه أفسدنا المعنى من حيث إنه يدخل في معنى « كأن » وذلك يؤدي إلى أن لا يكون « مسير عيسهم » حقيقة ويكون متوهماً كما كان تهيب الين كذلك ، وهذا أصل كبير . والسبب في ذلك أن الجملة المتوسطة بين هذه المعطوفة أخيراً وبين المعطوف عليها الأولى ترتبط في معناها بتلك الأولى كالذي ترى أن قوله « فكان بيناً تهيبي » مرتبط بقوله « تولوا بغتة » وذلك أن الثانية مسبب والأولى سبب . ألا ترى أن المعنى « تولوا بغتة فتوهمت أن بيناً تهيبي » ولا شك أن هذا التوهم كان بسبب أن كان التولى بغتة ، وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد ، وكانت منزلتها منها منزلة المفعول والظرف ومآثر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لا يمكن إفراده على الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته .

ثم قال : « وههنا شيء آخر دقيق ، وهو أنك إذا نظرت إلى قوله : « فكان مسير عيسهم ذميلاً » وجدته لم يعطف هو وحده على ما عطف عليه ولكن تجد العطف قد تناول جملة البيت مربوطاً آخره بأوله ، ألا ترى أن الغرض من هذا الكلام أن يجعل توليهم بغتة وعلى الوجه الذي توهم من أجله أن الين تهيبه مستدعيًا بكاءه وموجباً أن ينهمل دمه فلم يعنه أن يذكر ذملان العيسى إلاً ليذكر هملان الدمع وأن يوفق بينهما ، وكذلك الحكم في الأول . فنحن وإن كنا قلنا إن العطف على « تولوا بغتة » فإنا لانعني أن العطف عليه وحده مقطوعاً عما بعده بل العطف عليه مضموماً إليه ما بعده إلى آخره ، وإنما أردنا بقولنا : إن العطف عليه ، أن نعلمك أنه الأصل والقاعدة وأن نصرّفك عن أن تطرحه وتجعل العطف على ما يلي هذا الذي تعطفه فتزعم أن قوله « فكان مسير عيسهم » معطوف على « فاجأني » فتقع في الخطأ كالذي أريناك فأمر العطف إذن موضوع على أنك تعطف تارة جملة على جملة وتعمد أخرى إلى جملتين أو جمل فتعطف بعضاً على بعض ثم تعطف مجموع هذى على مجموع تلك (١) .

اقتران الجملة الحالية بالواو :

ويتصل بالفصل والوصل اقتران الجملة الحالية بالواو وعدم اقترانها بها وقد ألحقه البلاغيون بهذا المبحث ، وعقد له الرازي وعبدالقاهر والسكاكي والقزويني فصولاً (١) في كتبهم وألحقوه بباب الفصل والوصل . ولكن دراسة عبدالقاهر كانت أعمق هذه الدراسات ولذلك فسيكون تلخيصها هنا شرحاً للموضوع وتبياناً له .

تجىء الحال تارة مع الواو وأخرى بغير الواو ، وفي تمييز ما يقتضيه الواو مما لا يقتضيه صعوبة والقول في ذلك :

١ - أن الجملة إذا كانت من مبتدأ وخبر فالغالب عليها أن تجىء مع الواو ، مثل : « جاء محمد وعمرو أمامه » . ومنه قول امرئ القيس :

أَيَقْتَلْنِي وَالْمَشْرِقِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَعْوَالِ

ومثال خلوها من الواو قولهم « كلمته فوه إلى في » و « رجع عوداً على بدته » .

٢ - إن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال لم يصلح بغير الواو ، مثل : « جاء محمد وهو راكب » .

٣ - إن كان الخبر في الجملة من المبتدأ والخبر ظرفاً ثم كان قد قدم على المبتدأ ، مثل : « عليه معطف » كثر فيها أن تجىء بغير واو . ومنه قول بشار :

إِذَا أَنْكَرْتَنِي بِلَدَةٍ أَوْ نَسَكَّرْتَنِيهَا خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَى سَوَادٍ

٤ - وإن كانت الجملة من فعل وفاعل والفعل مضارع مثبت غير مني لم يكذبىء بالواو مثل : « جاء محمد يسعى أخوه بين يديه » أو « جاء محمد

(١) ينظر نهاية الإيجاز ص ١٣٧ ، ودلائل الإعجاز ص ١٥٦ ، ومفتاح العلوم ص ١٣١ ، والإيضاح ١٦٥ .

يسعى « ، وعليه التزيل والكلام ، ومثاله قوله تعالى : « ولا تَمُنُّنُ
تَسْتَكْثِرُ » (١) ، وقوله : « وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى . الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ
يَتَزَكَّى » (٢) وقوله : « وَيَدْرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِم يَعْمَهُونَ » (٣) .

٥ - فان دخل حرف نفي على المضارع تغير الحكم فجاء بالواو وبرز كما
كثيراً ، كقول مسكين الدارمي :

أَكْسَبَتْهُ الْوَرَقُ الْبَيْضُ أَبَا ولقد كان ولا يُدْعَى لأب

وقول مالك بن ربيع و كان جنى جنابة فطلبه مصعب بن الزبير :

أَتَانِي مُصْعَبٌ وَهَنُ بَيْنَهُ فَأَيْنَ أَحِيدُ عَنْهُمْ لَا أَحِيدُ
أَقَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَمَا يُنْتَهِنِي الْوَعِيدُ (٤)

وقول الشاعر :

مَضُّوا لَا يَرِيدُونَ الرُّوْحَ وَغَالَتْهُمُ من الدهر أسبابُ جَرَبَيْنَ عَلَى قَدَرٍ



وقول أعشى همدان :

أَتَيْنَا أَصْبَهَانَ فَهَزَلْتَنِي بِرُوحِهِمْ وَكُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ فِي نَعِيمٍ
وَكَانَ سَفَاهَةً مِنِّي وَجَهْلًا مَسِيرِي لَا أُسِيرُ إِلَى حَمِيمٍ

ففي المثالين الأولين اقترنت بالواو ، وفي المثالين الأخيرين لم تقترن .

٦ - ومما يجي بالواو وغير الواو الماضي ، وهو لا يقع حالا إلا مع « قد »
مظهرة أو مقدره مثل : « أَتَانِي وَقَدْ جَهَدَهُ السَّيْرُ » . ومثال ما جاء بغير
واو :

فَأَبَوْا بِالرَّمَاكِ مَكْسَرَاتٍ وَأَبْنَا بِالسُّيُوفِ قَدَانِحَاتِنَا

(١) المدثر ٦ .

(٢) الليل ١٧-١٨ هـ .

(٣) الأعراف ١٨٦ .

(٤) أي جعلوا من دمي قوداً ، وهي اللبنة .

محسنات الوصل :

من محسنات الوصل تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية ، وتناسب الجملتين الفعليتين في المضي والمضارعة ، وفي الإطلاق والتقييد ، ولا يُعدّل عن ذلك إلاّ لغرض أو لمانع ، كما إذا أُريد بإحداهما التجدد وبالأخرى الثبوت مثل : « قام محمد وعمرو قاعداً » إذا أُريد أن قيام محمد متجدد وتعود عمرو ثابت مستمر . أو أن يُراد حكاية الحال الماضية واستحضار الصورة في الدهن كقوله تعالى : « فَمَرِيقًا كَذَّابِمٌ وَمَرِيقًا تَقْتُلُونَ » (١) .

أو أن يُراد الإطلاق في إحداها والتقييد في الأخرى كقوله تعالى : « وقالوا لولا أنزّلَ عليه مَلَكٌ ، ولو أنزّلنا مَلَكًا لَقُضِيَ الأَمْرُ » (٢) ، والجملة الأولى مطلقة ، والثانية مقيدة ، لأنّ الشرط مقيد للجواب (٣) .

الفصل والوصل في المفردات :

لم يتعرض البلاغيون إلاّ للجمل حينما ترتبط أو تنفصل ، أمّا المفردات فلم يتعرضوا لها ، ولعل السبب وضح هذه المسألة أو أن الحكم يُعلم من الجملتين .

وكان عبد القاهر الجرجاني قد اتخذ من الحديث عن عطف المفردات سيلاً للحديث عن عطف الجمل ، ولكنه لم يعقد لهذا القسم دراسة لأنّه مما يتحدث عنه النحاة ولا يقع فيه الإشكال (٤) . وأشار السكاكي إلى أنّ الفصل والوصل بين الجمل هو الأصل في هذا الفن (٥) ،

(١) البقرة ٨٧ .

(٢) الأنعام ٨ .

(٣) ينظر مفتاح العلوم ص ١٣١ ، والإيضاح ص ١٦٥ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ١٠٩ .

(٤) دلائل الإعجاز ص ١٧١ وما بعدها .

(٥) مفتاح العلوم ص ١٢٠ .

وظن الخطيب القزويني أن غير ذلك متروك ولذلك عرف هذا الأسلوب بقوله : « الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه » (١) ، وعلى ذلك سار شارح تلخيصه غير أن العصام يعقب على كلام التفتازاني بقوله : « وعبارته بأن الفصل والوصل مختصان اصطلاحاً بالجمل والمقتضيات لها جارية في المفردات أيضاً . فلا ينبغي التخصيص اصطلاحاً ونحن نفهم من عبارة المفتاح عدم اختصاصها بها ، وإنما هو الأصل في الجمل حيث قال : « تمييز موضع العطف عن غير موضعه في الجمل هو الأصل في هذا الفن » (٢) . « واحفظها في المفردات أيضاً لئلا يكون بمعزل عن البلاغة ، وكيف يظن أن عطف الجمل التي هي أخبار المبتدأ ، أو أحوال لصاحب ، أو صفات لمنعوت ، وتركه مبنيات على أحوال دون ما في المفردات » (٣) .

ولعل بهاء الدين السبكي شارح تلخيص القزويني ، كان من أحسن الذين تعرضوا لهذا البحث ، وقيل إن الأصل في المفرد فصله مما قبله ، لأن ما قبله (٤) :

- ١ - إما عامل فيه مثل « زيد قائم » فلا يعطف المعمول على عامله .
 - ٢ - أو معمول فلا يعطف العامل على معموله .
 - ٣ - أو كلاهما معمول والفعل يطلبها طلباً واحداً فلا يمكن عطفه لأنه يلزم قطع العامل عن الثاني مثل : « علمت زيدا قائماً » .
- وإذا اجتمع مفردان وأمكن من جهة الصناعة عطف أحدهما على الآخر فإن كان بينهما جامع ثم الوصل وإلا كان الفصل هو الأساس .
- وسار بهاء الدين السبكي في بحث هذا النوع على منهجه في الجمل ، وهو أقسام :

(١) الإيضاح ص ١٤٧ .
 (٢) هذه عبارة السكاكي في المفتاح ص ١٢٠ .
 (٣) الشرح الأطول ج ٢ ص ٢ .
 (٤) عروس الأفراح ، شروح التلخيص ج ٣ ص ١١٣ وما بعدها :

الأول : أن يكون بين المفردين كمال الانقطاع بلا إيهام غير المراد مثل « زيد عالم قائم » فانه لا جامع بين هذين الخبرين ولذلك يفصلان ، ومثل ذلك الأعداد واحد أثنان ثلاثة أربعة ... ، وحروف الهجاء ألف باء ... ففى مثل هذه الحالة يجب الفصل .

الثانى : أن يكون بينها كمال الانقطاع وفى الفصل إيهام غير المراد مثل : « ظننت زيدا ضاربا وعالما » فيجب العطف إذ لو لم يعطف لتوهم أن « عالما » « معمول » لا « ضاربا » .

الثالث : كمال الاتصال بأن يكون تأكيداً معنوياً ، أو لفظياً ، أو عطف بيان ، أو نعنا ، أو بدلا نحو « جاء زيد نفسه » و « جاء زيد أبو عبدالله » و « جاء زيد القاسم » فلا يعطف شىء من ذلك .

أو يكون فى معنى واحد من هذه الأمور كما فى عطف الجمل أو فصلها أو أن يكونا بمنزلة خبر واحد ، مثل : « هذا حلو حامض » إذا جعلناهما خبرين .

الرابع : شبه كمال الانقطاع بأن يكون للمفرد الأول حكم لا يقصد إعطاؤه للثانى نحو « زيد مجيب إن قصد صالح » إذا أريد الإخبار بأنه صالح مطلقا فان عطف « صالح » على « مجيب » يوهم أنه صالح إن قصد ، لأن الشرط فى أحد المتعاطفين شرط فى الآخر بخلاف الشرط فى واحد من خبرى المبتدأ . وتارة يكون عطفه على المفرد قبله يوهم عطفه على غيره مثل « كان زيد ضاربا عمرا قائما » فلو قيل : « وقائما » لأوهم أنه معطوف على « عمرو » المفعول .

الخامس : شبه كمال الاتصال ، مثل « زيد غضبان ناقص الحظ » كأنه سائلا سأل : لم غضب ؟ .

السادس : أن يكون بينها التوسط من كمال الانقطاع و كمال الاتصال مثل « زيد معطى مانع » على أن يكونا خبرين ، فإذا أريد جعل الثانى صفة تعين الوصل .

أما العطف بين الجمل والمفردات ، فقد جَوَزَ أكثر النحاة عطف الفعل على الاسم وعطف الاسم على الفعل إذا كان كل منهما في تقدير الآخر . وقال السهيلي يحسن عطف الفعل على الاسم إذا كان اسم فاعل ، ويقبح عطف الاسم على الفعل . وقال إنَّ مثل « مررت برجل يقوم قاعد » ممتنع إلا على وجه . وجَوَزَه الزجاج كعطف الفعل على الاسم ، والأكثر على الجسواز (١) . قال تعالى : « صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ » (٢) وقال : « فَاثْرُنَّ بِهِ نَقْعًا » (٣) .



مركز تحقيقات کتب و پژوهش های اسلامی

(١) عروس الأفراح - شروح التلخيص ج ٣ ص ١١٥ .

(٢) الملك ١٩ :

(٣) العاديات ٣-٤ .

الفصل الخامس الإيجاز والإطناب

الإيجاز والإطناب والمساواة من الأساليب التي لا تتضح كثيراً إلا بالحديث عن أنواعها وعرض أمثلتها ، لأنّ الاتفاق على مقياس يلجأ إليه الدارسون من الأمور الصعبة . وكان السكاكي قد ذهب إلى أنّ الذي يحدد هذه الأساليب هو العرف وقد سماه « متعارف الأوساط » ، يقول : « أمّا الإيجاز والإطناب فلكونها نسيين لا يتيسر الكلام فيها إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم . ولا بدّ من الاعتراف بذلك مقياساً عليه ونسبته « متعارف الأوساط » وأنه في باب البلاغة لا يحمد ولا يذم » (١) ، ولذلك كان الإيجاز أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط ، وكان الإطناب أداءه بأكثر من عباراتهم ، سواء كانت القسلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل أو إلى غير الجمل .

ولكن الخطيب الفزويني رأى الاتفاق على متعارف الأوساط صعباً ، ووجد أنّ بناء التعريف عليه أصعب ، والأقرب أن يقال : « المقبول من طرق التعبير عن المعنى هو تأدية أصل المراد بلفظ مساوٍ له أو ناقص عنه واف ، أو زائد عليه لفائدة » (٢) . وهذا التعريف لا يكون دقيقاً إن لم تعرض أساليب الإيجاز والإطناب ليني عليها أسلوب المساواة ويحدد بدقة ووضوح ، ولذلك قال إنّ المساواة « أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لا ناقصاً عنه بحذف أو غيره ، ولا زائداً عليه بنحو تكريم أو تنميم أو

(١) مفتاح العلوم ص ١٣٣ :

(٢) الإيضاح ص ١١٧ .

اعتراض « ، أى أن المساواة لا تنضح إلا بعد دراسة الأسلوبين الآخرين
ومعرفتهما معرفة دقيقة ، ولكنه قدّم الكلام على المساواة لأنها الأصل المقيس
عليه ، وهذا التقديم لا يخدم القياس لأنّ المساواة لا تعرف إلا بعد معرفة الكلام
المحذوف أو الزائد ، وبذلك تكون الكلام الذى ليس فيه حذف أو زيادة .

وميز بين الكلام التام والناقص ولذلك قال إنّ « واف » احتراز عن
الإخلال ، وهو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى ، كقول عروة بن
الورد :

عجبتُ لهم إذ يقتلون نفوسهم ومقتلهم عند الوغى كان أعذراً
فانه أراد : إذ يقتلون نفوسهم فى السلم .

وقول الحارث بن حلزة :

والعيشُ خيرٌ فى ظِلِّ الشَّوْكِ من العيشِ كَدًّا (١)

فانه أراد : العيش الناعم فى ظلال الشوك خير من العيش الشاق فى ظلال
العقل ، فأخلف بالمعنى .

واحترز فى الزيادة وقال إنها لفائدة ، لكى لا يدخل فيها :

١ - التطويل : وهو أن لا يتعين الزائد فى الكلام ، كقول عدى بن زيد
العبادى :

وقدّدت الأديم لراشيه وأنى قولها كذباً وميناً (٢)
فان الكذب والمين واحد .

٢ - الحشو : وهو ما يتعين أنه الزائد ، وهو نوعان :

(١) النوك : الحمق . الكد : التعب والمشقة :

(٢) قدّدت : قطعت . الأديم : الجلد . الراشان : عرقان فى باطن الدرّاعين .

الأول : ما يفسد المعنى ، كقول المتنبي :

ولا فضلَ فيه للشجاعة والندى وصبرِ الفتي لولا لقاء شعوبٍ (١)

فإنَّ لفظ « الندى » فيه حشو يفسد المعنى ، لأنَّ المعنى أنَّه لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت ، وهذا الحكم صحيح في الشجاعة دون الندى ، لأنَّ الشجاع لو علم أنَّه يخلد في الدنيا لم يتخشَّ الهلاك في الإقدام فلم يكن لشجاعته فضل بخلاف الباذل ماله فإنه إذا علم أنَّه يموت هان عليه بذله .

الثاني : ما لا يفسد المعنى ، كقول الشاعر :

ذكَرْتُ أُخِي فعاودتني صداعُ الرأسِ والوصبُ (٢)

فإنَّ في لفظ « الرأس » حشواً لا فائدة فيه لأنَّ الصداع لا يستعمل إلا في الرأس ، وليس يفسد للمعنى .

وقول زهير :

وأعلمُ عِلمَ اليومِ والأمسِ قبْلَهُ ولكنني عن عِلمِ ما في غدٍ عمير

فإنَّ قوله « قبله » مستغنى عنه غير مفسد .

وهذه المقدمة ضرورية في دراسة هذا الموضوع ، ولكنه لن يتضح إلا بعد الحديث عن أجزائه وإيضاح أمثله وأساليبه .

(١) شعوب : الموت ، المنية .

(٢) الوصب : المرض والوجع الدائم ونحول الجسم ، وقد يطلق على التعب والفتور في البدن .

الايجاز

تعريفه :

الايجاز — لغة — : التقصير ، تقول : أوجزتُ الكلام ، أى : قصرته
و كلام موجز من أوجز .

والايجاز — اصطلاحاً — أن يكون اللفظ أقل من المعنى ، مع الوفاء به
وإلا كان إخلالاً يفسد الكلام .

وهذا الأسلوب من أهم خصائص اللغة العربية في القديم : فقد كان
العرب لا يميلون إلى الاطالة والشرح والإسهاب ، وكانوا يعدون الإيجاز هو
البلاغة ، فأكرم بن صيفي بربى أن البلاغة هي الإيجاز ، وكان جعفر بن يحيى
يقول لكتابه : « إن قدرتم أن تجعلوا كتبكم توقيعات فافعلوا » (١) . وفعلوا
مثل ذلك في القصائد ، وقد قيل لبعضهم : مالك لا تريد على أربعة واثنين ؟
قال : هنن بالقلوب أوقع وإلى الحفظ أسرع وبالألسن أعلق ، وللمعاني أجمع
وصاحبها أبلغ وأوجز . وقيل لآخر : ألا تطيل القصائد ، فقال :

أبى لى أن أطيل الشعر قصدى	إلى المعنى وعلمى بالصواب
وإيجازى بمختصر قريب	حدفتُ به الفضول من الجواب
فأبعثهن أربعة سنأ	مثقة بألفاظ عذاب
خوالد ما حدا ليل نهاراً	وما حسن الصبا بأخي الشباب
وهن إذا سمئت بهن قوماً	كأطواق الحمام في الرقاب
وكن إذا أقمت مسافرات	تهادها الرواة مع الركاب (٢)

(١) البيان والتبيين ج ١ ص ٨٦ ، وكتاب الصناعتين ص ١٧٣ .

(٢) كتاب الصناعتين ص ١٧٤ .

وفي هذه الأبيات خلاصة لأغراض الإيجاز ، فبه يصل المتكلم إلى هدفه من غير تمهيد أو زيادة لا يقتضيه المعنى ، وبه يأتي الكلام قصيراً يسهل حفظه وروايته ، وهذا ما يبدو واضحاً في الأمثال والخطب والشعر ، وبهذا الأسلوب أيضاً تصل المعاني إلى القلب في أسرع ما يكون وتؤثر فيه فيهنز طرباً إن كان الكلام مما يسر ، وينفعل وينجهم إن كان مما لا يسر .

وكان لهذه الصفة التي أولع بها العرب أن اهتم البلاغيون والنقاد بأسلوب الإيجاز ، ووضعوا له حدوداً وأقساماً ، وبينوا مواضعه ، لأنه ليس بمحمود في كل موضع ولا بمختار في كل كتاب بل لكل مقام مقال ، وإلى ذلك أشار ابن قتيبة بقوله : « ولو كان الإيجاز محموداً في كل الأحوال لجرده الله تعالى في القرآن ، ولم يفعل الله ذلك ولكنه أطال تارة للتوكيد ، وحذف تارة للإيجاز ، وكرر تارة للفهام » (١) .

وقال ابن جنى إن الإطالة والإيجاز هما في كل كلام مقيد مستقل بنفسه ولو بلغ الإيجاز غايته لم يكن له بد من أن يعطيك تمامه وفائدته مع أنه لا بد فيه من تركيب الجملة فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان ولا استعذاب . وقال إن العرب إلى « الإيجاز أقبل وعن الإكثار أبعد » ، وضرب مثلاً بالقرآن الكريم وما فيه من الحذف الذي يجعل الكلام موجزاً (٢) . ومعنى ذلك أن هذا الأسلوب ضروري كغيره إذا أراد المتكلم أن يكون مطابقاً لمقتضى الحال ولذلك يقول أبو هلال العسكري : « إن الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما في جميع الكلام وكل نوع منه ، ولكل واحد منهما موضع ، فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه فن أزال التدبير في ذلك عن جهته ، واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز واستعمل الإيجاز في موضع الإطناب خطأ » (٣) .

(١) أدب الكاتب ص ١٥ .

(٢) ينظر الخصائص ج ١ ص ٣٩ ، ٨٣ ، ٨٦ .

(٣) كتاب الصناعتين ص ١٩٠ .

وتحدث ابن رشيقي عن الإيجاز وذكر تعريف الرماني وهو : « الإيجاز هو العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف » وقسمه إلى نوعيه المعروفين (١) .

وعقد ابن سنان له بحثا وسماه « الإشارة » وقال عنه : « هو أن يكون المعنى زائداً على اللفظ ، أي أنه لفظ موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة واللمحة » (٢) . والمختار عنده في الفصاحة والادال على البلاغة هو أن يكون المعنى مساويا للفظ أو زائداً عليه ، أي أن يكون اللفظ القليل يدل على الكثير دلالة واضحة ظاهرة لا أن تكون الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبست المعنى وأغمضته حتى يحتاج في استنباطه إلى طرف من التأمل ودقيق الفكر .

وعرف الرازي الإيجاز بقوله : « وحده أنه العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف من غير إخلال » (٣) .

وقال السكاكي إن الإيجاز والإطناب - كما سبق - من الأمور النسبية كأبوة والبنوة وهي التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها ، فإن الكلام الموجز إنما يدرك من حيث وصفه بالإيجاز بالقياس إلى كلام آخر أكثر منه ، وكذلك المطنّب إنما يدرك من حيث وصفه بالإطناب إلى كلام آخر يكون أقل منه .

وتحدث عنه ابن الأثير وعقد له فصلا في « المثل السائر » وفصلا في « الجامع الكبير » وقال في تعريفه : « هو حذف زيادات الألفاظ » (٤) ، وهذا النوع من الأساليب شريف لا يتعلق به إلا فرسان البلاغة ، وذلك لعلو منزلته وبعد مناله . ثم قال بعد أن مهد لبعثه : « حشد الإيجاز هو دلالة اللفظ

(١) العمدة ج ١ ص ٢٢١ .

(٢) سر الفصاحة ص ٢٤٣ .

(٣) نهاية الإيجاز ص ١٤٥ .

(٤) المثل السائر ج ٢ ص ٧١ ، والجامع الكبير ص ١٢٢ .

على المعنى من غير أن يزيد عليه ، والتطويل هو ضد ذلك ، وهو أن يدل على المعنى بلفظ يكفيك بعضه في الدلالة عليه « (١) .

وسماه ابن الزمكاني « الإشارة » وقال : « هو إثبات المعاني المتكررة باللفظ القليل » (٢) .

وقال العلوي : « وهو في مصطلح أهل هذه الصناعة عبارة عن تأدية المقصود من الكلام بأقل عبارة متعارف عليها » (٣) .

وهذه التعريفات لا تخرج عن القول بأن الإيجاز هو التعبير عن المعاني بألفاظ قليلة تدل عليها لدلالة تحتاج إلى تأمل دقيق .

أقسامه :

الإيجاز ضربان :

الأول : إيجاز القِصَرِ : وهو تقليل الألفاظ وتكثير المعاني ويرى ابن الأثير أن التنبه لهذا النوع عسر ، لأنه يحتاج إلى فضل تأمل (٤) ، ومن ذلك قوله تعالى : « ولكم في القِصَصِ حِياةٌ » (٥) . وتبين قيمة هذه الآية الكريمة حينما تقارن بقولهم : « القتل أنى لأقتل » ، ويتضح ذلك في وجوه :

أحدها : أن عدة حروف ما يناظره منه وهو في القِصَصِ حِياةٌ عشرة في التلفظ وعدة حروفه أربعة عشر .

وثانيها : ما فيه من التصريح بالمطلوب الذي هو الحياة بالنص عليها فيكون أزجر عن القتل بغير حق لكونه أدعى إلى الاقتصار .

(١) المثل السائر ج ٢ ص ٧٤ .

(٢) التبيان في علم البيان ص ١١٠ ، وينظر البرهان للكاشف عن إعجاز القرآن ص ٢٣٢ .

(٣) الطراز ج ٣ ص ٣١٦ .

(٤) المثل السائر ج ٢ ص ٧٨ .

(٥) البقرة ١٧٩ .

وثالثها : ما يفيدته تنكير « حياة » من التعظيم أو النوعية .

ورابعها : اطرادُه بخلاف قولهم ، فإنَّ القتل الذي ينشئ القتل هو ما كان على وجه القصاص لا غيره .

وخامسها : سلامته من التكرار الذي هو من عيوب الكلام بخلاف قولهم .

وسادسها : استغناؤه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم ، فإن تقديره : القتل أنى للقتل من تركه .

وسابعها : أنَّ القصاص ضد الحياة ، فالجمع بينها طباق .

وثامنها : جعل القصاص كالمنبع والمعدن للحياة بادخال « في » عليه (١) .

ومن القصر قوله تعالى : « ما اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَالدِّ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذْ أَنْزَلَ لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ » (٢) وقوله : « يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغَيْتُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ » (٣) وقوله : « وَلَا يَحْقِيقُ الْمَكْرُ السَّبِيءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ » (٤) .

ومنه قول الشريف الرضي :

مالوا إلى شُعَبِ الرُّحَالِ وَأَسْتَدْوَأُوا أَيْدِي الطَّعْمَانِ إِلَى قُلُوبِ تَخْفِقُ

فانه لما أراد أن يصفهم بالشجاعة في أثناء وصفهم بالغرام عبّر عن ذلك بقوله « أيدى الطعان » .

وهذا مفهوم الإيجاز بالقصر عند البلاغيين ، غير أن ابن الأثير (٥) يعدّه فرعاً من الإيجاز الذي لا يحذف منه شيء ، لأنّه يقسم الإيجاز إلى قسمين :

(١) الإيضاح ص ١٨٢ ، وينظر كتاب الصناعتين ص ١٧٥ ، والمثل السائر

ج ٢ ص ١٢٥ وبديع القرآن ص ١٩٢ ، ونهاية الإيجاز ص ١٤٥ .

(٢) المؤمنون ٩١ .

(٣) يونس ٢٣ .

(٤) فاطر ٤٣ .

(٥) المثل السائر ج ٢ ص ١١٤ ، وينظر الطراز ج ٢ ص ١١٩ وما بعدها .

١ - الإيجاز بالحذف : وهو ما يحذف منه المفرد والجملة .

٢ - ما لا يحذف منه شيء ، وهو ضربان :

الأول : ما ساوى لفظه معناه ويسمى التقدير .

الثاني : ما زاد معناه على لفظه ويسمى الإيجاز بالقصر .

وقسم الإيجاز بالقصر إلى نوعين :

أحدهما ما دل لفظه على احتمالات متعددة ، ويمكن التعبير عنه بمثل ألفاظه وفي عدتها . ومنه قوله تعالى : « ولقد أوحينا إلى موسى أن أسر بعبادي فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً ولا تخشى . فأتبعهم فرعونُ بجنوده فغشيهم من اليمِّ ما غشيهم . وأضل فرعونُ قومه وما هدى » (١) . فقوله : « فغشيهم من اليمِّ ما غشيهم » من جوامع الكلم التي يستدل على قلتها بالمعاني الكثيرة ، أي غشيهم من الأمور الهائلة والخطوب الفادحة ما لا يعلم كنهه إلا الله ولا يحيط به غيره . ومنه قوله تعالى : « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين » (٢) ، فجمع في الآية جميع مكارم الأخلاق ، لأن في الأمر بالمعروف صلة الرحم ومنع اللسان عن الغيبة وعن الكذب ، وغض الطرف عن المحرمات وغير ذلك ، وفي الإعراض عن الجاهلين الصبر والحلم وغيرهما .

ومثاله قول السموأل :

وإن هو لم يحتمل على النفس ضيئتها فليس إلى حُسْنِ الثناء سبيلٌ

فإن هذا البيت قد اشتمل على مكارم الأخلاق جميعها من سماحة وشجاعة وعفة وتواضع وحلم وصبر وغير ذلك ، فإن هذه الأخلاق كلها ضيم النفس لأنها تجدد بحملها ضيماً أي : مشقة وعناء .

(١) طه ٧٧-٧٩ .

(٢) الأعراف ١٩٩ .

وثانيتها : مادل لفظه على محتملات متعددة ، ولا يمكن التعبير عنه بمثل ألفاظه وفي عدتها ، بل يستحيل ذلك وهو أعلى طبقات الإيجاز مكانا ، ومنه قوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة » الذي فاق كل كلام وفضل غيره من كلام العرب .

الثاني : إيجاز الحذف : وهو ما يكون بحذف كلمة أو جملة أو أكثر مع قرينة تعين المحذوف . أو هو كما قال ابن الأثير : « ما يحذف منه المفرد والجملة للدلالة فحوى الكلام على المحذوف ، ولا يكون إلا فيما زاد معناه على لفظه » (١) . وقال عن هذا الأسلوب : « أما الإيجاز بالحذف فانه عجيب الأمر شبيه بالسحر ، وذلك أنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون مبينا إذا لم تبين ، وهذه جملة تنكرها حتى تخبر وتدفعها حتى تنظر . والأصل في المحذوفات جميعا على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف ، فان لم يكن هناك دليل على المحذوف فانه لغو من الحديث لا يجوز بوجه ولا سبب . ومن شرط المحذوف في حكم البلاغة أنه متى أظهر صار الكلام إلى شيء غث لا يناسب ما كان عليه أولا من الطلاوة والحسن » (٢) .

أدلة الحذف :

أدلة الحذف كثيرة منها :

١ - أن يدل العقل على الحذف ، والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف ، كقوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير » (٣) ، فان العقل يدل على الحذف ، والمقصود الأظهر يرشد إلى أن التقدير : حرّم عليكم تناول الميتة والدم ولحم الخنزير ، لأن الغرض الأظهر منها تناولها .

(١) المثل السائر ج ٢ ص ٧٨ .

(٢) المثل السائر ج ٢ ص ٨٢ .

(٣) المائدة ٣ .

٢ - أن يدل العقل على الحذف والتعيين ، كقوله تعالى : « وجاء ربك » (١) ، أى : أمر ربك أو عذابه أو بأسه .

٣ - أن يدل العقل على الحذف ، والعادة على التعيين ، كقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز : « فذليكن الذى لُمتُننى فيه » (٢) ، دل العقل على الحذف فيه ، لأن الإنسان إنما يلام على كسبه فيحتمل أن يكون التقدير في حبه لقوله « قد شغفها حباً » (٣) ، وأن يكون في مراودته لقوله : « تراود فتاها عن نفسها » (٤) ، وأن يكون في شأنه وأمره فيشملها . والعادة دلت على تعيين المرادة ، لأن الحب المفرط لا يلام الانسان عليه في العادة لقهره صاحبه وغلبته إياه ، وإنما يلام على المرادة الداخلة تحت كسبه التى يقدر أن يدفعها عن نفسه .

٤ - أن تدل العسادة على الحذف والتعيين ، كقوله تعالى : « لو نعلم قتالا لاتبعنكم » (٥) مع أنهم كانوا أخير الناس بالحرب ، فكيف يقولون بأنهم لا يعرفونها ؟ فلا بد من حذف ، وتقديره « مكان قتال » أى : إنكم تقاتلون في موضع لا يصلح للقتال ويخشى عليكم منه ، ويدل على أنهم أشاروا على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن لا يخرج من المدينة وأن الحزم البقاء فيها .

٥ - الشروع فى الفعل ، كقول المؤمن : « بسم الله الرحمن الرحيم » عند الشروع فى القراءة أو أى عمل ، فانه لا يفيد أن المراد « بسم الله أقرأ » . والمخوف يقدر ما جعلت التسمية مبدأ له .

(١) الفجر ٢٢ .

(٢) يوسف ٣٢ .

(٣) يوسف ٣٠ .

(٤) يوسف ٣٠ .

(٥) آل عمران ١٦٧ .

٦ - اقتران الكلام بالفعل ، فإنه يفيد تقديره ، كقولنا لمن أعرس « بالرفاء والبنين » (١) ، فإنه يفيد بالرفاء والبنين أعرس (٢).

والمحذوف - كما تقدم - نوعان :

النوع الأول : حذف جزء جملة ، وهو حذف المفردات ويكون على صور مختلفة :

١ - حذف الفاعل والاكتفاء في الدلالة عليه بذكر الفعل ، كقول العرب « أرسلت » وهم يريدون المطر ولا يذكرون السماء . ومنه قوله تعالى : « كلاً إذا بَلَغَتِ التَّرَاقِي ، وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ » (٣) ، والضمير في « بلغت » للنفس ولم يَجْر لها ذكر . ومنه قول حاتم الطائي :

أماوي ما يُغني الثراء عن الفتي إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاق بها الصَدْرُ
يريد النفس ، ولم يَجْر لها ذكر :

٢ - حذف الفعل وجوابه ، وهو نوعان :

أحدهما : يظهر بدلالة المفعول عليه كقوله تعالى : « فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها » (٤) ، أي : احذروا .

ومنه قول المتنبي :

ولولا أن أكثر ما تمنى معاودة لقلت ولا مناكا
فقوله « ولا مناكا » فيه محذوف تقديره : ولا صاحبت مناكا .

(١) الرفاء - بالكسر - : الانفاق والتلاحم .

(٢) الإيضاح ص ١٩٣ ، وتُنظر شرح التلخيص ج ٣ ص ٢٠٣ .

(٣) القيامة ٢٦-٢٧ .

(٤) الشمس ١٣ .

وقوله :

ولا إلا بأن يصغى وأحكى فليتك لا يتيمه هواكا
فقوله « ولا إلا بأن يصغى وأحكى » فيه محذوف تقديره : ولا أرضى
إلا بأن يصغى وأحكى .

وثانيهما : لا يظهر فيه قسم الفعل لأنه لا يكون هناك منصوب يدل عليه ،
وإنما يظهر بالنظر إلى ملاءمة الكلام . كقوله تعالى : « وَعَرَّضُوا عَلَى رَبِّكَ
صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ » (١) ، فقوله « لقد جئتمونا »
يحتاج إلى إضمار فعل أى : فقبل لهم لقد جئتمونا ، أو فقلنا لهم :

ومن هذا الضرب إيقاع الفعل على شيئين وهو لأحدهما . كقوله تعالى :
« فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ » (٢) وهو لـ « أمركم » وحسده ، وإنما
المراد أجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم .

ومن حذف الفعل باب يسمى « باب إقامة المصدر مقام الفعل » ويؤتى
به لضرب من المبالغة والتوكيد كقوله تعالى : « فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا
فَضْرِبُوا الرِّقَابَ » (٣) قوله « ضرب الرقاب » أصله : فاضربوا الرقاب
ضربا فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وفي ذلك اختصار وتوكيد .

وأما حذف جواب الفعل فإنه لا يكون في الأمر المحتوم كقوله تعالى :
« قَدْ رَزَّمْهُمْ يَخْوَضُوا وَيَلْعَبُوا » (٤) فجزم « يخوضوا ويلعبوا » لأنها
جواب أمر « فذرهم » وحذف الجواب في هذا لا يدخل في باب الإيجاز .

٣ - حذف المفعول به ، كقوله تعالى : « وَإِنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَأَبْكِي . وَإِنَّهُ
هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا » (٥) ، فيعد كل فعل مفعول به محذوف .

(١) الكهف ٤٨ .

(٢) يونس ٧١ .

(٣) محمد ٤ .

(٤) الزخرف ٨٣ .

(٥) النجم ٤٣-٤٤ .

ويكون ذلك لأغراض :

أحدها : أن يكون غرض المتكلم بيان حال الفعل والفاعل فقط كقوله تعالى : « وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ : مَا خَطْبُكُمَا ؟ قَالَتَا : لَا نَسْقِي حَتَّى يُصَدِّرَ الرِّعَاءَ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ . فَسَقَى لَهَا نِمْمًا تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ : رَبِّ إِنِّي لَمَّا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَتَقِيرٌ » (١) . وقد حذف المفعول به من أربعة مواضع لأن الغرض الحديث عن موسى لا عن كون المسقى غنيا ، أو إبلا ، أو غير ذلك .

وثانيها : أن يكون غرض المتكلم ذكره ولكنه يحذفه ليوهم أنه لم يقصده كقول البحري :

شَجَوُ حَسَادَهُ وَغِيظُ عِيَادِهِ أَنْ يَرَى مَبْصُرًا وَيَسْمَعُ وَاعٍ
والمعنى : أن يرى مبصر محاسنه ، ويسمع واع أخباره ، ولكنه تغاضى
عن ذلك .

وثالثها : أن يحذف المفعول لأنه معلوم ، ويأتي هذا بعد فعل المشيئة كقوله تعالى : « وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ » (٢) ، وقوله : « وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَدَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ » (٣) ، أى : لو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بها .

ومما جاء على مثال ذلك شعراً قول البحري :

لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَمًا وَلَمْ تَهْدِمِ مَآثِرَ خَالِدٍ

(١) القصص ٢٣-٢٤ .

(٢) النحل ٩ .

(٣) البقرة ٢٠ .

الأصل في ذلك : لو شئت ألا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها فحذف ذلك من الأول استغناء بدلالته عليه في الثاني (١) .

٤ - حذف المضاف إليه وإقامة كل واحد منها مقام الآخر .

فن حذف المضاف قوله تعالى : « واسأل القرية » (٢) ، أي أهلها .

وقول الشاعر :

إذا لاقيت قومي فاسألهم كفى قوماً بصاحبهم خبيراً
هل اعفوا عن أصول الحق فيهم إذا عسرت وأقتطع الصدورا

أراد أنه يقتطع ما في الصدور من الضغائن ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

ومن حذف المضاف إليه قوله تعالى : « لله الأمر من قبل ومن بعده » (٣) ، أي من قبل ذلك ومن بعده . وهذا النوع قليل الاستعمال لأن المضاف يكتسى منه تعريفاً وتخصيصاً فحذفه يخل بالكلام لإذهاب فائدته بخلاف المضاف نفسه ، فإنه لا يخل حذفه من جهة أن المضاف إليه يذهب بفائدته ويقوم مقامه .

وربما حذف المضاف والمضاف إليه وهذا نادر كقوله تعالى : « فقَبَضْتُ قبضةً من أثر الرسول » (٤) ، أي من أثر حافر فرس الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقد قال العلوي عنه : « ولا يكاد يوجد إلا حيث دلالة الكلام عليه » (٥) ومما ابن الأثير « حذف المضاف مكرراً » (٦) .

(١) ينظر المثل السائر ج ٢ ص ٩٧ ، وبديع القرآن ص ١٨٥ ، والطرار

ج ٢ ص ١٠٤ .

(٢) يوسف ٨٢ .

(٣) الروم ٤ .

(٤) طه ٩٦ .

(٥) الطراز ج ٢ ص ١٠٧ .

(٦) المثل السائر ج ٢ ص ٩٩ .

٥ - حذف الموصوف والصفة وإقامة كل واحد منها مقام الآخر ، فمن حذف الموصوف قوله تعالى : « وآتينا نوحاً الناقةً مبصرةً » (١) أى : آية مبصرة ، ولم يرد الناقة فانها لا معنى لوصفها بالبصر . ومنه قول الشاعر :

أنا ابنُ جِلا وطلاعُ الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى
أى : انا ابن رجل جلا .

وقول البحترى :

وإذا ما رأيت صورةَ إنطا كية ارتفعتَ بين روم وفرسِ
والمشاي موائلٌ وأنو شرٌّ وان يزجى الصفوفَ تحت الدرّفسِ
في اخضرارٍ من اللباسِ على أصه فر يخال في صبيغة ورّسِ

فقوله « على أصفر » أى على فرس أصفر ، وهذا مفهوم من قرينة الحال لأنه لما قال « على أصفر » علم بذلك أنه أراد فرساً أصفر .

ومن حذف الصفة قوله تعالى : « وكان وراءهم ملكٌ يأخذ كلَّ سفينةٍ غصبا » (٢) أى : كل سفينة صحيحة أو سالحة .

٦ - حذف الشرط وجوابه : ومثال حذف الشرط قوله تعالى : « يا عبادى الذين آمنوا إن أرضى واسعةٌ فإياى فاعبدون » (٣) ، فالفاء فى قوله « فاعبدون » جواب شرط محذوف ، والمعنى : إن أرضى واسعة فان لم تخلصوا الى العبادة فى أرض فأخلصوها فى غيرها . ومنه قوله : « فمن كان منكم مريضاً أو على سَفَرٍ فعدةٌ من أيامٍ آخر » (٤) ، أى : فأفطر فعدة من أيامٍ آخر .

(١) الإسراء ٥٩ .

(٢) الكهف ٧٩ .

(٣) العنكبوت ٥٦ .

(٤) البقرة ١٨٤ .

ومن حذف الشرط قوله تعالى : « ويوم تقوم الساعة يُقسِمُ المجرمون ما لبثوا غير ساعة ، كذلك يُفكون . قال الذين أوتوا العلمَ والإيمانَ لقد لبِثْتُمْ في كتابِ الله إلى يومِ البعثِ فهذا يومُ البعثِ ولكنكم كنتم لا تعلمون » (١)

يقول : إن كنتم منكرين للبعث فهذا يوم البعث ، أى : قد تبين بطلان قولكم .
ومنه قول الشاعر :

قالوا خراسانُ أقصى ما يُراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا

كأنه قال : إن صحَّ ما قلم إن خراسان أقصى ما يراد بنا فقد جئنا خراسان وآن لنا أن نخلص .

وأما حذف جواب الشرط فكقوله تعالى : « قل أرأيتم إن كان من عند الله وكفرتم به وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم إن الله لا يَهْدِي القوم الظالمين » (٢) ، فإن جواب الشرط هنا محذوف تقديره : إن كان القرآن من عند الله وكفرتم به ألسم ظالمين ؟
وبدل على المحذوف قوله تعالى : « إن الله لا يَهْدِي القوم الظالمين » .

ويحذف جواب الشرط :

١ - مجرد الاختصار ، كآية السابقة ، وكقوله تعالى : « ولو أن قرآنا سُيرت به الجبالُ أو قُطِعَتْ به الأرضُ ، أو كُلُّم به الموتى » (٣) ،
أى : لكان هذا القرآن .

٢ - للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف ، أو لتذهب نفس السامع كل مدَّهَبٍ ، كقوله تعالى : « وسيق الذين اتَّقوا ربَّهم إلى الجنةِ زمراً ،

(١) الروم ٥٥-٥٦ .

(٢) الأحقاف ١٠ .

(٣) الرعد ٣١ .

حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها : سلام عليكم
طيبتم فادخلوها خالدين « (١) وقد حذف جواب الشرط لعظمة
المشهد ولكي تذهب النفس في تصوره كل مذهب (٢) .

ولهذا المعنى حذفت الصلة من قولهم : « جاء بعد اللتيا والتي » (٣) أي
المشار إليه بهما وهي المحنة والشدائد قد بلغت شدتها وفضاعة شأنها مبلغا
يهت الواصف معه حتى لا يجير بنت شفة (٤) .

٣ - لعلم المخبر بوضع الكلام ، وقد سأل سيبويه أستاذه الخليل عن قوله تعالى :
« حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها » (٥) أين جوابها؟ وعن قوله تعالى :
« ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب » (٦) « ولو ترى إذ وقفوا
على النار » (٧) ، فقال : « إن العرب قد ترك في مثل هذا الخبر
الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام » (٨) .

٧ - حذف القسم وجوابه ، ومثال حذف القسم « لأفعلن » أي : والله لأفعلن .
ومثال حذف جوابه قوله تعالى : « والفجر . وليالٍ عشر . والشفع
والوتر . والليل إذا يسرى . هل في ذلك قسمٌ لذي حجر .
ألم تر كيف فعل ربك بعاد . إرم ذات العباد . التي لم يخلق
مثلها في البلاد » (٩) ، فجواب القسم هنا محذوف تقديره : ليعذب
أو نحوه .

(١) الزمر ٧٣ .

(٢) ينظر الإيضاح ص ١٨٧ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ١٩٣ .

(٣) اللتيا : تصغير التي .

(٤) مفتاح العلوم ص ١٣٤-١٣٥ ، والإيضاح ص ١٨٨ .

(٥) الزمر ٧٣ .

(٦) البقرة ١٦٥ .

(٧) الأنعام ٢٧ .

(٨) كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٥٣ .

(٩) الفجر ١-٨ .

٨ - حذف لو وجوابها ، ومثال حذف « لو » قوله تعالى : « وما اتَّخَذَ
اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذْ أَنْزَلَ لَذَهَبَ كُلِّ إِلَهٍ بِمَا
خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ » (١) .

وتقديره : لو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق .

ومنه قول قريظ بن أنيف :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
إذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا

والتقدير : إذن لو كنت منهم لقام بنصري معشر خشن .

ومثال حذف جواب « لو » قوله تعالى : « ولو ترى إذ فرعوا فلا
قوت وأخذوا من مكان قريب » (٢) وتقدير جواب لو : لرأيت أمرا
عظيما . ومنه قول أبي تمام :



لو يعلم الكفر كم من أعصر كمنيت
لله العواقب بين السمر والقضب

والتقدير : لو يعلم الكفر لأخذ أهبة الحذار .

٩ - حذف جواب « لولا » كقوله تعالى : « إن الذين يحبون أن تشيع
الفاحشة في الذين آمنوا ، لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم
وأنتم لاتعلمون . ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله رؤوف
رحيم » (٣) تقديره ولولا فضل الله عليكم ورحمته لعجل لكم العذاب .

١٠ - حذف جواب « لما » كقوله تعالى : « فلما أسلما وتلأ للجين . وناديناه
أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ، إنا كذلك نتجزي المحسنين » (٤) ،

(١) المؤمنون ٩١ .

(٢) سبأ ٥١ .

(٣) النور ١٩-٢٠ .

(٤) فات ١٠٢-١٠٥ .

وتقديره: فلما أسلم وتلّه للجبين وناديناه أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا
كان ما كان مما ينطق به الحال ولا يحيط به الوصف .

١١ - حذف جواب «أما» ، كقوله تعالى : « فأما الذين استودت وجوههم
أكفرتم بعد إيمانكم » (١) ، والتقدير : فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم ،
فحذف القول وأقام المقول مقامه .

١٢ - حذف جواب «إذا» كقوله تعالى : « وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم
وما خلفكم لعلكم ترحمون . وما تأتيم من آية من آيات ربهم إلا
كانوا عنها معرضين » (٢) ، والتقدير : وإذا قيل لهم اتقوا أعرضوا
وأصروا على تكذيبهم ، وقد دل عليه قوله : «إلا كانوا عنها معرضين» .

١٣ - حذف المبتدأ والخبر . ولا يكون حذف المبتدأ إلا مفرداً ، والأحسن
حذف الخبر لأنّ منه ما يأتي جملة . ومن المواضع التي يحسن فيها حذف
المبتدأ على طريق الإيجاز قولهم « الهلال والله » ، أي : هذا الهلال .

ومن المواضع التي يصح فيها حذف الخبر قولنا « لولا محمد لكان كذا »
ومن المواضع التي يحتمل أن يكون المحذوف فيها إمّا المبتدأ وإمّا الخبر قوله
تعالى : « فصبرٌ جميلٌ » (٣) فيحتمل أن يكون المبتدأ محذوفاً وتقديره « فأمرى
صبرٌ جميلٌ » ويحتمل أن يكون من باب حذف الخبر وتقديره « فصبر جميل
أجمل » .

١٤ - حذف « لا » من الكلام وهي مرادة ، كقوله تعالى : « تاللهٍ نقتأ
تذكر يوسف » (٤) أي : لا تفتأ ، فحذفت « لا » من الكلام وهي
مرادة .

(١) آل عمران ١٠٦ .

(٢) يس ٤٥-٤٦ .

(٣) يوسف ٨٥ .

(٤) يوسف ٨٥ :

ومنه قول امرئ القيس :

فقلت : يمين الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
أى : لا أبرح قاعدا ...

١٥ - حذف الواو من الكلام وإثباتها ، وأحسن جنوبها في المعطوف
والمعطوف عليه ، ومنه قوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانةً
من دُونكم لا يَأْلُونكم خَبالاً ودُّوا ما عَنَيْتُمْ قد بَدَتِ البَغْضَاءُ من
أفواههم وما تُخْتِى صدورهم أكبرُ» (١). أى : لا يَأْلُونكم خبالاً وودوا...
١٦ - حذف بعض اللفظ وهو سماعي لا يجوز القياس عليه (٢) ، ومنه قول
علقمة بن عبدة :

كَانَ إِبْرِيْقَهُمْ ظَبِيٌّ عَلَى شَرْفٍ مُفَدِّمٌ بِسَبَا الْكُتَّانِ مَلْثُومٌ (٣)
فقوله : « بسبا الكتان » يريد بسبائب الكتان .

وهذا وأمثاله مما يقبح ولا يحسن وإن كانت العرب قد استعملته فإنه
لا يجوز لنا أن نستعمله .

مركز تحقيقات كلية أصول الدين - قم

النوع الثاني : حذف الجمل وهو قسمان :

أحدهما : حذف الجمل المفيدة التي تستقل بنفسها كلاماً وهذا أحسن
المحذوفات وأدلها على الاختصار ولانكاد نراه إلا في كتاب الله تعالى .

وثانيها : حذف الجمل غير المفيدة .

وجملة هذين النوعين أربعة أضرب :

الضرب الأول : حذف السؤال المقدر ويسمى الاستثناف ويكون على
وجهين :

(١) آل عمران ١١٨ .

(٢) ينظر المثل السائر ج ٢ ص ١١٣ ؛ والطرز ج ٢ ص ١١٢ .

(٣) الفدام : خرقعة تجعل في فم الإبريق . سبائب الكتان : جمع سبية وهي الشقة ،
وقيل : الشقة البيضاء .

١ - إعادة الأسماء والصفات ، كقوله تعالى : « الم . ذلك الكتاب لاريبَ فيه هُدًى للمتقين . الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون . والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون . أولئك على هُدًى من ربهم وأولئك هم المفلحون » (١) ، والاستئناف واقع في هذا الكلام على « أولئك » لأنه لما قال « الم . ذلك الكتاب » إلى قوله « وبالآخرة هم يوقنون » اتجه السائل أن يقول : ما بال المستقلين بهذه الصفات قد اختصوا بالهدى ، فأجيب بأن أولئك الموصوفين غير مستبعد أن يفوزوا دون الناس بالهدى عاجلا وبالفلاح آجلا .

٢ - الاستئناف بغير إعادة الأسماء والصفات ، كقوله تعالى : « وما لى لا أعبدُ الذى فطرني وإليه ترجعون . أتأخذُ من دونه آلهةٌ إن يردنَ الرحمنُ بضرٍ لا تُغنى عنى شفاعتُهُم شيئاً ولا يُنقذون . إني إذنٌ لى ضلال مبين . إني آمنْتُ بربكم فاسمعون . قيل ادخل الجنة قال يا ليت قومي يعلمون . بما غفرت لى ربى وجعلت لى من المكرمين » (٢) . فخرج هذا القول مخرج الاستئناف ، لأن ذلك من مظان المسألة عن حاله عند لقاء ربه ، وكأن قائله قال : كيف حال هذا الرجل عند لقاء ربه بعد ذلك التصلب في دينه والتسخي لوجهه بروحه؟ فقيل : قيل ادخل الجنة ولم يقل قيل له لانصباب الغرض إلى المقول لا إلى المقول له مع كونه معلوماً ، وكذلك قوله تعالى : « يا ليت قومي يعلمون » مرتب على تقدير سؤال سائل عما وجد .

الضرب الثاني : الاكتفاء بالسبب عن المسبب وبالمسبب عن السبب ، فاما الاكتفاء بالسبب عن المسبب فكقوله تعالى : « وما كُنْتُمْ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ

(١) البقرة ١-٥ .

(٢) يس ٢٢-٢٧ .

إذ قضينا إلى موسى الأمر وما كُنْتَ مِنَ الشاهدين . ولكننا أنشأنا قروناً
فتطاولَ عليهم العُمُرُ» (١) ، فذكر الرحمة التي هي السبب في إرساله إلى
الخلق ودل بها على المسبب وهو الإرسال .

وعليه قول المتنبي :

أتى الزمانَ بنوه في شيبته فسَرَّهم وأثينا على الهرمِ
أى : فساءنا .

وأما حذف الجملة غير المفيدة من هذا الضرب فكقوله تعالى حكاية عن
مريم - عليها السلام - « قالت أنى يكون لى غلامٌ ولم يمسستى بشراً
ولم أكُ بغياً . قال كذلك قال ربك هو على هينٌ ولنجعلهُ آيةً للناس
ورحمةً منا وكان أمراً مقضياً » (٢) ، فقوله : « ولنجعلهُ آيةً للناس » تعليل
معلله محذوف أى : وإنما فعلنا ذلك لنجعلهُ آيةً للناس ، فذكر السبب الذى صدر
الفعل من أجله ، وهو جعلهُ آيةً للناس ، ودل به على المسبب الذى هو الفعل .

وأما الاكتفاء بالمسبب عن السبب ، فكقوله تعالى : « فاذا قرأت القرآن
فاستعذْ بالله من الشيطان الرجيم » (٣) ، أى : إذا أردت قراءة القرآن
فاكتفى بالمسبب الذى هو القراءة عن السبب الذى هو الإرادة ، والدليل على
ذلك أن الاستعاذة قبل القراءة والذى دلت عليه أنها بعد القراءة .

الضرب الثالث : الإضمار على شريطة التفسير ، وهو أن يحذف من
صدر الكلام ما يؤتى به فى آخره فيكون الآخر دليلاً على الأول . وهو
ثلاثة أوجه (٤) :

(١) القصص ٤٤-٤٥ .

(٢) مريم ٢٠-٢١ .

(٣) النحل ٩٨ .

(٤) ينظر المثل السائر ج ٢ ص ٨٦ ، والجامع الكبير ص ١٢٥ ، والطرز

ج ٢ ص ٩٧ .

١ - أن يأتي على طريق الاستفهام فتذكر الجملة الأولى دون الثانية ، كقوله تعالى: «أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذَكَرِ اللَّهُ أَوْلَئِكَ فِي ضَلَالٍ مَبِينٍ» (١)، تقدير الآية : أفمن شرح الله صدره للإسلام كمن أفسى قلبه ؟ ويدل على المحذوف قوله « فويل للقاسية قلوبهم » .

٢ - أن يرد على حد النبي والإثبات ، كقوله تعالى : « لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا » (٢) . تقديره : لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ومن أنفق من بعده وقاتل ، ويدل على المحذوف قوله : « أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا » .

٣ - أن يرد على غير هذين الوجهين ، فلا يكون استفهاما ولا نفيًا وإثباتا كقوله تعالى: « وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا ، وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ» (٣) فالمعنى في الآية : والذين يعطون ما أعطوا من الصدقات وسائر القرب الخالصة لوجه الله تعالى « وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ » أي : خائفة من أن ترد عليهم صدقاتهم فحذف قوله : ويخافون أن ترد عليهم هذه النفقات ، ودل عليه بقوله « وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ » فظاهر الآية أنهم وجلون من الصدقة وليس من وجلهم لأجل الصدقة ، وإنما وجلهم لأجل خوف الرد المتصل بالصدقة .

وكقول أبي تمام :

يتجنب الآثامَ ثم يخافُها فكأنما حسناته آثامُ

(١) الزمر ٢٢ .

(٢) الحديد ١٠ .

(٣) المؤمنون ٦٠ .

التقدير : أنه يتجنب الآثام فإذا تجنبها فقد أتى بحسنة ثم يخاف أن لا تكون تلك الحسنة مقبولة ، فكأنما حسناته آثام فلم يخف الحسنة لكونها حسنة وإنما خاف ما يتصل بها من الرد فكأنها مخوفة كما تخاف الآثام .

ومنه قول أبي نواس :

سنة العُشاقِ واحدةٌ فإذا أُحِبِّيتَ فاستكينِ

فحذف الاستكانة من الأول وذكرها في المصراع الثاني ، لأن التقدير : سنة العاشقين واحدة وهي أن يستكينوا ويتضرعوا ، فإذا أُحِبِّيتَ فاستكن .

الضرب الرابع : ما ليس بسبب ولا مسبب ، ولا إضمار على شريطة التفسير ، ولا استئناف .

فن حذف الجمل المفيدة فيه قوله تعالى : « قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروها في سنبلة إلا قليلاً مما تأكلون ، ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يا كلن ما قدمتم هن إلا قليلاً مما تحصنون . ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون . وقال الملك ائتوني به » (١) ، فانه حذف من هذا الكلام جملة مفيدة تقديرها : فرجع الرسول فأخبرهم بمقالة يوسف فعجبوا لها أو فصدقوه عليها وقال الملك : ائتوني به .

ومن حذف الجمل غير المفيدة قوله تعالى : « يا زكريا إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى لم نجعل له من قبل سمياً . قال : رب أنى يكون لى غلامٌ وكانت امرأتى عاقراً وقد بلغت من الكبر عتياً . قال كذلك قال ربك هو على هين وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئاً . قال : رب اجعل لى آية » ، قال : آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سوباً .

(١) يوسف ٤٧-٥٠ .

فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بِكُرَّةٍ وَعَشِيًّا .
يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتِنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا » (١) .

هذا الكلام قد حذف منه جملة دل عليها صدره وهو البشرى بالغلام
وتقديرها : ولما جاءه الغلام ونشأ وترعرع قلنا له : يا يحيى خذ الكتاب
بقوة ، فالجملة المحذوفة ليست من الجمل المفيدة .

ومما ورد على ذلك شعرا قول المتنبي :

لا أبغضُ العيسَ لكُنِّي وقيتُ بها قلبي من الهمِّ أو جسمي من السَّقمِ

وفي هذا البيت حذف ، والتقدير : لا أبغض العيس لإنضائي إياها في
الأسفار ولكني وقيت بها كذا وكذا ، فالثاني دليل على حذف الأول .

ومما يتصل بهذا الضرب حذف ما يحيى بعد « أفعل » مثل : « الله أكبر »
أى : أكبر من كل كبير . وعليه ورد قول البحري :

الله أعطاك المحبة في الوري وحبساك بالفضل الذي لا ينكرُ
ولأنت أملأ في العيون لديهم وأجلُّ قدرًا في الصدور وأكبرُ

أى : أنت أملأ في العيون من غيرك (٢) .

(١) مريم ٧-١٢ .

(٢) ينظر التفصيل في هذه المسائل المثل السائر ج ٢ ص ٧١ وما بعدها ،
والجامع الكبير ص ١٢٢ وما بعدها ، والإيضاح ص ١٨٥ وما بعدها ، والطرز
ج ص ٨٨ وما بعدها ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ١٨٣ وما بعدها .

الإطناب

تعريفه :

الإطناب - لغة - مصدر أطنب في كلامه إطناباً ، إذا بالغ فيه وطوّل ذبوله لإفادة المعاني . واشتقاقه من قولهم : « أطنب بالمكان » إذا طال مقامه فيه .

والإطناب - اصطلاحاً - زيادة اللفظ على المعنى لفائدة .

وقد شغل هذا الأسلوب النقاد منذ عهد مبكر وعرض له الجاحظ ، وعقد له البلاغيون فصولاً ضافية ، من ذلك ما فعله أبو هلال العسكري الذي ذكر في مطلع البحث حجة أصحاب الإطناب ، فقد قالوا : « المنطق إنما هو بيان ، والبيان لا يكون إلا بالإشباع ، والشفاء لا يقع إلا بالإقناع ، وأفضل الكلام أبينه ، وأبينه أشده إحاطة بالمعاني ، ولا يحاط بالمعاني إحاطة تامة إلا بالاستقصاء ، والإيجاز للخواص ، والإطناب مشترك فيه الخاصة والعامة ، والغبي والفظن ، والريض والمرتاح ، ولمعنى ما أطيلت الكتب السلطانية في إفهام الرعايا » (١) . ولكن أبا هلال يرى أن الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما في الكلام ، وهذا هو الصحيح لثم المطابقة لمقتضى الحال .

وكان ابن الأثير من أكثر البلاغيين اهتماماً بهذا الأسلوب ، وقد عرّفه بقوله : « هو زيادة اللفظ على المعنى لفائدة » (٢) .

وعرفه ابن قيم الجوزية بقوله : « هو زيادة في اللفظ لتقوية المعنى » (٣) ويتفق هذا التعريف مع التعريفات الأخرى التي لا تكاد تخرج عن هذا المعنى

(١) كتاب الصناعتين ص ١٩٠ .

(٢) المثل السائر ج ٢ ص ١٢٨ ، وينظر الجامع الكبير ص ١٤٦ .

(٣) الفوائد ص ٩٠٧ .

وهو أن الإطناب زيادة اللفظ لغرض يقصد إليه المتكلم ، وإلا كان إطالة لا يقتضيها المقام .

والتطويل من المصطلحات التي تتردد ، وقد ذم بعضهم هذا الأسلوب وميَّز بينه وبين الإطناب فقال أبو هلال : « فالإطناب بلاغة والتطويل عي ، لأنَّ التطويل بمنزلة سلوك ما يبعد جهلا بما يقرب ، والإطناب بمنزلة سلوك طريق بعيد نزهه يحتوى على زيادة فائدة » (١) .

وفرق ابن الأثير بينهما فقال في التطويل إنَّه « يدل على المعنى بلفظ يكفيك بعضه في الدلالة عليه » (٢) . وقال عنه : « هو زيادة اللفظ عن المعنى لغير فائدة » (٣) ، في حين قال عن الإطناب إنَّه « زيادة اللفظ على المعنى لفائدة » (٤) ، وإذا حذف منه الزيادة المؤكدة للمعنى تغير ذلك المعنى وزال ذلك التأكيد عنه وذهبت فائدة التصوير والتخييل التي تفيد السامع ما لم يكن إلاَّ بها ، فقله تعالى : « فأنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور » (٥) لا يسمى إيجازاً لأنه أنى فيه بزيادة لفظ هي « الصدور » ولا يسمى تطويلاً لأنَّ التطويل لا فائدة فيه أصلاً وهذا فيه فائدة ولذلك سمى إطناباً ، وليس كذلك التطويل فالبيت :

طلوعُ الثنايا بالمطايا وسابقُ إلى غاية من يبتدرها يقدم

فيه تطويل لأنَّ لفظة « المطايا » فضلة لا حاجة إليها (٦)

(١) كتاب المصناعتين ص ١٩١ .

(٢) المثل السائر ج ٢ ص ٧٤ .

(٣) المثل السائر ج ٢ ص ١٢٩ .

(٤) المثل السائر ج ٢ ص ١٢٨ .

(٥) الحج ٤٦ .

(٦) ينظر المثل السائر ج ٢ ص ٧٤ و ص ١٥٧ .

وفترّق الخطيب القزويني بين الإطناب والتطويل ولكنه قال عن الثاني :
« وهو ألا يتعين الزائد في الكلام » (١) وسمى الذي يتعين فيه الزائد
حشوا .

أقسامه :

يأتي الإطناب على أشكال مختلفة منها :

١ - الإيضاح بعد الإبهام : ويأتي لأغراض :

الأول : ليرى المعنى في صورتين مختلفتين .

الثاني : ليتمكن في النفس فضل تمكن ، فان المعنى إذا أتى على سبيل
الإجمال والإبهام تشوّقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح .

الثالث : لتكمل اللذة بالعلم به ، فان الشيء إذا حصل كمال العلم به دفعة
لم يتقدم حصول اللذة به ألم وإذا حصل الشعور به من وجه دون وجه تشوّقت
النفس إلى العلم بالمجهول فيحصل لها بسبب المعلوم لذة .

مرکز تحقیقات و ترویج علوم اسلامی

الرابع : لتفخيم الأمر وتعظيمه .

ومثال هذا الأسلوب قوله تعالى : « وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنْ دَابِرَ
هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ » (٢) ، فان « أَنْ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ »
إيضاح للإبهام الذي تضمنه لفظ « الأمر » . فبه تفخيم للأمر وتعظيم له .

ومنه قوله تعالى : « قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي » (٣) ،
فان قوله « اشْرَحْ لِي » يفيد طلب شرح لشيء ما ، وقوله « صَدْرِي » يفيد
تفسيره وبيانه ، وكذلك قوله : « وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي » والمقام مقتض للتأكيد .

(١) الإيضاح ص ١٧٧ .

(٢) الحجر ٦٦ .

(٣) طه ٢٥-٢٦ .

ومن الإيضاح بعد الإبهام باب « نعم وبش » إذ لو لم يتمدد الإطناب
لقليل « نعم محمد » و « بش زيد » .

ومنه « التوشيح » وهو أن يُؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين أحدهما
معطوف على الآخر . كما جاء في الخبر : « يشيب ابن آدم وتشب معه
نخصلتان : الحرصُ وطولُ الأمل » .

ومنه قول الشاعر :

سفتنى في ليلٍ شبيهٍ بشعرِها
شبهةً خديها بغير رقيبٍ
فما زلتُ في ليلين : شَعْرٍ وظُلْمَةٍ
وشمسين من خَمَرٍ . ووجه حبيبٍ



ومنه قول ابن الرومي :

إذا أبو قاسم جادت نغم يده
لم يحمد الأجودان : البحرُ والمَطَرُ
وإن أضاءت لنا أنوارُ غرته
تضائل النيران : الشمسُ والقَمَرُ
وإن نضا حده أو سَلَّ عزمته
تأخر الماضيان : السيفُ والقَدَرُ
من لم يبيتَ حيدرًا من سَطَوِ صَوائمه
لم يدْرِ ما المُرْعجان : الخَوْفُ والحَدَرُ
ينال بالظن ما يعي العيانُ به
والشاهدان عليه : العَيْنُ والأَثَرُ

وقول البحرى :

لما شَبَّينَ بَدَى الأراك تشابهت
أعطافُ قُضبانٍ به وقُسدودِ
في حُلَّتِي حبر وروض فالتسقى
وشيان : وشى رُبى ووشى بُرودِ
وَسَفَرَنَ فامتلات عيونُ راقها
وردانٍ : وَرَدُ جَنَى ووردُ خُدودِ (١)

٢ - ذكر الخاص بعد العام : ويؤتى به للتنبيه على فضل الخاص حتى كأنه ايسر من جنس العام تنزيلاً للتقارير في الوصف منزلة التقارير في الذات ، كقوله تعالى : « حافظوا على الصلوات ، والصلوة الوسطى » (٢) وقد خصَّ « الصلاة الوسطى » - وهى صلاة العصر - بالذكر لزيادة فضلها .

ومنه قوله تعالى : « مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ » (٣) و « جبريل » و « ميكائيل » من الملائكة .

وقوله : « ولتكن منكم أمةٌ يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ » (٤) ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر داخل في الخير ولكنه تعالى خصهما .

ومنه قول المتنبي :

فان تَمَقَّ الأنامَ وأنتَ منهم فان المسكَ بعضُ دَمِ الغزالِ

(١) ينظر الإيضاح ص ١٩٥-١٩٦ ، وخزانة الأدب ص ١٦٩ ، والبرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٧٧ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ٢١٥ ؛
(٢) البقرة ٩٣٨ .
(٣) البقرة ٩٨ .
(٤) آل عمران ١٠٤ .

وقول ابن الرومي :

كم من أب قد علا بابنٍ ذُرّاً شرفٍ كما علّت برسول اللهِ عدنانُ (١)

٣ - ذكر العام بعد الخاص : ويؤتى به لإفادة العموم مع العناية بشأن الخاص.

قال الزركشي : « وهذا أنكر بعض الناس وجوده ، وليس بصحيح » (٢)

ومثّل له بقوله تعالى : « إنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي » (٣) ، والنسك

العبادة ، فهو أعم من الصلاة .

ومنه قوله : « ألم يعلموا أنَّ الله يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ، وأنَّ الله

عَلَّامُ الْغُيُوبِ » (٤) .

٤ - التكرير : وهو أن يأتي المتكلم بلفظ ثم يعيده بعينه سواء كان اللفظ متفق

المعنى أم مختلفا ، أو يأتي بمعنى ثم يعيده (٥) .

ويؤتى به لأغراض :

الأول : التأكيد ، كقوله تعالى : « كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا

سَوْفَ تَعْلَمُونَ » (٦) ، وفي « ثم » دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ وأشد .

الثاني : زيادة التنبيه على ما ينبت التهمة ليكمل تلقى الكلام بالقبول ، ومنه

قوله تعالى : « وقال الذي آمَنَ : يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ .

يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الدُّنْيَا مَتَاعٌ » (٧) ، فانه كرر فيه النداء لذلك .

(١) الإيضاح ص ١٩٧ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ٢١٦ ، والبرهان في

علوم القرآن ج ٢ ص ٤٦٤ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٧١ .

(٣) الأنعام ١٦٢ .

(٤) التوبة ٧٨ .

(٥) ينظر الفوائد ص ١١١ ، والمثل السائر ج ٢ ص ١٢٩ ، ١٥٧ ، والجامع

الكبير ص ٢٠٤ ، وخزانة الأدب ص ١٦٤ ، والمصباح ص ١٠٥ .

(٦) التكاثر ٣-٤ .

(٧) ظافر ٣٨-٣٩ .

الثالث : إذا طال الكلام وخشى تناسي الأول أعيد ثانياً نظرية له وتجدداً لعهد ، كقوله تعالى : « ثم إن ربك للذين عملوا السوء بجهالة ، ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ، إن ربك من بعد ها لغفورٌ رحيم » (١) .

الرابع : في مقام التعظيم والتهويل ، كقوله تعالى : « الحاقة » . ما الحاقة » (٢) وقوله : « القارعة » . ما القارعة » (٣) ، وقوله : « إنا أنزلناه في ليلة القدر » . وما أدراك ما ليلة القدر » (٤) .

الخامس : التعجب ، كقوله تعالى : « فتقتل كيف قدر » . ثم قتل كيف قدر » (٥) فأعيد تعجباً من تقديره وإصابته الغرض .

السادس : لتعدد المتعلق ، كما كرره تعالى من قوله : « فبأي آلاء ربكما تكذبان » في سورة الرحمن ، فإنها وإن تعددت فكل واحد منها متعلق بما قبله .

السابع : الرغبة في قبول النصيح ، كقوله تعالى : « وقال الذي آمن : يا قوم اتبعون أهدكم سبيل الرشاد . يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار » (٦) ، فقد كرر « يا قوم » لتعطيف قلوبهم .

الثامن : التلذذ بذكر المكرر ، كقول الشاعر :

سقى الله نجداً والسلام على نجد
ويا حبذا نجد على القرب والبعد

التاسع : إظهار التحسر كقول الحسين بن مطير يرثي معن بن زائدة :

(١) النحل ١١٩ :

(٢) الحاقة ١-٢ :

(٣) القارعة ١-٢ .

(٤) القدر ١-٢ .

(٥) المدثر ١٩-٩٠ :

(٦) ظافر ٣٨-٣٩ :

فيا قَبْرَ مَعْنٍ أَنْتِ أَوَّلُ حُفْرَةٍ
 من الأرض خُطَّتْ للسَّاحَةِ مَوْضِعَهَا
 ويا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ وَا رَيْتِ جُودَهُ
 وقد كان منه البرُّ والبحرُ مُتْرَعًا
 ويؤتى لغير ذلك من الأغراض التي يحددها المقام (١) .

٥ - الإيغال : واختلف في معناه ، فقيل : هو نخم البيت بما يفيد نكته يتم
 المعنى بدونها ، كزيادة المبالغة في قول الخنساء :
 وإنَّ صخرًا لتأتمُّ الهداةُ به كأنَّه عَلمٌ في رأسه نارٌ
 فهي لم تقف عند تشبيهه بالجبل المرتفع بل أضافت النار في رأسه .

وقيل إنَّه لا يختص بالنظم ، ومن ذلك قوله تعالى « اتَّبِعُوا مَنْ
 لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ » (٢) .

ولذلك فتعريفه بأنه « الإتيان في مقطع البيت وعجزه أو في الفقرة
 الواحدة بنعت لما قبله مفيد للتأكيد وازيادة » (٣) يجمع النوعين .

٦ - التذييل : قال ابن سنان : « هو أن يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاضلاً
 عنه » (٤) ، ويفهم من هذا التعريف أنه يريد « التطويل » ، أو الإطناب ،
 لأنه قد سمَّ دلاله الأناظ على المعاني ثلاثة أقسام : المساواة والتذييل والإشارة ،
 وليس كذلك تعريف المتأخرين ، فهو « تعقيب الجملة بجملة تشتمل على

(١) ينظر الإيضاح ص ١٩٧ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ٢١٨ ، والبرهان
 في علوم القرآن ج ٤ ص ١١ .
 (٢) يس ٢١ .

(٣) الطراز ج ٣ ص ١٣١ ، وينظر سر الفصاحة ص ١٨١ ، وكتاب
 الصناعتين ص ٣٨٠ : والجامع الكبير ص ٢٤١ ، والمصباح ص ١٠٤ ، وبديع
 القرآن ص ٩١ ، وتحرير التحبير ص ٢٣٢ ، ٢٤١ ، وخزانة الأدب ص ٢٣٤ ،
 والإيضاح ص ١٩٩ وشروح التلخيص ج ٣ ص ٢٢٠ .

(٤) سر الفصاحة ص ٢٤٣ ، ٢٥٦ .

معناها للتوكيد « (١) . وقد قال أبو هلال عن هذا الأسلوب : « فأما التذييل فهو إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى بعينه حتى يظهر لمن لم يفهمه ويتأكد عند من فهمه ، وهو ضد الإشارة والتعريض . وينبغي أن يستعمل في المواطن الجامعة والمواقف الحافلة ، لأن تلك المواطن تجمع البطيء الفهم ، والبعيد الذهن ، والثاقب القريحة ، والجيد الحاطر ، فإذا تكررت الألفاظ على المعنى الواحد توكد عند الذهن اللحن وصح للكليل البليد « (٢) .

والتذييل ضربان :

الأول : لا يخرج مخرج المثل لعدم استقلاله بإفادة المراد وتوقفه على ما قبله كقوله تعالى : « ذلك جزئناهم بما كفروا وهل نجازي إلا الكفور » (٣) أي : هل نجازي ذلك الجزاء الذي يستحقه الكفور إلا الكفور ، فان جعلنا الجزاء عاما كان الثاني مفيدا فائدة زائدة .

ومنه قول الشاعر :

فَدَعَوْا نَزَالَ فَكُنْتُ أَوْلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ
فالشطر الثاني تذييل ولكنه غير مستقل عن الأول .

وقول المتنبي :

وما حاجة الأضغان حولك في الدجى إلى قِسمَرٍ ؟ ما واجد لك عادمه (٤)
فقوله « ما واجد لك عادمه » تذييل .

(١) الإيضاح ص ٢٠٠ ، والمصباح ص ٩٨ ، القوائد ص ١٢١ ، شروح التلخيص ج ٣ ص ٢٢٥ الطراز ج ٣ ص ١١١ ، البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٦٨ ، خزنة الأدب ص ١١٠ .

(٢) كتاب الصناعتين ص ٣٧٣ .

(٣) سبأ ١٧ .

(٤) أي لا يعدم القمر من يحدك .

وقول ابن نباتة السعدي :

لم يُبقِ جودك لي شيئا أومله تركتني أصحاب الدنيا بلا أمل

فقوله : « تركتني أصحاب الدنيا بلا أمل » تذييل غير مستقل عن الجملة

السابقة .

الثاني يخرج مخرج المثل لاستقلاله بنفسه ، كقوله تعالى : « وقل : جاء

الحقُّ وَزَهَّقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا » (١) ، فقوله : « إنَّ الْبَاطِلَ

كَانَ زَهُوقًا » تذييل وهو مستقل عن السابق ولذلك يخرج مخرج المثل .

ومنه قوله تعالى : « وما جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ

فَهُمُ الْخَالِدُونَ . كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » (٢) ، فقوله « كل نفس ذائقة

الموت » مستقلة ويضرب بها المثل . ويصح أن يكون قوله « أفان مِتَّ فهم

الخالدون » من الضرب الأول أيضا . وقوله : « وما أبرئ نفسي ، إنَّ

النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ » (٣) ، فقوله « إنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ » تذييل

يضرب به المثل .

ومنه قول النابغة الذبياني *ببيت* *عروة بن مسعود*

وَلَسْتُ بِمُسْتَبِقٍ أَحَا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعَثِ أَيْ الرِّجَالِ الْمَهْدَبُ

فقوله « أَيْ الرِّجَالِ الْمَهْدَبُ » تذييل وهو مستقل عما قبله ولذلك يضرب

به المثل .

وقول أبي نواس :

عَرِمَ الزَّمَانُ عَلَى الَّذِينَ عَهَدْتَهُمْ بِكَ قَاطِنِينَ ، وَلِلزَّمَانِ عَرَامٌ (٤)

فقوله « وَلِلزَّمَانِ عَرَامٌ » تذييل وهو مثل .

(١) الإسراء ٨١ .

(٢) الأنبياء ٣٤-٣٥ .

(٣) يوسف ٥٣ .

(٤) العرام : الشدة والشراسة والأذى .

ومنه قول إبراهيم بن المهدي في رثاء ولده :

تَبَدَّلَ دَاراً غَيْرَ دَارٍ وَجِيرَةً سِوَايَ ، وَأَحْدَاثُ الزَّمَانِ تَنُوبُ

فقوله « وأحداث الزمان تنوب » مثل ، وهو مستغن عما قبله .

والتذييل :

١ - إما لتأكيد منطوق كلام ، كقوله تعالى : « وقل جاء الحقُّ وَزَهَقَ الباطلُ ، إنَّ الباطلَ كَانَ زَهُوقاً » .

٢ - وإما لتأكيد مفهومه كبيت النابغة :

وَلَسْتُ بِمَسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعَثِ أَيُّ الرِّجَالِ الْمَهْدَبُ

٧ - التكميل : وهو الاحتراس ، غير أن بدر الدين بن مالك يذكر في كتابه « المصباح » (١) نوعين هما :

الأول : الاحتراس : وهو أن تأتي في المدح أو غيره بكلام فتراه مدخولاً بعباب من جهة دلالة منطوقه أو فحواه فتردفه بكلام آخر لتصونه عن احتمال الخطأ . ومنه قول الخنساء :

وَلَوْلَا كَثْرَةُ الْبَاكِينَ حَوْلِي عَلَى إِخْوَانِهِمْ لَقَتَلْتُ نَفْسِي

فقطنت لتوجه أن يقال لها قد ساويت أخاك بالهالكين من إخوان الناس فلم فرطت في الجزع عليه ، فاحترست بقولها :

وَمَا يَبْكُونَ مِثْلَ أَخِي وَلَكِنْ أَعَزَّى النَّفْسَ عَنْهُ بِالتَّأْسِي

الثاني : التكميل : وهو أن تأتي في شيء من الفنون بكلام ناقصاً لكونه مدخولاً بعباب من جهة دلالة مفهومه فتكمله بجملة ترفع عنه النقص : ومنه قول السموأل :

(١) المصباح ص ٩٧-٩٨ .

وما مات منا سيدٌ في فراشه ولا ظلٌ منا حيثُ كان قتيلٌ (١)
فراى أنه وصف قومه بالصبر على القتل دون الانتصار من قاتليهم فكلمه
بالشطر الثاني .

وجمع معظم البلاغيين بين المصطلحين وقال القزويني : « وأما التكميل
ويسمى الاحتراس أيضاً وهو أن يؤتى في كلام يوهم بخلاف المقصود بما
يدفعه » (٢) ، أى يدفع ذلك التوهم . وهو ضربان :

الأول : ضرب يتوسط الكلام . كقول طرفة :

فسئى ديارك ... غير مفسدها - صوبُ الربيع وديمةٌ تهيمى
فقوله « غير مفسدها » احتراس عن أن تذهب معالمها .

وقول الآخر :

لو أن عزّةً خاصمت شمس الضحى في الحسن عند موفق لقضى لها
فقوله « عند موفق » تكميل واحتراس من أنها تقاضى الشمس عند
حانم غير موفق .

وقول ابن المعتز :

صببنا عليها - ظالمين ... سيأطنا فطارت بها أيدٍ سراعٌ وأرجلُ
فقوله « ظالمين » احتراس وتكميل . ولو حذفها الشاعر لفهم أن فرسه
بطيئة تستحق الضرب .

(١) يقول في الشطر الأول أنهم شجعان أهل حرب لا يموت أحدهم موتاً طبيعياً
وإنما يموتون بجراحات المعركة . وظل الرجل : أهدر دمه . ومعناه : أنهم لا يفوتهم
نار قتيل من قتلهم ، فهم أقوىاء .

(٢) الإيضاح ص ٢٠٢ ، وينظر شروح التلخيص ج ٣ ص ٢٣١ ، والبرهان في
علوم القرآن ج ٣ ص ٦٨ ، والطرز ج ٣ ص ١٠٨ وسماء الإكمال .

الثاني : ضرب يتمع في آخر الكلام ، كقوله تعالى : « فسوف يأتي الله
بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين » (١) ، فانه لو
اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم أن ذلتهم لضعفهم ، فلما قال
« أعززة على الكافرين » علم أنها منهم تواضع لهم .

ومنه قول عنزة :

اننى على بما علمت فاننى سهلٌ مخالفتى إذا لم أظلم

فقوله « إذا لم أظلم » احتراص دل به على أنه قد يخالف فيرجع إلى الحق
راضيا ولكنه لا يقبل الظلم .

٨ - التميم : وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة (٢) تفيد
نكتة (٣) ، أو كما قال العلوي : « هو تقييد الكلام بفضلة » (٤) .

ويأتى لأغراض :

الأول : المبالغة ، كقوله تعالى : « وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ » (٥) ،
أى : مع حبه ، والضمير للطعام أى مع أشباهه والحاجة إليه . ومنه : « وآتى
المال على حبه » (٦) ، وقوله : « لئن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تُحِبُّون » (٧)

ومنه قول زهير :

مَنْ يَلْتَقِ يوماً على علاته هَرماً يَلْتَقِ السَّاحَةَ منه والندى خُلُقاً
فقوله « على علاته » تنميم للمبالغة .

(١) المائدة ٥٤ .

(٢) الفضلة : هى غير المسند والمسند إليه .

(٣) الإيضاح ص ٢٠٥ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ٢٣٥ .

(٤) الطراز ج ٣ ص ١٠٤ .

(٥) الإنسان ٨ .

(٦) البقرة ١٧٧ .

(٧) آل عمران ٩٢ .

الثاني : الصيانة عن احتمال الخطأ فترد رافعة له . ومنه قول الشاعر :

لئن كان باقى عيشنا مثل مامضى فالحب إن لم يدخل النار أروح
فقوله «إن لم يدخل النار» معناه سلامة العاقبة ، وقد أتم به المعنى صيانة
عن احتمال الخطأ ، فقد أراد أن أول الحب لذة وراحة فان كان آخره مثل
أوله فهو لا محالة أحمد عاقبة ، لكن أن تكون العاقبة سليمة .

الثالث : استقامة الوزن ، ومنه قول المتنبي :

وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتى لرأيت فيه جهنما
فقوله « يا جنتى » أتى بها من أجل استقامة الوزن (١) .

٩- الاعتراض : وهو كثير فى الأساليب العربية ، وقد قال ابن جنى :
« اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء فى القرآن وفصيح الشعر
ومثثور الكلام وهو جار عند العرب مجرى التأكيد فلذلك لا يشنع عليهم
ولا يستنكر عندهم » (٢)

وقال القزوينى فى تعريفه : «وهو أن يؤتى فى أثناء الكلام أو بين
كلامين متصلين معنى ، بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى
ما ذكر فى تعريف التكميل » (٣) . ومنهم من يذهب إلى أن الاعتراض هو
الحشو (٤) ، وفرق ابن حجة الحموى بينهما ، وقال : «والفرق بينهما ظاهر ،
وهو أن الاعتراض يفيد زيادة فى غرض المتكلم والناظم ، والحشو إنما يأتي
لإقامة الوزن لا غير » (٥) .

(١) ينظر الإيضاح ص ٢٠٥ ، والطرز ج ٣ ص ١٠٤-١٠٦ .

(٢) الخصائص ج ١ ص ٣٣٥ .

(٣) الإيضاح ص ٢٠٦ ، وينظر شروح التلخيص ج ٣ ص ٢٣٧ ، نهاية

الإيجاز ص ١١١ ، المصباح ص ٩٩ .

(٤) المثل السائر ج ٢ ص ١٨٣ ، والجامع الكبير ص ١١٨ ، والطرز

ج ٢ ص ١٦٧ .

(٥) خزنة الأدب ص ٣٦٦ .

وللاطناب بالاعتراض أغراض بلاغية منها :

الأول : التنزيه : كقوله تعالى : « ويجعلون لله البنات - سبحانه » - ولهم ما يشتهون » (١) . ف « سبحانه » تضمنت تنزيهاً لله تعالى عن البنات :

الثاني : التعظيم : كقوله تعالى : « فلا أقسم بمواقع النجوم . وإنه لقسَمٌ - لو تعلمون - عظيم » (٢) .

الثالث : الدعاء ، كما في قول عوف بن محم يشكو كبره :

إنَّ الثَّمَانِينَ - وبلغتها -
قد أحوجتُ سمعى إلى ترجمان

وقول المتنبي :

وتحتقر الدنيا احتقار مُجَرَّبٍ يرى كل ما فيها - وحاشاك - فانيا

وقوله « حاشاك » دعاء حسن في موضعه .



الرابع : التنبيه ، كقول الشاعر :

واعلم - فعلم المرء ينفعه - أن سوف يأتي كل ما قدرنا

ومنه قول أبي خراش الهذلي يذكر أخاه عروة :

نقول أراه بعد عروة لا هياً وذلك رُزءٌ - لو علمت جليلٌ

فلا تحسبي أنتى تناسيت عهدَه ولكن صبرى - يا أميم - جميلٌ

فقوله « لو علمت » و « يا أميم » جملتان اعتراضيتان تفيدان التنبيه على

عظم المصائب وعلى تجلده وصبره .

الخامس : المبادرة إلى اللوم ، كقول كثير عزة :

لو أن الباخلين - وأنت منهم - رأوك تعلموا منك المطالا

(١) النحل ٥٧ .

(٢) الواقعة ٧٥-٧٦ .

السادس : التحسر ، كقول إبراهيم بن المهدي في رثاء ابنه :
وانى وان قد مت قلى - لعالم بانى - وقد اخصت - منك قريب

السابع : الاستعطاف ، ومثل له السبكي (١) بيت المتنبي :
وخفوق قلب لو رأيت لهيبه - يا جنتى - لرأيت فيه جهنما
ووجهه حسن الاعتراض «حسُنُ الإفادة مع أن مجيئه مجيء مالا
معول عليه في الإفادة فيكون ممتكناً مثلاً الحسنة تأنيك من حيث لا ترتقبها» (٢)
وهذا هو النوع المفيد من الاعتراض ، أمّا الذى يأتى لغبر فائدة فهو على
وجهين :

الأول : أن يكون غير مفيد لكنه لا يكسب الكلام حسناً ولا قبحاً ،
كقول زهير :

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ثمانين حولا - لا أبالك - يسأم

فقوله « لا أبالك » ليس فيه فائدة نو كيد ، وليس فيه قبح .

الثانى : أن يكون غير مفيد لكنه يكون قبيحاً لخروجه عن قوانين
العربية وانحرافه عن أقيسها ، كقول الشاعر :

فقد والشك بينى لى عناء بوشك فراقهم صردٌ بصيح

فـ « الشك » هنا قبيح .

وهذا النوع يكون أقبح فى الشر ولذلك لم يأت فى فصيح كلام
العرب وبلغه (٣) .

(١) عروس الأفراح - شروح التلخيص ج ٣ ص ٢٤١ :

(٢) الإيضاح ص ٢٠٩ .

(٣) ينظر الطراز ج ٢ ص ١٧٤ .

المساواة

تلك أساليب الإيجاز والإطناب ، وما عدا ذلك فهو أسلوب المساواة التي عرفها البلاغيون بأنها تساوي اللفظ والمعنى بحيث لا يزيد أحدهما على الآخر (١) أو هي « أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لاناقصاً عنه بحذف أو غيره ، ولا زائداً عليه بنحو تكرير أو تنميم أو اعتراض » (٢) .

ومعرفة أساليب الإيجاز والإطناب تحدد أسلوب المساواة ، ولذلك لم نشر إليها في مطلع هذا الفصل كما فعل البلاغيون وإن كان تعريف بدر الدين ابن مالك يشير إلى أنها لا تعرف إلا بعد تحديد الإيجاز والإطناب . يقول : « أما المساواة وهو أن يكون لفظ الكلام بمقدار معناه لا ناقصاً عنه بحذف للاختصار ولا زائداً عليه بمثل الاعتراض والتنميم والتكرار » (٣) . ومعنى ذلك أن معرفتها رهينة بأساليب الإيجاز والإطناب ، فهي تالية لها في العرض والتحديد . ومن أجل ذلك تأخر الحديث عنها ليسهل التمييز ويتضح القصد ، أما الاتفاق على متعارف الأوساط فهو أمر من الصعب تحديده ليقاس عليه ، وذلك لاختلاف الناس في هذا المتعارف وتعدد الأغراض والأهداف التي ترسم الأسلوب الذي يقاس عليه الإيجاز والإطناب .

ويرى أبو هلال العسكري أن المساواة هي المذهب المتوسط بين الإيجاز والإطناب ، وإلى ذلك أشار القائل بقوله : « كأن أفاظه قوالب لمعانيه » أي : لا يزيد بعضها على بعض (٤) .

(١) ينظر مر الفصاحة ص ٢٤٣ ، والتبيان في علم البيان ص ١٨٠ ، وبديع القرآن ص ٧٩ ، وتحرير التحبير ص ١٩٧ ، والمثل السائر ج ٢ ص ٧٨ ، والفوائد ص ١٧٨ ، والطرارح ج ٣ ص ٣٢٢ ، وخزانة الأدب ص ٤٥٩ .

(٢) الإيضاح ص ١٧٧ .

(٣) المصباح ص ٣٥ .

(٤) كتاتب الصناعتين ص ١٧٧ .

وقال حازم القرطاجنى : « لأن الكلام المتقطع الأجزاء ، المنبر
البراكيب ، غير ملنوذ ولا مستحلى ، وهو يشبه الرشفات المتقطعة التى
لا تروى غليلا . والكلام المتناهى فى الطول يشبه استقصاء الجرع المؤدى إلى
الفصص ، فلا شفاء مع التقطيع المخل ، ولا راحة مع التطويل الممل ، ولكن
خير الأمور أوسطها » (١) .

ومن أمثلة المساواة قوله تعالى : « حُورٌ مقصوراتٌ فى الخيام » (٢)

وقوله : « ودُّوا لو تُدْمِنُ فَيُدْهِنُونَ » (٣)

وقوله : « ولا يَحِيقُ المَكْرُ السِّىَ إِلاَّ بِأَهْلِهِ » (٤)

وقوله : « وإذا رأيت الذين يَخُوضُونَ فى آياتنا فأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى

يَخُوضُوا فى حَدِيثٍ غَيْرِهِ » (٥)

وقوله : « هل جزاءُ الإحسانِ إِلاَّ الإحسانُ » (٦)

وقوله : « وهل نُجَازى إِلاَّ الكُفُورُ » (٧)

وقوله : « إنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذى الْقُرْبى وَيَنْهَى عَنِ

الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْىِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ » (٨)

ومنها قول النابغة الذبياني :

فانك كالليل الذى هو مُدْرِكى

وإن خلَّتْ أن المتأى عنك واسعُ

(١) منهاج البلغاء ص ٦٥ .

(٢) الرحمن ٧٢ .

(٣) القلم ٩ .

(٤) فاطر ٤٣ .

(٥) الأنعام ٦٨ .

(٦) الرحمن ٦٠ .

(٧) سبأ ١٧ .

(٨) النحل ٩٠ .

وقول طرفة :

سَتَّبُدِي لَكَ الْإِيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا
وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

وقول الآخر :

تُهِنْدِي الْأُمُورُ بِأَهْلِ الرَّأْيِ مَا صَلَّحَتْ
فَإِنْ تَابَتْ فَبِالْأَشْرَارِ تَنْقَادُ

وقول الآخر :

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مَلَأَ عَيْنَ حَبِيبُهَا
وَمَا هَجَرَ تَكُ النَّفْسُ أَنْتَ عِنْدَهَا قَلِيلٌ ، وَلَكِنْ قَلَّ مِنْكَ نَصِيبُهَا

وقول زهير :

ومها يكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم



مركز تحقيقات كليات علوم إيسدي

وقوله :

إذا أنت لم تقصير عن الجهل والحنأ أصببت حلياً أو أصابك جاهل

وفي هذه الأمثلة مساواة بين اللفظ والمعنى ، وهذا الأسلوب لا يستغنى
عنه متكلم ، وهو كالإيجاز والإطناب من مقتضيات الأحوال .

الفصل السادس

الخروج على مقتضى الظاهر

الأصل في الكلام أن يكون على مقتضى الظاهر ولكنه قد يخرج على خلافه لنكتة أو سبب من الأسباب ، ولهذا الخروج أساليب مختلفة منها :

وضع المضمير موضع المظهر :

والمراد بموضع المظهر أن يتقدم ما يعود عليه ، كقولهم ابتداء من غير جرئى ذكر لفظاً أو قرينة حال « نعم رجلاً زيداً وبئس رجلاً عمرو » ، فإن في « نعم » ضميراً ، وكان أصله « نعم الرجل » و « زيد » خبر مبتدأ ، أى هو زيد ، أو مبتدأ محذوف خبره أى زيد هو .



ومنه قول الشاعر :

نعم امرءاً هرماً لم تعرف نائبة إلا وكان لمرتاح بها وزراً

ومنه قوله تعالى : « بئس للظالمين بدلاً » (١) .

وكما في ضمير الشأن والقصة كقوله تعالى : « قل هو الله أحد » (٢) ، وقوله : « فأنها لاتعمى الأبصار » ، ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور » (٣)

ويؤتى بذلك ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه ، وذلك أن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بى منتظراً لعقبى الكلام كيف تكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن فى ذهنه ، وهو السر فى التزام تقديمه (٤) .

(١) الكهف ٥٠ .

(٢) الإخلاص ١ .

(٣) الحج ٤٦ .

(٤) ينظر مفتاح العلوم ص ٩٤ ، والإيضاح ص ٦٨ ، وشرح التلخيص

ج ١ ص ٤٤٨ .

وضع المظهر موضع المضمرة :

فان كان ذلك الظاهر اسم إشارة ففائدته :

١ - كمال العناية في ترك مقتضى الظاهر إلى غيره لاختصاصه بحكم غريب ،
كقول ابن الراوندى :

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذى ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا

فالشار إليه هو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً ، أو إعفاء مذاهب
العاقل ورزق الجاهل .

٢ - التهكم بالسامع والتعجب من أمره ، كقوله تعالى : « ص ، والقرآن
ذى الذكر . بل الذين كفروا في عزة وشقاق . كم أهلكنا من قبليهم من
قرون فنادوا ولات حين مناص . وعجبوا أن جاءهم منذر منهم ، وقال
الكافرون هذا ساحير كذاب » (١)

فالإتيان باسم الإشارة في قوله « هذا ساحير كذاب » إنما هو للتهكم من
الكفار .

٣ - التنبية على كمال بلاغة السامع ، كأن يقال : « من الحاكم ؟ » فيقال في
الجواب « ذلك محمد » بدل « هو محمد » .

٤ - التنبية على كمال فطنة السامع ، وذلك أن يكون غير المحسوس عنده
كالمحسوس . ومثال ذلك أن يقال « هذه قضية مهمة » بدل « هي قضية
مهمة » .

٥ - ادعاء كمال ظهور المسند إليه عند المتكلم ولو لم يكن ظاهراً في نفسه ،
وذلك أن يقال « هذه مسألة واضحة » بدل « هي مسألة واضحة » . وإن
كان المظهر غير اسم إشارة فالعدول إليه عن الضمير يأتي لأسباب منها :

١ - زيادة تمكين المسند إليه في ذهن السامع كقوله تعالى : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ .
اللَّهُ الصَّمَدُ » (١)

٢ - إدخال الروع والمهابة في قلب السامع أو تقوية ما يدعو المخاطب إلى
الامتثال والطاعة ومثاله « الحَاكِمُ بِأَمْرِكَ ، بَلْ أَنَا أَمْرُكَ » .

٣ - الاستعطاف ، كقول الشاعر

إلهي عَبْدُكَ العاصي أتَاكَ مُقِيرًا بالذنوب وقد دَعَاكَ

وهذه صور المسند إليه ، أما صور الخروج على مقتضى الظاهر في غير
ذلك فكقول عبدالله ابن الدمينه :

تَعَالَيْتِ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ تَرِيدِينَ قَتَلِي قَدْ ظَفَرْتِ بِذَلِكَ

وكان مقتضى الظاهر أن يقول « قد ظفرت به » ولكنه عدل عنه وقال
« قد ظفرت بذلك » . ومنه قوله تعالى : « وبالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلَهُ » (٢)
وكان مقتضى الظاهر أن يقول « وبه نزل » .

وقوله : « فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ » (٣) ، وكان مقتضى الظاهر
أن يقول « فتوكل على » (٤)

وليس في دراسة البلاغيين لهذا الأسلوب غير ما ذكرنا ، أما الذين عنوا
بعلوم القرآن فكانت نظرتهم أوسع ومسائلهم أكثر تشعبا واستيعابا . ولعل
التركشي من أبرز الذين بحثوا هذا الموضوع ، وقد قال عن وضع الظاهر

(١) الإخلاص ١-٢ .

(٢) الإسراء ١٠٥ .

(٣) آل عمران ١٥٩ .

(٤) بنظر مفتاح العلوم ص ٩٤ ، والإيضاح ص ٧٠ ، وشروح التلخيص
ج ١ ص ٤٥٢ :

موضع المضمَر : « والعجيب أن البيانين لم يذكروه في أقسام الإطناب » (١)
وذكر أن منه قول النابغة الجعدي :

إذا الوحشُ ضمَّ الوحشَ في ظلِّلاتها
سواقِطُ من حرِّ وقد كان أظهرًا (٢)

ولو أتى على وجهه لقال : « إذا الوحش ضمها » .

ومنه قوله تعالى : « ومنهم الذين يؤذون النبي » ثم قال : « والذين
يؤذون رسول الله » (٣) ولم يقل « يؤذونه » مع ما في ذلك من التعظيم .

وقرر الزركشي أن الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة وأصل المحدث
عنه كذلك ، والأصل أنه إذا ذكر ثانياً أن يذكر مضمراً للاستغناء عنه
بالظاهر السابق كما أن الأصل في الأسماء الإعراب وفي الأفعال البناء ، وإذا
جرى المضارع مجرى الاسم أعرب كقوله تعالى : « فابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ
وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ » (٤) ، وقوله : « فَمَنْ عَصَا وَأَصْلَحْ
فَاجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ » (٥) ، وقوله : « فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ
وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا » (٦) .

وللخروج على خلاف الأصل أسباب :

أحدها : قصد التعظيم ، كقوله تعالى : « وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمِكُمُ اللَّهُ » ،

(١) البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٨٢ .

(٢) يصف الشاعر سيره في الهجرة إذا استكن الوحش من حر الشمس
واحتدامها . الظللات : جمع ظلة ، وهو ما يستظل به .

(٣) التوبة ٦١ .

(٤) العنكبوت ١٧ .

(٥) الشورى ٤٠ .

(٦) النصر ٣ .

واللهُ بكلِّ شئٍ عليمٌ « (١) ، وقوله : « أولئك حِزْبُ اللَّهِ ، ألا إنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » (٢) .

الثاني : قصد الإهانة والتحقير ، كقوله تعالى : « يا أيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ » (٣) ، وقوله : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ ، إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مَبِينًا » (٤) .

ومنه قول الشاعر :

فما للنوى لا بركَ اللهُ في النوى وَعَهْدُ النوى عند الفراق ذَمِيمٌ

الثالث : الاستلذاذ بذكره ، كقوله تعالى : « وبالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ » (٥) إنَّ كان الحق الثاني هو الأول .

وقوله : « مَنْ كَانَ يَرِيدَ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا » (٦) ، وقوله : « وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ » (٧) ، ولم يقل « منها » ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة وإنَّ كان المراد بالأرض الجنة .

الرابع : زيادة التقدير ، كقوله تعالى : « اللَّهُ الصَّمَدُ » بعد قوله « اللَّهُ أَحَدٌ » (٨) ويدل على إرادة التقدير سبب نزولها ، وهو ما نقل عن ابن عباس أن قريشا قالت : يا محمد صف لنا ربك الذي تدعوننا إليه فنزل « اللَّهُ أَحَدٌ » معناه أن الذي سألتوني وصفه هو الله ، ثم لما أريد تقدير كونه « اللَّهُ » أعيد بلفظ الظاهر دون ضميره .

(١) البقرة ٢٨٢ .

(٢) المجادلة ٢٢ .

(٣) النور ٩١ .

(٤) الإسراء ٥٣ .

(٥) الإسراء ١٠٥ .

(٦) فاطر ١٠ .

(٧) الزمر ٧٤ .

(٨) الإخلاص ١-٢ .

ومنه قوله تعالى : «يَلْتَوُونَ أَسْنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَاهُو
من الكتاب » (١) .

الخامس : إزالة اللبس حيث يكون الضمير يوهم أنه غير المراد كقوله
تعالى « قُلْ اَللّٰهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ » (٢) ، لو قال
« تؤتیه » لأوهم أنه الأول .

ومنه قوله تعالى : «الظَّالِمِينَ بِاللّٰهِ ظَنُّ السَّوْءِ ، عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ » (٣)
كرر « السوء » لأنه لو قال « عليهم دائرته » لالتبس بأن يكون الضمير عائدا
إلى الله تعالى .

السادس : أن يكون القصد تربية المهابة وإدخال الروعة في ضمير
السامع بذكر الاسم المقتضى لذلك كما يقول الحاكم لمن يأمره بأمر « الحاكم
يأمرك بكذا » مكان « أنا أمرك بكذا » . ومنه قوله تعالى : « الْحَاقَّةُ . مَا
الْحَاقَّةُ » (٤) وقوله : « وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لَخِزْنَتُهُ جَهَنَّمُ » (٥) ، ولم يقل
« لخزنتها » .

السابع : قصد تقوية داعية المأمور ، كقوله تعالى : «فَإِذَا عَزَمْتَ
فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ» (٦) ، ولم يقل « على » ، وحين
قال « على الله » لم يقل « إنه يحب » أو « إني أحب » تقوية لداعية المأمور
بالتوكل بالتصريح باسم المتوكل عليه .

الثامن : تعظيم الأمر ، كقوله تعالى : «أَوْ كَمْ يَتَرَوْنَ كَيْفَ يُبْدِي اللَّهُ
الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ، إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ . قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا

(١) آل عمران ٧٨ .

(٢) آل عمران ٢٦ .

(٣) الفتح ٦ .

(٤) الحاقة ١-٢ .

(٥) غافر ٤٩ .

(٦) آل عمران ١٥٩ .

كيف بدأ الخلق» (١) ، وقوله: « هل أتى على الإنسان حيناً من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً . إنا خلقنا الإنسان» (٢) ، ولم يقل « خلقناه» للتنبيه على عظم خلقه للإنسان .

ومنه قوله تعالى: « يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَهِيلًا» (٣) فإنما أعيد لفظ « الجبال» والقياس الاضمار لتقدم ذكرها ، ولو لم يذكر « الجبال» لاحتمل عود الضمير إلى الأرض .

التاسع : أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف ، كقوله تعالى : «فَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ» (٤) بعد قوله في صدر الآية «إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ...» دون «فَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَبِي» ليتمكن من إجراء الصفات التي ذكرها من النبي الأمي الذي يؤمن بالله ، فانه لو قال « وبى» لم يتمكن من ذلك لأن الضمير لا يوصف ليعلم أن الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو من وصف بهذه الكلمات كائنا من كان أنا أو غيري إظهاراً للنصفة وبعداً من التعصب لنفسه .

العاشر : التنبيه على علة الحكم ، كقوله تعالى: « فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ» (٥) ، وقوله : « فان الله» (٦) دون « فانه» .

الحادى عشر : قصد العموم ، كقوله تعالى : « حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها» (٧) ولم يقل « استطعمهم» للاشعار بتأكيد العموم وأنها

(١) العنكبوت ١٩-٢٠ .

(٢) الانسان ١-٢ .

(٣) المزمل ١٤ .

(٤) الأعراف ١٥٨ .

(٥) البقرة ٥٩ .

(٦) البقرة ٩٨ ، والآية : « من كان عدوا لله وملائكته ورسوله وجبريل

وميكائيل ، فان الله عدو للكافرين» .

(٧) الكهف ٧٧ :

لم يترك أحداً من أهلها إلا استطعاه وأبى ، ومع ذلك قابلهم بأحسن الجزاء ،
وفيه التنبيه على محاسن الأخلاق ودفع السيئة بالحسنة .

ومنه قوله تعالى : « وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء » (١)
فإنه لو قيل : « إنها لأمارة » لاقتضى تخصيص ذلك فأتى بالظاهر ليدل على
أن المراد التعميم مع أنه برئ من ذلك بقوله بعده « إلا ما رحيم ربي »
وقوله « إن ربي غفور رحيم » . ولم يقل « إنه » إما للتعظيم وإما للاستلذاذ .

الثاني عشر : قصد الخصوص ، كقوله تعالى : « امرأة مؤمنة إن
وهبت نفسها للنبي » (٢) ولم يقل « لك » لأنه لو أتى بالضمير لأخذ
جوازه لغيره كما في قوله تعالى : « وبنات عمك » فمسدل عنه إلى الظاهر
للتنبيه على الخصوصية وإنه ليس لغيره ذلك .

الثالث عشر : مراعاة التجنيس كقوله تعالى : « قل أعوذ برب الناس .
ملك الناس . إله الناس . من شر الوسواس الخناس . الذي يوسوس في
صدور الناس . من الجنة والناس » (٣) .

الرابع عشر : أن يتحمل ضميراً لا بد منه ، كقوله تعالى : « أتيا أهل
قرية استطعاهم أهلها » (٤) .

الخامس عشر : كونه أهم من الضمير ، كقوله تعالى : « أن تفضل
إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى » (٥) وقال بعضهم إن أعيدت « إحداهما »
لتعادل الكلم وتوازن الألفاظ في التركيب ، وهو المعنى في الترصيع البديعي
بل هذا أبلغ من الترصيع فإن الترصيع توازن الألفاظ من حيث صيغها وهذا
من حيث تركيبها فكأنه ترصيع معنوي . والآية متضمنة لقسمين : قسم

(١) يوسف ٥٣ .

(٢) الأحزاب ٥٠ .

(٣) سورة الناس ١-٦ .

(٤) الكهف ٧٧ .

(٥) البقرة ٢٨٢ .

الضلال وقسم التذكير فأسند الفعل الثاني إلى ظاهر حيث أسند الأول ولم يوصل بضمير موصول لكون الأول لازماً فأتى بالثاني على صورته من التجرد عن المفعول ثم أتى به خبراً بعد اعتدال الكلام وحصول التماثل في تركيبه .

السادس عشر : كون ما يصلح للعود ولم يسق الكلام له ، كقوله تعالى : « رُسُلُ اللَّهِ ، اللَّهُ أَعْلَمُ » (١) .

السابع عشر : الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى ، كقوله تعالى : « فَاِنَّ يَشَاءُ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُو اللَّهُ الْبَاطِلَ » (٢) . فان « يَمْحُو » استئناف وليس عطفاً على الجواب ، لأن المعلق على الشرط عدم قبل وجوده .

ولم يذكر البلاغيون إلا بعض هذه الدواعي والأسباب الكثيرة التي وردت في كتاب الله تعالى .



القلب :

وهو الخروج على مقتضى الظاهر ، وذلك أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر (٣) وفي كونه من أساليب البلاغة خلاف ، وتتضح فيه ثلاثة آراء :

الأول : إنكاره ، ومن أوائل الذين ذهبوا إلى ذلك سيبويه الذي يرد القلب إذا جاء في الكلام ويصفه بالرداءة والبعد عن الجودة ، يقول : « وأما قوله « أدخل فوه الحجر » فهذا جرى على سعة الكلام والجيد « أدخل فاه الحجر » كما قال : « أدخلت في رأسي القلنسوة » والجيد أدخلت في القلنسوة رأسي » . قال الشاعر :

(١) الأنعام ١٢٤ .

(٢) الشورى ٢٤ .

(٣) شروح التلخيص ج ١ ص ٤٨٦ .

ترى الثورَ فيها مُدْخِلَ الظلِّ رأسَهُ
وسائِرَهُ بادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَعُ

فوجه الكلام فيه هذا كراهية الانفصال « (١) . والأصل أن يقول :
مدخل رأسه الظل ، لأنَّ الرأس هو الداخل في الظل ، والظل هو موضع
الدخول .

ووقف الآمدي هذا الموقف من القلب فقال إنَّ المتأخر لا يرخص له في
القلب ، « لأنَّ القلب إنَّما جاء في كلام العرب على السهو ، والمتأخر إنَّما
يحتذى على أمثلهم ويقتدى بهم وليس ينبغي أن يتبعهم فيما سهوا فيه » (٢) .
وذكر رأى الذين يذهبون إلى أنَّ القلب جاء في كتاب الله كقوله : « ما إنَّ
مفاتيحه لتنوء بالعُصْبَة أُولَى القوة » (٣) ، وقال إنَّ هذا ليس بقلب وإنَّما
هو صحيح مستقيم ، وإنَّما أراد الله تعالى : « ما إنَّ مفاتيحه لتنوء بالعصبة »
أى : تميلها من ثقلها ، ذكر ذلك الفراء وغيره وقالوا إنَّما المعنى « لتنوء
العصبة » .

وانتهى الآمدي إلى أنَّ القلب القبيح لا يجوز في الشعر ولا في القرآن ، وهو
ما جاء في كلام العرب على سبيل الغلط ، وقال معقبا على بيت الفرزدق
يصف ذئبا :

وأطلسَ عَسَالٍ وما كان صاحِباً رَفَعْتُ لِنَارِي مَوْهِناً فَأَتَانِي (٤)
وإنَّما أراد رفعها للذئب وأنشده المبرد وقال : « القلب جائز للاختصار
إذا لم يدخل الكلامَ لبسٌ » كأنه يميز ذلك للعرب الأوائل دون المتأخرين .

(١) كتاب سيويه ج ١ ص ٩٢ .

(٢) الموازنة ج ١ ص ٢٠٧ .

(٣) القصص ٧٦ .

(٤) الأطلس : الأغر . عسال : نسبة إلى مشيته ، يقال : مر الذئب يعسل ،
وهو مشى خفيف كالمرولة . الوهن والموهن من الليل : نحو منتصفه أو بعد
ساعة منه .

وما علمت أحداً قال « للاختصار » غيره ، فلو قال : لإصلاح الوزن أو للضرورة كما قال غيره كان ذلك أشبه . ويجوز أن يكون الفرزدق في هذا البيت سهاً أو اضطر لإصلاح الوزن « (١) .

وتحدث ابن سنان الخفاجي عن هذا الأسلوب وقال : ومن وَضَعُ الألفاظ موضعها أن لا يكون الكلام مقلوباً فيفسد المعنى ويصرفه عن وجهه « (٢) ولذلك أمثلة مذكورة منها قول عروة بن الورد العبسي :

فلو أنتى شهيدتُ أبا سعاد غداةَ غدا لمهجته يفوقُ
فَدَيْتُ بنفسه نفسى ومسالى وما آلوك إلا ما أطيقُ
يريد أن يقول : فديت نفسه بنفسى .

وكذلك بيت الفرزدق السابق في وصف الذئب ، وإنما النار هي المرفوعة للذئب . وحمل بعضهم على المقلوب قول المتنبي :

وَعَدَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى ذُقْتُه
مَرَّتَ عَجَبِيَّتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعْشَقُ

وتقديره : كيف لا يموت من يعشق .

وقال بعضهم إنَّ الكلام جارٍ على طريقته ، والمراد به : كيف تكون المنية غير العشق ، أى أن الأمر الذى يقدر فى النفوس أنه فى أعلى مراتب الشدة هو الموت ، ولما ذقت العشق فعرفت شدته عجبت كيف يكون هذا الأمر الصعب المتفق على شدته غير العشق ، وكيف يجوز أن لاتعم علتة حتى تكون منايا الناس كلهم به . وكان هذا أشبه بمراد المتنبي من حمل الكلام على القلب .

(١) الموازنة ج ١ ص ٢٠٩-٢١٠ .

(٢) سر الفصاحة ص ١٢٩ .

وقال ابن سنان عن قوله تعالى : « ما إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ » (١) ، إنَّه ليس من القلب ، وإنَّما المراد أنَّ المَفَاتِيحَ تنوءُ بالعصبة ، أى : تميلها من ثقلها . وكذلك قوله تعالى : « وإنَّه لَحِبُّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ » (٢) ليس - على ما يزعم بعضهم - المراد به : وإنَّ حبه للخير لشديد ، بل المتصوِّد به أنَّه لحب المال لبخيل ، والشدة : البخل ، أى : من حبه للمال يبخل .

وحمل ابن جنى على المقلوب قول المثني :

نَحْنُ رَكِبَ مِلْحَجِينَ فِي زِي نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شَخُوصٌ الْجِيَالِ
وقال إنَّ تقديره : نحن ركب من الإنس في زى الجن فوق جبال لها شخوص طير . وقال ابن سنان معقبا على هذا التفسير : « وهذا عندي تعسف من أبي الفتح لا تفود إليه الضرورة . ومراد أبي الطيب المبالغة على حسب ما جرت به عادة الشعراء فيقول : نحن قوم من الجن لجوبنا الفلاة والمهامه والقفار التي لا تسلك وقلة فرقنا فيها ، إلا أننا في زى الإنس ، وهم على الحقيقة كذلك ونحن فوق طير من سرعة إبلنا إلا أن شخوصها شخوص الجبال ، ولا شك أيضاً في ذلك (٣) . »

وقال عن بيت قطري بن الفجاءة :

ثُمَّ انصرفتُ وقد أصببتُ ولم أصبُ جَدَعَ البصيرةِ قارحَ الإقدامِ
« حملوه على المقلوب وقالوا : يريد قارح البصيرة جدع الإقدام ، كما يقال غرور أى مجرب . وقد كان أبو العلاء صاعد بن عيسى الكاتب أجازني في بعض الأيام هذا البيت وقال : ما المانع من أن يكون مقصوده : لم أصب

(١) القصص ٧٦

(٢) العاديات ٨ .

(٣) سر الفصاحة ص ١٣٢ ، وينظر عروس الأفراح - شروح التلخيص

ج ١ ص ٤٩١ .

أى لم ألف على هذه الحال بل وجدت على خلافها جذع الإقدام قارح البصيرة
ويكون الكلام على جهته غير مقلوب . وتمكن الدلالة على أن قوله « لم
أصب » في البيت بمعنى « لم ألف » دون ما يقولون من أن مراده به لم أرح
بقوله ، قبله :

لا يتركنن أحدٌ إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لحمامٍ
فلقد أراني للرماح دريئةً من عننٍ يميني تارةً وأمامي
حتى خضبت بما تحدر من دمي أكفافَ سرجي أو عنانَ لجأى

فكيف يكون لم يصب وقد خضب هذا بدمه ؟ فأما قولهم : إنه أراد من
دمى أى من دم قومي وبني عمي فبالغة منهم في التعسف والعدول عن وجه
الكلام ليستمر لهم أن يكون فاسداً غير صحيح .

وهذا الذى ذكره أبو العلاء وسبق إليه ، له وجه يجب تقبله واتباعه فيه
وفحوى كلام قطرى يدل على أنه أراد أنه جرح ولم يمت ، إعلاماً أن
الإقدام غير علة في الحمام ، وحثاً على الشجاعة ، ونهياً عن الفرار « (١) .
وقال بعد ذلك كله « ومن طريف التفسير للشعر أن يتأول ليقع الفساد فيه ،
واو حمل على ظاهره كان صواباً صحيحاً » (٢) ، ومعنى ذلك أن ابن سنان
لا يميل إلى القلب والتأويل لئلا يخرج الكلام على مقتضى الظاهر فيفسد ويبعد
عن الهدف الذى رعى إليه قائله .

وأذكر القلب حازم القرطاجنى وقال إنه مما يجب أن ينزه كتاب الله عنه
لأن العرب إذا صدر ذلك منهم فبقصد العبث أو التهكم أو المحاكاة أو حال
الاضطرار ، والله منزه عن ذلك . وقال : « فكل كلام يمكن حمله على
غير القلب بتأويل لا يبعد معناه فليس يجب حمله على القلب . وأما ما لا يمكن

(١) سر الفصاحة ص ١٣٢-١٣٣ .

(٢) سر الفصاحة ص ١١٣ .

فيه التأويل فواجب أن لا يعمل عليه وأن يوقف عنده « (١) . وهذا ما ذهب إليه ابن سنان من قبل ، بل إن حازم القرطاجني ذكر أمثلته وتعليقه عليها .

الثاني : قبوله مطلقاً ، وكان القاضي الجرجاني قد وقف عند قول

المتنبي :

وَعَدَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى ذُقْتَهُ
فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعْشَقُ

وذكر أن بعض من يحتج عن المتنبي أخرجه مخرج القلب ، وهو كثير يقبله مطلقاً أو يرفضه مطلقاً (٢) . ولعل السكاكي كان أوضح البلاغيين وأصرحهم في هذه المسألة فقبل القلب مطلقاً وقال : « إن هذا النمط مسمى فيما بيننا بالقلب ، وهي شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظاهر ، ولها شيوخ في التراكيب ، وهي مما يورث الكلام ملاحاة ولا يشجع عليها إلا كمال البلاغة تأتي في الكلام وفي الأشعار » (٣)



ومثل له بقول القطامي :

فلما أن جرى سَمِينٌ عَلَيْهَا كَثِيرٌ مِمَّا طِينَتْكَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا (٤)

أراد : كما طينت الفدن بالسياع . ولم ير السبكي في هذا القلب معنى لطيفا (٥) . وأدخل السكاكي في القلب قوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا » (٦) أي : جاءها بأسنا فأهلكناها . وقوله تعالى : « ثُمَّ دَنَا

(١) منهاج البلاغ ص ١٨٤ ، وتنظر ص ٣٩١ ، والبرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٢٨٨ .

(٢) ينظر الوساطة ص ٤٦٩ .

(٣) مفتاح العلوم ص ١٠١ .

(٤) الفدن : القصر المشيد . السباع : الطين بالثبن .

(٥) عروس الأفراح - شروح التلخيص ج ١ ص ٤٩٠ .

(٦) الأعراف ٤ .

فتدلى « (١) أى : تدلّى فدنا . وقوله « اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ
ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ » (٢) على ما يحمل من « ألقه إليهم
فانظر ماذا يرجعون . ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ » .

ونبى الخطيب القزوينى أن يكون فى هذه الآيات قلب . إذ ليس فى
تقديره اعتبار لطيف أو نكتة . ويرى أن الأصل فى الآية الأولى : « أردنا
إهلاكها فجاءها بأسنا أى إهلاكنا » .

والأصل فى الآية الثانية : « ثم أراد الدنو من محمد — صلى الله عليه وسلم
— فتدلى فتعلق عليه فى الهواء » .

والأصل فى الآية الثالثة : « تنحَّ عنهم إلى مكان قريب تتوارى فيه ليكون
ما يتولونه يسمع منك فانظر ماذا يرجعون ، فيقال : إنّه دخل من كوة
فألقي الكتاب إليها وتوارى فى الكوة » (٣) .

الثالث : قبوله إذا تضمن اعتباراً لطيفاً ، وإلا فلا يقبل ، ولذلك قال
ابن الضائع : « يجوز القلب على التأويل ثم قد يقرب التأويل فيصح فى فصيح
الكلام ، وقد يعد فيخص بالشعر » (٤) .

وإلى ذلك ذهب الخطيب القزوينى فقال : « والحق أنه إن تضمن
اعتباراً لطيفاً قبل وإلا رده » (٥) ، كقول رؤبة :

ومهمه مغبرة أرجاؤه كأنّ لون أرضه سماؤه

أى : كأنّ لون سماءه لغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيه للمبالغة . وسار
على مذهبه شراح تلخيصه فى قبول أسلوب القلب أو رده .

(١) النجم ٨ .

(٢) النمل ٢٨ .

(٣) الايضاح ص ٧٩ .

(٤) البرهان فى علوم القرآن ج ٣ ص ٢٨٨ .

(٥) الايضاح ص ٧٧ .

وللقلب أقسام تحدث عنها الزر كشي وهي (١) :

الأول : قلب الإسناد ، وهو أن يشمل الإسناد إلى شيء والمراد غيره ، كقوله تعالى : « ما إن مفاتيحه لتنوء بالعصبة » (٢) إن لم تجعل الباء للتعدي لأن ظاهره أن المفاتيح تنوء بالعصبة ، ومعناه أن العصبة تنوء بالمفاتيح لثقلها فأسند « لتنوء » إلى « المفاتيح » والمراد إسناده إلى العصبة ، لأن الباء للحال والعصبة مستصحبة المفاتيح لاتستصحبها المفاتيح ، وفائدته المبالغة يجعل المفاتيح كأنها مستتعبة للعصبة القوية بثقلها .

وقيل : لا قلب فيه ، والمراد : أن المفاتيح تنوء بالعصبة أى تميلها من ثقلها .

وقيل في قوله تعالى : « وجاءت سكرة الموت بالحق » (٣) إنه من المقلوب وإنه « سكرة الحق بالموت » .

الثاني : قلب المعطوف ، وهو جعل المعطوف عليه معطوفاً والمعطوف معطوفاً عليه كقوله تعالى : « فألقه إليهم ثم تول عنهم فانظروا ماذا يرجعون » (٤) حقيقته : فانظروا ماذا يرجعون ثم تول عنهم ، لأن نظره ما يرجعون من القول غير متأت مع توليه عنهم ، وما يفسر به التولى من أنه يتوارى في الكوة التي ألقى منها الكتاب مجاز ، والحقيقة راجحة عليه .

ومنه قوله : « ثم دنا فتدلى » (٥) أى : تدلى فدنا ، لأنه بالتدلى نال الدنو والقرب إلى المنزلة الرفيعة وإلى المكانة لا إلى المكان .

ورأى ابن سنان والقزويني أن الآيتين لم تأتيا على القلب وإنما على الأسلوب الأصلي وذلك لعدم تضمن القلب فيها اعتباراً لطيفا .

(١) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٢٨٨ وما بعدها .

(٢) القصص ٧٦ .

(٣) ق ١٩ .

(٤) النمل ٢٨ .

(٥) النجم ٨ .

الثالث : العكس . وهو أمر لفظي ، كتأوله تعالى : « ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء » (١) . وقوله : « هن لباس لكم وأنتم لباس لهن » (٢) ، وقوله : « لاهن حيل لهم ولا هم يحيلون لهن » (٣) .

الرابع : المستوى . وهو أن الكلمة أو الكلمات تقرأ من أولها إلى آخرها ومن آخرها إلى أولها لا يختلف لفظها ولا معناها ، كقوله تعالى : « وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ » (٤) وقوله : « كُلُّ فِي فَسَلِكِ » (٥) .

الخامس : مقلوب البعض ، وهو أن تكون الكلمة الثانية مركبة من حروف الكلمة الأولى مع بقاء بعض حروف الكلمة الأولى ، كقوله تعالى : « فَرَقَتْ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ » (٦) ، ف « بني » مركب من حروف « بين » وهو مفرق ، إلا أن الباقي بعضها في الكلمتين وهو أولها .

ولعل مذهب الخطيب القزويني أقرب المذاهب في القلب حينما قال : « وردّه مطلقا قوم . وقبله مطلقا قوم منهم السكاكي . والحق أنه اذا تضمن اعتبارا لطيفا قبل ، والإيراد » (٧) .

الأسلوب الحكيم :

وقد سماه عبدالقادر الجرجاني « المغالطة » (٨) وسماه السكاكي « أسلوب الحكيم » وقال عنه : « ولهذا النوع - أعني إخراج الكلام لا على مقتضى

(١) الأنعام ٥٢ .

(٢) البقرة ١٨٧ .

(٣) المتحنة ١٠ .

(٤) المدثر ٣ .

(٥) الأنبياء ٣٣ .

(٦) طه ٩٤ .

(٧) الايضاح ص ٧٧ .

(٨) ينظر الايضاح ص ٧٦ ، وعروس الأفراح - شروح التلخيص ج ١ ص ٤٧٩ .

الظاهر - أساليب متفننة إذا ما من مقتضى ظاهري إلا ولهذا النوع مدخل فيه
بجته من جهات البلاغة على ما ننبه على ذلك منذ اعتنينا بشأن هذه الصناعة
ونرشد إليه تارة بالتصريح وتارة بالفحوى ، ولكل من تلك الأساليب عرق
في البلاغة يتشرب من أفانين سحرها ، ولا كالأسلوب الحكيم فيها « (١) .

وللأسلوب الحكيم قسمان :

الأول : تلقى المخاطيب - بالكسر - بغير ما يترقب ، وذلك يكون بحمل
كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنه الأولى بالقصد إليه . كقول القُبَعْرِي
للحجاج بن يوسف الثقفي وقد قال له الحجاج متوعدا له بالقتل : « لأحملنك
على الأدم » : « مثل الأمير من حمل على الأدم والأشهب » . فأراد الحجاج
أن يقيده فتلقاه القُبَعْرِي بغير ما يترقبه من فهمه التوعيد بالطف وجه مشيراً
إلى أن مَنْ كان مثله من السلطنة إنما يناسبه أن يجود بأن يحمل على الأدم
والأشهب من الخيل ويكون جديراً بأن يُصَفَّد - بضم الياء - أى يعطى ،
لا أن يُصَفَّد - بفتحها - أى يشد ويوثق .

ومنه قول الشاعر :
مركز تحقيقات كميونير علوم رسيدي

أنت تشتكى عندي مزاولة القيرى وقد رأتِ الضيفانَ يَنحُونُ منزلي
فقلت كَأني ما سمعتُ كلامها همُ الضيف جدِّي في قراهم وعجلى

الثاني : تلقى السائل بغير ما يتطلب تنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على
أنه الأولى بحاله أو المهم له . وذلك كقوله تعالى : « يسألونك عن الأهلة
قل هي مواقيت للناس والحج » (٢) ، فقالوا : ما بال الهلال يبدو دقيقاً
مثل الخيط ثم يترأد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى
يود كما بدا :

(١) مفتاح العلوم ص ١٥٥ .

(٢) البقرة ١٨٩ .

وكقوله تعالى : «يسألونك ماذا يُنفقون ؟ قل : ما أنفقتم من خيرٍ فلولادينِ والأقربينِ واليتامى والمساكينِ وابنِ السبيلِ » (١) . سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصرف (٢) وللأسلوب الحكيم أثر في الكلام ، وقد أوضح السكاكي هذا الأثر بقوله : « وإنَّ هذا الأسلوب الحكيم لربما صادف المقام فحرفك من نشاط السامع ، سلبه حكم الوقور وأبرزه في معرض المسحور . وهل ألان شكيمة الحجاج لذلك الخارجى وسل سخيمته (٣) حتى أثر أن يحسن على أن يسىء غير أن محره بهذا الأسلوب اذا توعدده الحجاج بالقييد في قوله « لأحملنك على الأدهم » فقال متغايا : « مثل الأمير - يحمل على الأدهم والأشهب » مبرزاً وعيده في معرض الوعد متوصلاً أن يريه بالطف وجه أن امرءاً مثله في مسند الإمرة المطاعة خليق بأن يصفد لا أن يصفد ، وأن يعد لا أن يوعد » (٤) .

التغليب :

وهو إعطاء الشيء حكماً غيرَه ، وقيل : ترجيح أحد المغلوبين على الآخر أو إطلاق لفظه عليهما ، إجراء للمختلفين مجرى المتفقين . (٥)

وهو أنواع :

الأول : تغليب المذكر ، كقوله تعالى : «وجُمِعَ الشَّمْسُ والقمرُ» (٦) ، غلب المذكر لأن الواو جامعة ولأن لفظ الفعل مقتضٍ

(١) البقرة ٩١٥ .

(٢) بنظر مفتاح العلوم ص ١٥٥ ، والإيضاح ص ٧٥ ، وشروح التلخيص ج ١ ص ٤٧٩ .

(٣) السخيمة : الضغينة ، يقال : سللت سخيمته بالطف والترضى ، أى : أخرجت ضغينته من صدره .

(٤) مفتاح العلوم ص ١٥٦ .

(٥) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٣٠٢ .

(٦) القيامة ٩ .

ولو أريد العطف امتنع . وقوله : « وكانت من القانتين » (١) ، وقوله :
 « إلا امرأته كانت من الغابرين » (٢) . والأصل « من القانتات » و « من
 الغابرات » فعدت الأنثى من المذكور بحكم التغليب .

الثاني : تغليب المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب ، كقوله تعالى :
 « بل أنتم قوم تجهلون » (٣) ، بناء الخطاب ، غلب جانب « أنتم » على جانب
 « قوم » والقياس أن يجيء بالياء لأنه وصف القوم ، وقوم اسم غيبة ولكن
 حسن آخر الخطاب وصفا لـ « قوم » لوقوعه خبراً عن ضمير المخاطبين .
 ومنه قوله تعالى : « فاستقيم كما أمرت ومن تاب معك » (٤) ، غلب
 جانب « أنت » على جانب « من » فأسند إليه الفعل وكان تقديره « فاستقيموا »
 فغلب الخطاب على الغيبة ، لأن حرف العطف فصل بين المسند إليهم الفعل
 فصار كما نرى .

الثالث : تغليب العاقل على غيره . وذلك بأن يتقدم لفظ يعم من يعقل
 ومن لا يعقل فيطلق اللفظ المختص بالعاقل على الجميع . ومنه قوله تعالى :
 « والله خلق كل دابة من ماء » (٥) ، لما تقدم لفظ « الدابة » والمراد بها
 عموم من يعقل ومن لا يعقل غلب من يعقل فقال « فمنهم من يمشي » .

وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم
 كقوله تعالى : « جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً يذكروكم
 فيه » (٦) ، أي : خلق لكم أيها الناس من جنسكم ذكورا وإناثا وخلق
 الأنعام أيضا من أنفسها ذكورا وإناثا . يذكروكم - أي ينبئكم ويكرهكم أيها

(١) التحريم ١٢ .

(٢) الأعراف ٨٣ .

(٣) الفل ٥٥ .

(٤) هود ١١٢ .

(٥) النور ٤٥ .

(٦) الشورى ١١ .

الناس والأنعام في هذا التدبير والجعل - فهو خطاب للجميع ، للناس المحاسبين وللأنعام المذكورة بلفظة الغيبة ، ففيه تغليب المخاطب على الغائب ، وإلا لما صح ذكر الجميع - الناس والأنعام - بطريق الخطاب لأن الأنعام غيب وفيه تغليب العقلاء على غيرهم ، وإلا لما صح خطاب الجمع بلفظ « كم » المختص بالعقلاء . ففى لفظ « كم » تغليبان ، ولولا التغليب لكان القياس أن يقال يذروكم وإياها .

الرابع : تغليب المتصف بالشيء على ما لم يتصف به ، كقوله تعالى : « وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا » (١) ، قيل : غلب غير المرتابين على المرتابين .

الخامس : تغليب الأكثر على الأقل ، وذلك بأن ينسب إلى الجميع وصف يختص بالأكثر ، كقوله تعالى : « لنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا » (٢) ، وأدخل شعيب في قوله « لتعودن » بحكم التغليب إذ لم يكن في ملتهم أصلاً حتى يعود إليها .

السادس : تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بأن يطلق اسم الجنس على الجميع ، كقوله تعالى : « فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ . إِلَّا إِبْلِيسَ » (٣) ، وأنه عد منهم مع أنه كان من الجن تغليبا لكونه جنياً واحداً فيما بينهم ، ولأن حمل الاستثناء على الاتصال هو الأصل .

السابع : تغليب الموجود على ما لم يوجد ، كقوله تعالى : « بما أنزل إليك » (٤) فإن المراد المنزل كله ، وإنما عبر عنه بلفظ المضى وإن كان بعضه مترقبا تغليبا للموجود على ما لم يوجد .

(١) البقرة ٢٣ .

(٢) الأعراف ٨٨ .

(٣) ص ٧٣-٧٤ :

(٤) البقرة ٤ .

الثامن : تغليب الإسلام ، كقوله تعالى : « ولكل درجات » (١) ، لأن الدرجات للعلو ، والدركات للسفل ، فاستعمل الدرجات في القسمين تغليبا .

التاسع : تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه ، كقوله تعالى : « ذلك بما قدّمت أيديكم » (٢) ، ذكر الأيدي لأن أكثر الأعمال تراول بها فحصل الجمع بالواقع بالأيدي .

العاشر : تغليب الأشهر ، كقوله تعالى : « ياليت بيني وبينك بُعد المشرقين » (٣) أراد المشرق والمغرب فغلب المشرق لأنه أشهر الجهتين . ومن ذلك قولهم : « أبوان » للأب والأم ، و « قران » للشمس والقمر ، و « العُمران » لأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما .

الالتفات :

وهو الفن الأول من محاسن الكلام التي ذكرها ابن المعز ، وقد قال في تعريفه : « هو انصراف المتكلم عن مخاطبة إلى الإخبار وعن الإخبار إلى مخاطبة وما يشبه ذلك . ومن الالتفات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر » (٤) .

وقال قدامة بن جعفر في تعريفه : « هو أن يكون الشاعر أخذاً في معنى فكأنه يعترضه إما شك فيه أو ظن بأن راداً يرد عليه قوله أو سائلاً يسأله عن سببه فيعود راجعاً على ما قدمه فلما أن يؤكد أو يذكر سببه أو يحل الشك فيه » (٥) .

وفسّرهُ أبو هلال بما يقرب من هذا ، ولكنه قسمه ضربين :

(١) الأحقاف ١٩ :

(٢) آل عمران ١٨٢ .

(٣) الزخرف ٣٨ .

(٤) البديع ص ٥٨ .

(٥) نقد الشعر ص ١٦٧ ، ونقل هذا التعريف ابن أبي الأصمغ في تحرير التحبير ص ١٢٣ ، وبديع القرآن ص ٤٢ .

الأول : أن يفرغ المتكلم من المعنى فإذا ظننت أنه يريد أن يجاوزه يلتفت إليه فيذكره بغير ما تقدم ذكره به ، كقول جرير :

أتنسى إذ نودعنا سليمي بعودٍ بشامةٍ سقى البشامُ (١)
ولم يذكر قدامة هذا الضرب في تعريفه . وإنما انصبت تعريفه على الضرب .

الثاني الذي ذكره أبو هلال نقلاً عنه لاتفاق العبارات وهو :

الثاني : أن يكون الشاعر آخذاً في معنى كأنه يعترضه شك أو ظن أن راداً يرد قوله . أو سائلاً يسأله عن سببه فيعود راجعاً إلى ما قدمه فلما أن يؤكد أو يذكر سببه أو يزيل الشك عنه . كقول المعطل الهللي :

تبين صلاة الحرب منا ومنهم إذا ما التقينا والمسلم بادن (٢)

فقوله : « والمسلم بادن » رجوع من المعنى الذي قدمه حتى بين أن علامة صلاة الحرب من غيرهم أن المسلم بادن والمحارب ضامر (٣) .

ويسمى بعضهم الالتفات « الصرْف » وهو مصطلح صاحب البرهان في وجوه البيان ، الذي قال في تعريفه : « وأما الصرف فإنه يصرفون القول من المخاطب إلى الغائب ومن الواحد إلى الجماعة » (٤) .

وسماه أسامة بن منقذ « الانصراف » وقال فيه : « هو أن يرجع من الخبر إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الخبر » (٥) .

وقال ابن رشيق عنه : « هو الاعتراض عند قوم وسماه آخرون الاستدراك » (٦) ولكن الاعتراض والاستدراك غير الالتفات ، ولعل

(١) البشام : شجر لأمر له .

(٢) تبين : تستبين . صلاة الحرب : اللين يصلونها .

(٣) كتاب الصناعتين ص ٣٩٢ .

(٤) البرهان في وجوه البيان ص ١٥٢ :

(٥) البديع في نقد الشعر ص ٢٠٠ :

(٦) العمدة ج ٢ ص ٤٥ :

مصطلح « الانصراف » أو « الالتفات » أقرب إلى الدلالة وقد سار البلاغيون على مصطلح الالتفات ، وأصبح هذا الأسلوب ذا شعب كثيرة تحدث عنها بالتفصيل الزمخشري في تفسيره والسكاكي في مفتاحه والقزويني في إيضاحه وابن الأثير في المثل السائر والزرخشى في البرهان في علوم القرآن . وكان هؤلاء من أكثر الذين عنوا بدراسة هذا الأسلوب ، وقال الزمخشري عنه وهو يفسر قوله تعالى : « إياك نعبدُ وإياك نستعين » (١) : « فان قلت لِمَ عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب ؟ قلت : هذا يُسمى الالتفات في البيان ، وقد يكون من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى التكلم ، كقوله تعالى : « حتى إذا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَيْنَ بِهِم » (٢) ، وقوله تعالى : « والله الذي أرسل الرياح فتثيرُ محاباً فسُقناه » (٣) .

وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات :

تطاوَلَ ليلُك بالأممِ ونام الحلى ولم ترقب
وباتّ وباتت له ليللة كليلسة ذى العائر الأرمند
وذلك من نبأ جيتاني وخبرته عن أبي الأسود

وذلك على عادة افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه ، ولأن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن نظرية لنشاط السامع وإيقاظاً للاصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد . وقد تختص مواقعهُ بفوائد ، ومما اختص به هذا الموضوع أنه لما ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه تلك الصفات العظام تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء وغاية الخضوع والاستعانة في المهمات فخطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات فقبل : إياك من هذه صفاته نخص بالعبادة والاستعانة لانعبد غيرك ولا نستعينه ليكون الخطاب أدل على أن العبادة له ، لذلك التميز الذي لا تحق العبادة إلا به » (٤) .

(١) الفاتحة ٥ .

(٢) يونس ٢٢ .

(٣) فاطر ٩ .

(٤) الكشاف ج ١ ص ١١-١٢ .

وكلام السكاكي لا يخرج عما ذكره الزمخشري إلا ما أضاف من أمثلة
وشواهد شعرية ، كقول ربيعة بن مقروم :

باتت سعادُ فأمسى القلبُ معمودا وأخلفتك ابنةُ الحرِّ المواعيدا (١)

فالتفت حيث لم يقل « وأخلفتني » . ثم قال :

ما لم ألاقِ امرءاً جزلاً مواهبه سهلَ الفناء . رحيبَ الباعِ محمودا
وقد سمعت بقوم يحمدون فلم أسمع بمثلك لا حليماً ولا جودا

فالتفت حيث لم يقل « بمثله » .

وقال السكاكي بعد هذه الأمثلة وغيرها : « وأمثال ما ذكر أكثر من
أن يضبطها القلم ، وهذا النوع قد يختص بمواقعه بلطائف معانٍ قلما تتضح إلا
لأفراد بلغاتهم أو للحدائق المهرة في هذا الفن والعلماء النحارير . ومتى اختص
موقعه بشيء من ذلك كساه فضل جهاء ورونق وأورث السامع زيادة هزة
ونشاط ووجد عنده من القبول أرفع منزلة ومحل إن كان ممن يسمع ويعقل » (٢)

وهذا أمر طبيعي فالزمخشري لم يرد أن يبحث الالتفات ، وإنما تكلم
عليه حينما جاء في الآية الكريمة ، أما السكاكي فهدفه البحث في هذا الأسلوب
لا تفسير الآيات وما فيها من فنون بلاغية . والاتفاق بين الرجلين هو في
تحديد معناه وتعريفه ، وقد اتفقا على أنه نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب
فمن الغيبة إلى الخطاب ، ومن الخطاب إلى الغيبة ، ومن الغيبة إلى المتكلم .
واتفقا على أن نقل الكلام من أسلوب إلى آخر أدخل في القبول عند السامع
وأحسن نظرية لنشاطه . ولكنه مع ذلك خالفه في أمر واحد ، وهو أنه أدخل
الالتفات في علم المعاني وقال : « ويسمى هذا النقل التفاتاً عند علماء المعاني ،
والعرب يستكثرون منه ويرون الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب
أدخل في القبول عند السامع وأحسن نظرية لنشاطه وأملاً باستدرار إصغائه .

(١) المعمود : الموجه .

(٢) مفتاح العلوم ص ٩٦ .

وهم أحرياء بذلك ، أليس قيرى الأضياف صبيتهم ، ونحر العِشار دأبهم
وهجيراهم - لا مزقت أبدى الأدوار لهم أديما ، ولا أباحت لهم حرما -
أفتراهم يحسنون قيرى الأشباح فيخالقون فيه بين لون واون وطعم وطعم ،
ولا يحسنون قيرى الأرواح فلا يخالفون فيه بين أسلوب وأسلوب وإيراد
 وإيراد ، فان الكلام المفيد عند الانسان لكن بالمعنى لا بالصورة أشهى غذاء
لروحه وأطيب قيرى لها « (١) .

وأدخله ثانية في علم البديع وعده من المحسنات المعنوية ، ولكنه لم يبحثه
واكتفى بقوله : « وقد سبق ذكره في علم المعاني » (٢). أما الزمخشري فقد عدّه
من البيان وإن كان لا يقصد به علم البيان الذى ضبطه السكاكى بتعريفه وإنما
يريد به البيان بمعناه العام ، ولعل هذا الموقف أسلم من موقف السكاكى الذى
تردد فيه فأدخله في علم المعاني مرة وفي علم البديع تارة أخرى . وقد علل
ابن يعقوب المغربى هذا التردد وبين مكان الالتفات في كل علم بقوله :
« فان قلت : لأى وجه خصص تسميته بعلماء المعاني مع أن عند الالتفات من
البديع أقرب ، لأن حاصل ما فيه أنه يفيد الكلام ظرافة وحسن نظرية فيصنف
إليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام به مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون من
علم المعاني فضلا عن كونه يختص بهم فيسمونه به دون أهل البديع ؟ .

قلت : أما كونه من الأحوال التى تذكر في علم المعاني فصحيح كما إذا
اقتضى المقام فائدته من طلب مزيد الاصغاء لكون الكلام سؤالا أو مدحا أو
إقامه حجة أو غير ذلك ، فهو من هذا الوجه من علم المعاني . ومن جهة كونه
شيئا ظريفا مستبدعا يكون من علم البديع . وكثيرا ما يوجد في المعاني مثل هذا
فليتهم ، وأما تخصيص علماء المعاني بالتسمية فلا حرج فيه ، والله أعلم « (٣) .

(١) مفتاح العلوم ص ٩٥ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٢٠٢ .

(٣) مواهب الفتح - شروح التلخيص ج ١ ص ٤٦٤ .

ولولا تقسيم السكاكي البلاغة إلى أقسامها وحصر كل قسم بتعريف
مطلق جامع مانع لما احتاج ابن يعقوب المغربي وغيره إلى هذا التمحل والإغراق
في التأويل، وإلا فهل يمكن استعمال أسلوب الالتفات من غير أن يؤدي معنى
فيكون مطابقا لمقتضى الحال وتكون فيه ظرافة وطلاوة؟ إن الانتقال من
أسلوب إلى آخر لا يكون إلا إذا اقتضى الحال وأريد به نوع من الإبداع
والمتعة الفنية. ولذلك ينطبق عليه تعريفا علم المعاني وعلم البديع ولا نرى مبررا
للتفريق في عدة من المعاني مرة ومن البديع تارة أخرى على الوجه الذي يذهب
إليه البلاغيون.

ولما كان الالتفات ضربا من فنون البلاغة له أسلوبه وجهاله فليس من
الدقة أن يبقى متردداً فيكون في علم المعاني إذا اقتضى المقام فائدته، ويكون
في علم البديع إذا أريد به الطرافة، وإنما يفرد له باب كما فعل ابن الأثير
الذي لم ينظر إليه هذه النظرة الجامدة، (١) وقد أدخلناه في علم المعاني لأننا
لمبحث البلاغة كما تركها القدماء، ولأننا لا نريد هنا إبداء وجهة النظر، فذلك
أمر مجال غير هذه المحاضرات التي أخذت نسيجها من القدماء. ولم يخرج
الخطيب القزويني على السكاكي في بحث الالتفات ونقل كلامه وأمثله غير
أنه قارن بينه وبين الجمهور، فالسكاكي قال: «واعلم أن هذا النوع اعني
نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة لا يختص المسند إليه ولا هذا القدر بل الحكاية
والخطاب والغيبة ثلاثها ينقل كل واحد منها إلى الآخر ويسمى هذا النقل
للتفاتا» (٢). والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى
بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها. وهذا أخص من
تفسير السكاكي لأنه أراد بالنقل أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه
بغيره، أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها. ولذلك فكل التفات
عندهم التفات عنده وليس العكس صحيحا (٣).

(١) ينظر البلاغة عند السكاكي ص ١٣٦-١٣٨ و ص ٢٣٥ وما بعدها.

(٢) مفتاح العلوم ص ٩٥.

(٣) ينظر الايضاح ص ٧١.

ونظر ابن الأثير إلى هذا الأسلوب نظرة أعمق وقال عنه : « وهذا النوع وما يليه هو خلاصة علم البيان التي حولها يدندن وإليها تستند البلاغة وعها يعنن . وحقيقته مأخوذة من التفات الإنسان عن يمينه وشماله فهو يقبل بوجهه تارة " كذا وتارة " كذا ، وكذلك يكون هذا النوع من الكلام خاصة لأنه ينتقل فيه من صيغة كالانتقال من خطاب حاضر إلى غائب ، أو من خطاب غائب إلى حاضر ، أو من فعل ماضٍ إلى مستقبل ، أو من مستقبل إلى ماضٍ ، أو غير ذلك . ويسمى أيضا « شجاعة العربية » ، وإنما سمي بذلك لأن الشجاعة هي الإقدام ، وذلك أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره ويتورد ما لا يتورده سواه ، وكذا هذا الالتفات في الكلام فإن اللغة العربية تختص به دون غيرها من اللغات » (١) .

وقسمه إلى ثلاثة أقسام :

الأول : الرجوع من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة .

الثاني : الرجوع من الفعل المستقبل إلى فعل الأمر ومن الفعل الماضي إلى

فعل الأمر .

الثالث : الإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل وعن المستقبل بالماضي .

وأحسن ما في بحثه الأمثلة الكثيرة التي وشح بها كلامه، ورده رأي الزمخشري ومن تابعه في فائدة أسلوب الالتفات . وقد وضع ابن الأثير رأيه بقوله : « وقال الزمخشري - رحمه الله - إن الرجوع من الغيبة إلى الخطاب إنما يستعمل للتفنن في الكلام والانتقال من أسلوب إلى أسلوب نظرية لنشاط السامع وإيقاظاً للاصغاء إليه . وليس الأمر كما ذكره ، لأن الانتقال في الكلام من أسلوب إلى أسلوب إن لم يكن إلا نظرية لنشاط السامع وإيقاظاً للاصغاء إليه ، فإن ذلك دليل على أن السامع يحل من أسلوب واحد فينتقل إلى غيره ليجد نشاطاً للاستماع ، وهذا قدح في الكلام لا وصف له ، لأنه لو

(١) المثل السائر ج ٢ ص ٤ ، وينظر الجامع الكبير ص ٩٨ .

كان حسنا لما مل ، ولو سلمنا إلى الزمخشري ما ذهب إليه لكان إنما يربط ذلك في الكلام المطول، ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك ، لأنه قد ورد الانتقال من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم ويكون مجموع الجانبين معا يبلغ عشرة ألفاظ أو أقل من ذلك . ومفهوم قول الزمخشري في الانتقال من أسلوب إلى أسلوب إنما يستعمل قصداً للمخالفة بين المنتقل عنه والمنتقل إليه لا قصداً للانتقال الأحسن . وعلى هذا فإذا وجدنا كلاماً قد استعمل في جميعه الإيجاز ولم ينتقل عنه أو استعمل فيه جميعه الإطناب ولم ينتقل عنه ، وكان كلا الطرفين واقعاً في موقعه قلنا : هذا ليس بحسن إذ لم ينتقل فيه من أسلوب إلى أسلوب وهذا قول فيه ما فيه ، وما أعلم كيف ذهب على مثل الزمخشري مع معرفته بفن الفصاحة والبلاغة .

ثم يبين رأيه بقوله : « والذي عندي في ذلك أن الانتقال من الخطاب إلى الغيبة أو من الغيبة إلى الخطاب ، لا يكون إلا لفائدة اقتضته ، وتلك الفائدة أمرٌ وراء الانتقال من أسلوب إلى أسلوب ، غير أنها لا تحدد بحد ولا تضبط بضابط ، لكن يُشار إلى مواضع منها ليقاس عليها غيرها ، فإنا قد رأينا الانتقال من الغيبة إلى الخطاب قد استعمل لتعظيم شأن المخاطب ، ثم رأينا ذلك بعينه وهو ضد الأول قد استعمل في الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ، فعلمنا حينئذ أن الغرض الموجب لاستعمال هذا النوع من الكلام لا يجرى على وثيرة واحدة وإنما هو مقصور على العناية بالمعنى المقصود ، وذلك المعنى يتشعب شعباً كثيرة لا تنحصر، وإنما يوثى بها على حسب الموضوع الذي ترد فيه » (١) .

وكانت طريقته في إظهار روعة أسلوب الالتفات ضرب الأمثلة والتعليق عليها والوقوف على ما فيها من جمال وتأثير . وهذه الطريقة أنفع في معالجة البلاغة ولكن لا يمنع أن تكون هناك قواعد عامة تهدي ، وقد حصر المتأخرون أسباب الالتفات في فوائد عامة وخاصة (٢) ، فن الفوائد العامة التفنن والانتقال من أسلوب إلى آخر ، لما في ذلك من تنشيط السامع ، واستجلاب

(١) المثل السائر ج ٢ ص ٤-٥ .

(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٣٢٥ .

صفائه ، واتساع مجارى الكلام ، وتسهيل الوزن والقافية ، وهذا ما أشار إليه البلاغيون المتقدمون ورفضه ابن الأثير .

وأما الفوائد الخاصة فتختلف باختلاف محاله ومواقع الكلام فيه على ما يقصده المتكلم ، ومنها :

١ - قصد تعظيم شأن المخاطب ، كما فى قوله تعالى : « الحمد لله رب العالمين » (١) فإن العبد إذا افتتح حمد مولاه بقوله « الحمد لله » الدال على اختصاصه بالحمد وجد من نفسه التحرك للإقبال عليه سبحانه ، فاذا انتقل إلى قوله : « رب العالمين » الدال على ربوبيته لجميعهم قوى تحركه ، فاذا قال : « الرحمن الرحيم » الدال على أنه منعم بأنواع النعم جليلها وحقيقها ترايد التحرك عنده ، فاذا وصل إلى « مالك يوم الدين » وهو خاتمة الصفات الدالة على أنه مالك الأمر يوم الجزاء فيتأهب قربه ، ويتقن الإقبال عليه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات . ثم انتقل من خطاب الغائب إلى الحاضر فقال : « إياك نعبد وإياك نستعين » لينسب إلى التعظيم حال المخاطبة والمواجهة على ما هو أعلى رتبة وذلك عن طريق التأديب . وعلى نحو من ذلك جاء آخر السورة فقال : « الذين أنعمت عليهم » مصرحاً بذكر المنعم وإسناد الإنعام إليه لفظاً ، ولم يقل « صراط المنعم عليهم » فلما صار إلى ذكر الغضب روى عنه لفظ الغضب فى النسبة إليه لفظاً وجاء باللفظ متحرراً عن ذكر الغاضب فلم يقل « غير المغضوب غضبت عليهم » تفادياً عن نسبة الغضب فى اللفظ حال المواجهة .

٢ - التنبيه على ما حق الكلام أن يكون وارداً عليه ، كقوله تعالى : « وما لى لا أعبد الذى فطرنى وإليه ترجعون » (٢) ، أصل الكلام « وما لكم لاتعبدون الذى فطركم » ولكنه أبرز الكلام فى معرض المناصحة

(١) الفاتحة ١ :

(٢) يس ٢٢ :

لنفسه، وهو يريد منا صحتهم ليتلطف بهم ويربهم أنه لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه ثم انقضى غرضه من ذلك قال : «وإليه تُرْجَعُونَ» ليدل على ما كان من أصل الكلام ومقتضياً له ، ثم ساقه هذا المساق إلى أن قال : «إني آمنتُ بربكم فاسمعون» (١) .

٣- أن يكون الغرض به التسميم لمعنى مقصود للمتكلم فيأتى به محافظة على تسميم ما قصد إليه من المعنى المطلوب، كقوله تعالى : «فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ . رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ» (٢) .

أصل الكلام «إنا كنا مرسلين رحمة منا» ولكنه وضع الظاهر موضع المضمر للانداز بأن الربوبية تقتضى الرحمة للمربوبين للقدرة عليهم ، أو لتخصيص النبي - صلى الله عليه وسلم - بالذكر أو الإشارة إلى أن الكتاب إنما هو إليه دون غيره ، ثم التفت بإعادة الضمير إلى الرب الموضوع موضع المضمر للمعنى المقصود من تسميم المعنى .

٤- قصد المبالغة : كقوله تعالى «حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَينَ بِهِمْ» (٣) كأنه يذكر لغيرهم حالهم ليتعجب منها ويستدعى منه الإنكار والتوبيخ لها ، إشارة منه إلى سبيل المبالغة إلى أن «أيعتملونه بعد الإنجاء من البغي في الأرض بغير الحق مما ينكر ويقبح» .

٥- قصد الدلالة على الاختصاص : كقوله تعالى : «وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتَثِيرٌ مِمَّا يَسُقَانَا إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ» (٤) ، فانه لما كان سوق السحاب إلى البلد الميت وإحياء الأرض بعد موتها بالمطر دالا على القدرة الباهرة التي لا يقدر عليها غيره ، عدل عن لفظ الغيبة إلى التكلم لأنه أدخل في الاختصاص وأدل عليه «سقنا» و «أحيينا» .

(١) يس ٢٥ .

(٢) الدخان ٤-٦ .

(٣) يونس ٢٢ .

(٤) فاطر ٩ .

٦ - قصد الاهتمام: كقوله تعالى: «ثم استوى إلى السماء وهي دخان» فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين . فقضاهن سبع سماوات في يومين وأوحى في كل سماء أمرها ، وزينا السماء الدنيا بمصابيح وحفظاً ، ذلك تقدير العزيز العليم « (١) . فعدل عن الغيبة في « قضاهن » و « أوحى » إلى التكلم في « وزينا السماء الدنيا » للاهتمام بالإخبار عن نفسه ، فانه تعالى جعل الكواكب في سماء الدنيا للزينة والحفظ ، وذلك لأن طائفة اعتقدت في النجوم أنها ليست في سماء الدنيا وإنما ليست حفظاً ولا رجوماً فعدل إلى التكلم والإخبار عن ذلك لكونه مهما من مهات الاعتماد ولتكذيب الفرقة المعتقدة بطلانه .

٧ - قصد للتوبيخ: كقوله تعالى: «وقالوا اتخذ الرحمن ولداً . لقد جئتم شيئاً إداً» (٢) . عدل عن الغيبة إلى الخطاب للدلالة على أن قائل مثل قولهم ينبغي أن يكون موبخاً ومنكراً عليه، ولما أراد توبيخهم على هذا أخبر عنه بالحضور فقال: «لقد جئتم» ، لأن توبيخ الحاضر أبلغ في الإهانة له .

وللالتفات أقسام كثيرة ذكرها البلاغيون والذين اهتموا بعلوم القرآن ، ويمكن تلخيصها فيما يأتي :

١ - الالتفات من التكلم إلى الخطاب :

ووجهه حث السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه ، وأنه أعطاه فضل عناية وتخصيص بالمواجهة ، كقوله تعالى : « وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون » (٣) . الأصل : « وإليه أرجع » فالتفت من التكلم إلى الخطاب . وفائدته أنه أخرج الكلام في معرض مناصحته لنفسه وهو يريد نصح قومه تليظاً وإعلاماً أنه يريد لهم ما يريد له نفسه ثم التفت إليهم لكونه

(١) فصلت ١١-١٢ .

(٢) مريم ٨٨-٨٩ .

(٣) يس ٢٢ .

في مقام تخويفهم ودعوتهم إلى الله . ثم إن قومه لمّا أنكروا عليه عبادته لله أخرج الكلام معهم بحسب حالهم فاحتج عليهم بأنّه يقبح منه أنّه لا يعبد فاطره ومبدعه ثم حذرهم بقوله : « وإليه تُرْجَعُونَ » .

٢ - الالتفات من التكلم إلى الغيبة :

ووجهه أن يفهم السامع أن هذا نمط المتكلم وقصده من السامع حضر أو غاب ، وأنه في كلامه ليس ممن يتلون ويتوجه فيكون في المضمر ونحوه ذا لونين ، وأراد بالانتقال إلى الغيبة الإبقاء على المخاطب ، فالغيبة أروح له ، كقوله تعالى : « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرِ » (١) ، حيث لم يقل « لنا » تحريضاً على فعل الصلاة لحق الربوبية .

ومنه قوله تعالى : « فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ . رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » (٢) . فقد قال سبحانه : « أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا » ثم انتقل إلى خطاب الغيبة فقال : « رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » .

٣ - الالتفات من الخطاب إلى التكلم :

ومنه قوله تعالى : « فاقضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا » (٣) ، فقد التفت من الخطاب « فاقضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » إلى التكلم « إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا » .

٤ - الالتفات من الخطاب إلى الغيبة :

ومنه قوله تعالى : « هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ، حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَئِينَ بِهِمْ بَرِيحٍ طَيِّبَةٍ ، وَفَرَحُوا بِهَا جَاءَهَا رِيحٌ عَاصِفٌ »

(١) الكوثر ١-٢ .

(٢) الدخان ٤-٦ .

(٣) طه ٧٢-٧٣ .

وجاءهم الموجُّ من كلِّ مكان وظنُّوا أنَّهم أحيط بهم ، دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَنُ أَنْجِيتَنَا مِن هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ» (١) .
فقد التفت عن « كنتم » إلى « جرین بهم » لفائدة ، وهى أنه ذكر لغيرهم حالهم ليعجبهم منها كالمخبر لهم ، ويستدعى منهم الإنكار عليهم ، إذ لو استمر على خطابهم لفاتت الفائدة .

٥ - الالتفات من الغيبة إلى التكلم :

ومنه قوله تعالى : «سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ» (٢) . فقد التفت من الغيبة « سبحان الذى أسرى » إلى التكلم « الذى باركنا حوله » .

ومنه : « وأوحى فى كلِّ سماءٍ أمرها وزينا السماء الدنيا » (٣) . فقد التفت من الغيبة « وأوحى » ، إلى التكلم « وزينا » .

٦ - الالتفات من الغيبة إلى الخطاب :

ومنه سورة الفاتحة فقد بدأها سبحانه بقوله : « الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين » ثم انتقل إلى الخطاب فقال « إياك نعبدُ وإياك نستعين » . وإنما عدل فيه من الغيبة إلى الخطاب لأنَّ الحمد دون العبادة فلما صار إلى العبادة التى هى أخص الطاعات قال : « إياك نعبدُ » فخطب بالعبادة إصرًا بها وتقربًا منه بالانتهاء إلى محدود منها .

ومنه قوله تعالى : « وقالوا اتخذوا الرحمن ولدًا . لقد جئتم شيئًا إداً » (٤) ولم يقل « لقد جاءوا » للدلالة على أنَّ مَنْ قال مثل قولهم ينبغى أن يكون موجهاً عليه منكرًا عليه قومه ، كأنه يخاطب به قوماً حاضرين .

(١) يونس ٢٢ .

(٢) الأسماء ١ .

(٣) فصلت ١٢ .

(٤) مريم ٨٨-٨٩ .

ومما ينخرط في هذا النوع الرجوع من خطاب الغيبة إلى خطاب النفس
 كقوله تعالى : « ثم استوى إلى السماء وهي دخانٌ فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً
 أو كرهاً فقالتا : أتينا طائعين . فقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى
 فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا . وزينا السماء الدنيا بمصابيحَ وحفظاً ، ذلك تقديرُ العزيزِ
 العليم » (١) . وهذا رجوع من الغيبة إلى خطاب النفس فإنه قال « وزينا »
 بعد قوله « ثم استوى » وقوله « فقضاهن » و « أوحى » .

ومما ورد في الشعر قول أبي تمام :

وركبٌ يُساقونَ الرِّكابَ زجاجةٌ

من السَّيْرِ لم تَسْتَصِدْ بِهَا كَفُّ قَاطِبِ (٢)

فقد أكلوا منها الغوارب بالسرى

وصارت لها أشباحهم كالغوارب (٤)

يُصْرَفُ مَسْرَاهَا جُنْدَيْلٌ مَشَارِقُ

إِذَا آبُهُ هَمٌّ عَذِيقٌ مَغَارِبِ (٤)

يُرَى بِالكَعَابِ الرَّوْدُ طَلْعَةٌ نَائِرَةٌ

وَبِالْعِرْمَسِ الْوَجْنَاءُ غِرَّةٌ آيِبِ (٥)

كَانَ بِهَا ضَعْفًا عَلَى كُلِّ جَانِبِ

مِنَ الْأَرْضِ أَوْ شَوْقًا إِلَى كُلِّ جَانِبِ (٦)

(١) فصلت ١١-١٢ .

(٢) الركب : جماعة الراكبين . القاطب : الذي يمزج الخمر بالماء .

(٣) الغارب : الكاهل . السرى : سير الليل .

(٤) الجنديل : تصغير جندل وهو عود ينصب لتحتك به الجمال الجربي .

العذيق : تصغير عذق وهو قنو النخلة . ويكنى بهذين الوصفين عن الرجل
 الهنك المحرب للأمر .

(٥) الكعاب : الفتاة . الرود : الناعمة . العرمس : الناقة . الوجناء : القوية .

(٦) الضغن : الحقد . يريد أنه كثير الترحال فهو إما كاره لجميع بقاع

الأرض أو يحب لها .

إذا العيسُ لاقتُ بي أبا دُلْفٍ فقد

تقطَّعَ ما بيني وبين النواذب (١)

هنالك تلتى الجودَ من حيث قُطِّعَت

تمائمُهُ والمجدُ مرَّخَى النواذبِ (٢)

فقد قال « يصترف مسراها » مخاطبة الغائب ثم قال بعد ذلك « إذا العيس لاقت بي » مخاطباً نفسه ومبشراً لها بالبعد عن المكروه والقرب من المحبوب ، ثم جاء بالبيت الذى يليه معدولاً به عن خطاب غيره وهو خطاب الحاضر ، ثم قال « هنالك تلتى الجود » .

٧ - الالتفات من الفعل المستقبل إلى فعل الأمر :

ومنه قوله تعالى : « قالوا يا هودُ ما جئتنا ببينة وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك وما نحن لك بمؤمنين . إن نقول إلا اعتراك بعض آلهتنا بسوء » ، قال : « انى أشهد الله واشهدوا أنى برى مما تُشركون » (٣) ، فانه إنما قال « شهد الله » و « اشهدوا » ولم يقل « وأشهدكم » ليكون موازناً له وبمعناه لأن شهادة الله على البراءة من الشرك صحيح ثابت ، وأما إشهادهم فما هو إلا تهاون بهم ودلالة على قلة المبالاة بأمرهم ولذلك عدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينها وجرى به على لفظ الأمر .

٨ - الالتفات من الفعل الماضى إلى فعل الأمر :

ومنه قوله تعالى : « قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصين له الدين » (٤) ، وقد عدل إلى الأمر للعناية بتوكيده فى نفوسهم .

(١) العيس : الإبل البيض . النواذب : المصاب .

(٢) التائم : جمع تيمة وهى ما يعلق على الصبي ليحفظه . النواذب :

نحصل الشعر .

(٣) مود ٥٣-٥٤ .

(٤) الأعراف ٢٩ .

٩ - الالتفات من الفعل الماضي إلى المستقبل :

ومنه قوله تعالى : « وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسُقِنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ » (١) . فـ «تثير» للمستقبل وما قبله وما بعده ماضٍ وإنما جرى بها كذلك حكاية للحال التي يقع فيها إثارة الريح السحاب واستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة .

وعلى هذا ورد قول تأبط شراً :

بَأَنِّي قَدْ لَقَيْتُ الْغُولَ تَهْوِي

بَسَهْبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحْنَصَحَانٍ (٢)

فَأَضْرِبُهَا بِسِلَاحٍ دَهَشٍ فَخَسَّرَتْ

صَرَبَعَسًا لِلْيَدَيْنِ وَاللِّجْرَانِ (٣)

فانه قصد أن يصور لقومه الحال التي تشجع فيها على ضرب الغول كأنهم يبصرهم إياها مشاهدة للتعجب من جرأته ، ولو قال « فضربتها » لزالته هذه الفائدة .

مركز تحقيقات كليات علوم راسدوى

١٠ - الالتفات من المستقبل إلى الماضي :

ومنه قوله تعالى : « وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَقْرَعُ مَنَ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنَ فِي الْأَرْضِ » (٤) ، فانه إنما قال « فقرع » بلفظ الماضي بعد قوله « ينفخ » وهو مستقبل للإشعار بتحقيق الفزع وأنه كائن لا محالة لأن الفعل يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعاً به .

(١) فاطر ٩ .

(٢) السهب : الأرض المستوية وجميعه سهوب . الصحصحنان : الأرض الواسعة المستوية .

(٣) الجران من البعير : مقدم عتقه ، ويقال : ألقى البعير جرائه : أى برك ، وألقى فلان على هذا الأمر جرائه : أى وطن نفسه عليه .

(٤) النمل ٨٧ .

ومنه قوله تعالى : « ويوم نُسَيِّرُ الجبال وتبرى الأرض بارزة
وَحَشْرَنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا » (١) ، وإنما قيل « وحشرناهم » ماضياً
بعد « نسير » و « ترى » وهما مستقبلا للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير
والبروز ليشهدوا تلك الأحوال كأنه قال : وحشرناهم قبل ذلك لأن الحشر
هو المهم ومن أجل ذلك ذكر بلفظ الماضي .

ومما يجرى هذا المجرى الإخبار باسم المفعول عن الفعل المستقبل وإنما يفعل
ذلك لتضمنه معنى الفعل الماضي ، كقوله تعالى : « إنَّ في ذلك لآيةً لمن
خاف عذاب الآخرة ، ذلك يومٌ مجموعٌ له الناس وذلك يوم مشهود » (٢) ،
فانه إنما أثر اسم المفعول الذي هو « مجموع » على الفعل المستقبل الذي هو
« يجمع » لما فيه من الدلالة على ثبات معنى الجمع لليوم وأنه الموصوف بهذه
الصفة .

ولم يدخل الزر كشي الأنواع الأربعة الأخيرة في الالتفات وإنما بحسبها
في مبحث خاص وقال إنها تقرب من الالتفات ، في حين عدّها ابن الأثير
النوع الثاني والنوع الثالث من أقسامه الثلاثة (٣) .

مركز تحقيقات كليات علوم رفسدوى

أساليب أخرى :

وهناك أساليب أخرى من إثبات الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ،
وكل منها يصلح أن يكون من أبواب المعاني إذا اعتبرت فيه نكتة لطيفة .
وكان الخطيب القزويني قد أهملها ونبه إليها السبكي (٤) ، وأشار إلى بعضها
الزر كشي وقال عنها إنها تقرب من الالتفات (٥) .

(١) الكهف ٤٧ .

(٢) هود ١٠٣ .

(٣) ينظر المثل السائر ج ٢ ص ٤-١٩ ، والجامع الكبير ص ٩٦ وما بعدها ،
والبرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٣١٤-٣٣٧ .

(٤) عروس الأفراج - شروح التلخيص ج ١ ص ٤٩١-٤٩٢ .

(٥) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٢٣٤ .

ومن هذه الأساليب :

١ - الانتقال من خطاب الواحد لخطاب الاثنين ، كقوله تعالى : « قالوا :
أَجِثْنَا لِتَلْفِيتِنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي
الْأَرْضِ » (١) .

٢ - الانتقال من خطاب الواحد إلى خطاب الجمع ، كقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا
النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ » (٢) .

٣ - الانتقال من الاثنين إلى الواحد ، كقوله تعالى : « قَالَ : فَمَنْ
رَبُّكُمَا يَا مُوسَى » (٣) .

٤ - الانتقال من الاثنين إلى الجمع ، كقوله تعالى : « وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى
وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكَمَا بِمِصْرَ يَبُوتَا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا
الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ » (٤) .

٥ - الانتقال من الجمع إلى الواحد كقوله تعالى : « وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ
الْمُؤْمِنِينَ » (٥) .

٦ - الانتقال من الجمع إلى الثنية ، كقوله تعالى : « يَامَعْشَرَ الْجِنِّ
وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
فَانفُذُوا ، لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ . فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ » (٦) .

(١) يونس ٧٨ :

(٢) الطلاق ١ .

(٣) طه ٤٩ .

(٤) يونس ٨٧ :

(٥) يونس ٨٧ :

(٦) الرحمن ص - ٣٤ .

والخروج على مقتضى الظاهر كما ظهر في الأساليب المتقدمة ، يعطى المتكلم أو الكاتب مجالا رحبا للتعبير عن الآراء بطرق مختلفة ، وفي ذلك حرية لا تنكر . وهذه الأساليب ألصق بمباحث الحجاز لأنها تعبير عن المعنى بغير لفظه الموضوع له وبغير أسلوبه المعتاد . وقد أشار القدماء إلى ذلك فقال الزركشي وهو يتحدث عن التغليب : « جميع باب التغليب من الحجاز ، لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له ، ألا ترى أن القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والإناث على غير ما وضع له ، وقيس على هذا جميع الأمثلة » (١) . ولعل ضم هذه الأساليب إلى الحجاز المرسل يوحد أجزاءه ويجمع منه ما تفرق في أبواب البلاغة المختلفة ، وذلك مادعونا إليه في دراستنا السابقة .



(١) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٣١٢ :

المصادر والمراجع

الآمدى (أبو القاسم الحسن بن بشر) :

١ - الموازنة بين شعر أبي تمام والبحترى . ت . السيد أحمد صقر . دار المعارف - القاهرة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١ م .

ابن أبى الأصبع المصرى :

٢ - بديع القرآن . ت . الدكتور حفى محمد شرف . القاهرة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧ م .

٣ - تحرير التحرير فى صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن . ت . الدكتور حفى محمد شرف . القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣ م .

ابن الأثير (ضياء الدين) :

٤ - الجامع الكبير فى صناعة المنظوم من الكلام والمنثور . ت . الدكتور مصطفى جواد والدكتور جميل سعيد . بغداد ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦ م .

٥ - المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر . ت . محمد محيى الدين عبد الحميد القاهرة ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩ م .

ابن الأثير (أبو السعادات المبارك بن محمد الجزرى) :

٦ - النهاية فى غريب الحديث والأثر . ت . طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحى . القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣ م .

أحمد مطلوب (الدكتور) :

٧ - البلاغة عند السكاكى . بغداد ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .

٨ - عبد القاهر الجرجانى - بلاغته ونقله . بيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م .

٩ - فنون بلاغية . بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م .

١٠ - القزويني وشروح التلخيص . بغداد ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

١١ - مصطلحات بلاغية . بغداد ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

١٢ - مناهج بلاغية . بيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

الأسد آبادي (القاضي أبو الحسن عبد الجبار) :

١٣ - المغني في أبواب التوحيد والعدل . الجزء السادس عشر في إعجاز

القرآن . ت . المرحوم أمين الخولي . القاهرة ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .

الاسفراييني (إبراهيم بن محمد بن عربشاه) :

١٤ - الأطول (الشرح الأطول على التلخيص) . تركيا ١٢٨٤هـ .

الباقلاني (أبو بكر محمد بن العلي) :

١٥ - إعجاز القرآن . ت . السيد أحمد صقر . دار المعارف - القاهرة .

١٦ - كتاب التمهيد . ت . الأب رتشارد مكارثي اليسوعي . بيروت ١٩٥٧م

١٧ - نكت الانتصار لنقل القرآن . ت . الدكتور محمد زغلول سلام .

الإسكندرية ١٩٧١م .

مركز تحقيقات كلية أصول الدين - سعودي

التفتازاني (سعد الدين بن مسعود بن عمر) :

١٨ - المطول (الشرح المطول على التلخيص) تركيا ١٣٣٠هـ .

التوحيدى (أبو حيان) :

١٩ - الإمتاع والمؤانسة . ت . أحمد أمين وأحمد الزين . القاهرة .

ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى) :

٢٠ - قواعد الشعر . ت . محمد عبد المنعم خفاجي . القاهرة ١٣٦٧هـ -

١٩٤٨م .

الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) :

٢١ - البيان والتبيين . ت . عبد السلام هارون . القاهرة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م .

٢٢ - الحيوان . ت . عبد السلام هارون . القاهرة ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م .

الرجاني (عبدالقاهر) :

٢٣ - أسرار البلاغة . ت . هـ - رينر . استامبول ١٩٥٤ م .

٢٤ - دلائل الإعجاز . ت . محمد رشيد رضا . ط ٥ . القاهرة ١٣٧٢ هـ .

الرجاني (علي بن عبدالعزيز) :

٢٥ - الوساطة بين المتنبي وخصومه . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي

محمد البجاوي . ط ٣ . القاهرة .

ابن جني (أبو الفتح عثمان) :

٢٦ - الخصائص . ت . محمد علي النجار . القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

الحموي (أبو بكر علي بن حجة) :

٢٧ - خزانة الأدب وغاية الأرب . القاهرة ١٣٠٤ هـ .

الحنطاجي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان) :

٢٨ - سر الفصاحة . ت . عبد المتعال الصعيدي . القاهرة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .

الخطابي (أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم) :

٢٩ - بيان إعجاز القرآن . (طبع في كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)

ت . الأستاذ محمد خلف الله أحمد والدكتور محمد زغلول سلام .

دار المعارف القاهرة .

الحولي (المرحوم أمين) :

٣٠ - فن القول . القاهرة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .

٣١ - مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب . القاهرة ١٩٦١ م .

الرازي (فخر الدين محمد بن عمر) :

٣٢ - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز . القاهرة ١٣١٧ هـ .

- الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى) :
- ٣٣ - النكت في إعجاز القرآن (مطبوع في ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)
ت . محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام . دار المعارف - القاهرة .
- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله) :
- ٣٤ - البرهان في علوم القرآن . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة
١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م . وما بعدها .
- الزنجشري (جبار الله محمود بن عمر) :
- ٣٥ - الكشاف . ط ٢ . القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م .
- الزملكاني (عبد الواحد بن عبد الكريم) :
- ٣٦ - البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن . ت . الدكتور أحمد مطلوب
والدكتورة خديجة الحديثي . بغداد ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ٣٧ - التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن . ت . الدكتور أحمد
مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي . بغداد ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- السبكي (بهاء الدين) :
- ٣٨ - عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (مطبوع في كتاب شروح
التلخيص) . القاهرة ١٩٣٧ م .
- السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي) :
- ٣٩ - مفتاح العلوم . القاهرة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- سيبويه (عمرو عثمان بن قنبر) :
- ٤٠ - كتاب سيبويه . القاهرة ١٣١٦ هـ .
- شوفي ضيف (الدكتور) :
- ٤١ - البلاغة تطور وتاريخ . دار المعارف - القاهرة ١٩٦٥ م .

العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله) :

٤٢ - كتاب الصناعتين . ت . علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل) :

٤٣ - شرح ابن عقيل . ت . محمد محيي الدين عبد الحميد . ط ١٤ . القاهرة
١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

العلوي (يحيى بن حمزة) :

٤٤ - الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز . القاهرة
١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م .

ابن فارس (أبو الحسين أحمد) :

٤٥ - الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها . ت . الدكتور مصطفى
الشويبي . بيروت ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) :

٤٦ - أدب الكاتب . ت . محمد محيي الدين عبد الحميد . ط ٣ . القاهرة
١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .

٤٧ - تأويل مشكل القرآن . ت . السيد أحمد صقر . القاهرة ١٣٧٣ هـ
- ١٩٥٤ م .

٤٨ - الشعر والشعراء . ت . أحمد محمد شاكر . ط ٢ . دار المعارف -
القاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٤٩ - عيون الأخبار . دار الكتب . القاهرة .

قدامة بن جعفر :

٥٠ - نقد الشعر . ت . كمال مصطفى . القاهرة ١٩٦٣ م .

القرطاجني (أبو الحسن حازم) :

٥١ - منهاج البلغاء وسراج الأدباء . ت . الدكتور محمد الحبيب بن الخوجة .
تونس ١٩٦٦ م .

القزويني (الخطيب جلال الدين محمد بن عبد الرحمن) :

٥٢ - الإيضاح . ت . لجنة باشراف محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة .
٥٣ - التلخيص . ت . عبد الرحمن البرقوقي . ط ٢ . القاهرة ١٣٥٠ هـ -
١٩٣٢ م .

القيرواني (أبو علي الحسن بن رشيق) :

٥٤ - العمدة في محاسن الشعراء وآدابه ونقده . ت . محمد محيي الدين
عبد الحميد . ط ٣ . القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .

ابن قيم الجوزية (شمس الدين أبو عبد الله محمد) :

٥٥ - الفوائد (المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان) . القاهرة ١٣٢٧ هـ .

ابن مالك (بدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال) :

٥٦ - المصباح (تلخيص القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي) .
القاهرة ١٣٤١ هـ .

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) :

٥٧ - البلاغة . ت . الدكتور رمضان عبد التواب . القاهرة ١٩٦٥ م .
٥٨ - الكامل . ت . الدكتور زكي مبارك . القاهرة ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .
٥٩ - المقتضب . ت . محمد عبد الخالق عزيمة . القاهرة ١٣٨٥ هـ وما بعدها .

محمد كرد علي :

٦٠ - رسائل البلغاء . ط ٤ القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

محمد مندور (الدكتور) :

٦١ - في الميزان الجديد . ط ٢ . القاهرة .

ابن المعتز (عبدالله) :

٦٢ - البديع . طبعة كراتشكوفسكى . لندن ١٩٣٥ م .

المغربى (ابن يعقوب) :

٦٣ - مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح (مطبوع في شروح التلخيص)
القاهرة ١٩٣٧ م .

ابن منقذ (أسامة) :

٦٤ - البديع في نقد الشعر . ت . الدكتور أحمد بنوى والدكتور
حامد عبدالحميد . القاهرة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

ابن المقفع (عبدالله) : ت . الدكتور بنوى

٦٥ - الأدب الصغير . (مطبوع في كتاب آثار ابن المقفع ورسائل البلغاء).

ابن هشام (أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصارى) :

٦٧ - معنى اللبيب عن كتب الأعراب . ت . محمد محيى الدين عبدالحميد
القاهرة .

ابن وهب (أبو الحسين اسحاق بن إبراهيم بن سليمان الكاتب) :

٦٨ - البرهان في وجوه البيان . ت . الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة
خديجة الخديشى . بغداد ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

الموضوعات

٧-٥	المقدمة
٩	الكتاب الأول : الفصاحة والبلاغة
١١	الفصل الأول : الفصاحة
١٢-١١	في اللغة
١٢	في القرآن والحديث
١٧-١٣	الجاحظ
١٩-١٧	ابن قتيبة
٢٠	المبرد
٢٠	ثعلب
٢٠	ابن المعتز
٢٠	قدامة
٢١	ابن وهب
٢٣-٢٢	العسكري
٣١-٢٣	ابن سنان
٣٧-٣١	عبدالقاهر
٣٧	الرازي
٤١-٣٨	ابن الأثير
٤٢-٤١	السكاكي
٤٢	ابن مالك
٤٢	القزويني
	نظرة



٥١	الفصل الثاني : البلاغة
٥١	في اللغة
٥٢ - ٥١	في القرآن
٥٢	في الحديث
٥٤ - ٥٢	في التراث
٥٤	الجاحظ
٥٤	المبرد
٥٦ - ٥٥	العسكري
٥٧ - ٥٦	ابن سنان
٥٧	عبدالقاهر
٥٨	الرازي
٥٨	ابن الأثير
٥٩ - ٥٨	السكاكي
٦٠ - ٥٩	القزويني
٦٣ - ٦٠	رأى
٦٥	الكتاب الثاني : المعاني
٦٧	الفصل الأول : علم المعاني
٧٢ - ٦٨	نظرية النظم
٧٥ - ٧٢	تطور النظرية
٧٨ - ٧٥	جمود النظرية
٨٥ - ٧٨	نقد منهج السكاكي
٨٦	الفصل الثاني : الخبر والإنشاء
٨٨ - ٨٦	ظهور دراسته
٨٩	الخبر



٨٩ - ٩٠	تعريفه
٩٠ - ٩٢	أضرابه
٩٣ - ٩٩	مؤكداته
٩٩ - ١٠٢	أغراضه
١٠٢ - ١٠٦	الأغراض المجازية
١٠٧	الإنشاء
١٠٧	تعريفه
١٠٧ - ١١٠	أقسامه
١١٠	الإنشاء الطلبى
١١٠ - ١١٦	الأمر
١١٦ - ١١٨	النهى
١١٨ - ١٢٠	الاستفهام
١٢٠ - ١٢٦	التمنى
١٢٦ - ١٣١	النداء



الفصل الثالث : أحوال الجملة *تتبعها كناية عن علوم إرسدية*

١٣٢	
١٣٢ - ١٣٣	تعريفها
١٣٣ - ١٣٦	المسند إليه
١٣٦ - ١٤٢	المسند
١٤٣	التعريف والتنكير
١٤٣	التعريف
١٤٣	تعريف المسند إليه
١٤٣ - ١٤٥	الإضمار
١٤٥ - ١٤٦	العلمية
١٤٦ - ١٤٧	الموصولية
١٤٧ - ١٥٠	الإشارة
١٥٠	الألف واللام

١٥١ - ١٥٠	الإضافة
١٥٥ - ١٥٢	تعريف المسند
١٥٥	التنكير
١٥٥	دلالاته
١٥٧ - ١٥٦	تنكير المسند إليه
١٥٨ - ١٥٧	تنكير المسند
١٥٩	الذكر والحذف
١٥٩ - ١٥٦	الذكر
١٦٠	ذكر المسند إليه
١٦٠	أغراضه
١٦١ - ١٦٠	الحذف
١٦١	حذف المسند إليه
١٦٣ - ١٦١	دواعيه
١٦٤	حذف المسند
١٦٥ - ١٦٤	دواعيه
١٦٥	قرينته
١٦٦	حذف المفعول
١٦٧ - ١٦٦	أغراضه
١٦٨	التقديم والتأخير
١٦٨	أحوال المعاني
١٧٠ - ١٦٩	وجهها التقديم
١٧١ - ١٧٠	تقديم المسند إليه



مركز بحوث ودراسات في العلوم الإسلامية

١٧١	تقديم المسند
١٧٥ - ١٧٢	أنواع من التقديم
١٧٦	القصر
١٧٦	تعريفه
١٧٧ - ١٧٦	طرفاه
١٨٠ - ١٧٧	أنواعه
١٨٠	شروطه
١٨٣ - ١٨٠	طرقه

الفصل الرابع : الفصل والوصل :

١٨٨ - ١٨٤	كلمة
-----------	------

١٩٤ - ١٨٨	مواضع الفصل
-----------	-------------

١٩٦ - ١٩٤	مواضع الوصل
-----------	-------------

١٩٨ - ١٩٧	اقتران الجملة الحالية بالواو
-----------	------------------------------

١٩٩	محسنات الوصل
-----	--------------

٢٠٢ - ١٩٩	الفصل والوصل في المفردات
-----------	--------------------------

الفصل الخامس : الإيجاز والإطناب

٢٠٥ - ٢٠٣	كلمة
-----------	------

٢٠٦	الإيجاز
-----	---------

٢٠٩ - ٢٠٦	تعريفه
-----------	--------

٢٠٩	أقسامه
-----	--------

٢١٠ - ٢٠٩	إيجاز القصر
-----------	-------------

٢١٢ - ٢١١	إيجاز الحذف
-----------	-------------

٢١٤ - ٢١٢	أدلة الحذف
-----------	------------

٢١٤	أنواع الحذف
-----	-------------

٢١٩ - ٢١٤	حذف جزء جملة
-----------	--------------

٢٢٨ - ٢١٩	حذف الجمل
٢٢٩	الإطناب
٢٣١ - ٢٢٩	تعريفه
٢٣١	أقسامه
٢٣٣ - ٢٣٢	الإيضاح بعد الإبهام
٢٣٤ - ٢٣٣	ذكر الخاص بعد العام
٢٣٤	ذكر العام بعد الخاص
٢٣٦ - ٢٣٤	التكرير
٢٣٦	الإيغال
٢٣٩ - ٢٣٦	التذليل
٢٤١ - ٢٣٩	التكميل
٢٤٢ - ٢٤١	التتميم
٢٤٤ - ٢٤٢	الاعتراض
٢٤٥	المساواة
٢٤٥	تعريفها
٣٤٦	أمثلة



٢٤٨ الفصل السادس : الخروج على مقتضى الظاهر

٢٤٨	وضع المضممر موضع المظهر
٢٥١ - ٢٤٩	وضع المظهر موضع المضممر
٢٥٦ - ٢٥١	أسباب الخروج
٢٥٦	القلب
٢٥٦	تعريفه
٢٦٢ - ٢٥٦	الآراء فيه
٢٦٥ - ٢٦٣	أقسامه
٢٦٥	الأسلوب الحكيم

٢٦٥	تعريفه
٢٦٦ - ٢٦٥	قساه
٢٦٦	التغليب
٢٦٦	تعريفه
٢٦٩ - ٢٦٦	أنواعه
٢٦٩	الالتفات
٢٦٩	تعريفه
٢٧٥ - ٢٦٩	قيمه
٢٨٥ - ٢٧٥	أقسامه
٢٨٧ - ٢٨٥	أساليب أخرى



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم سعودي

للمؤلف

أولاً : الدراسات :

- ١- البلاغة عند السكاكي . بغداد ١٩٦٤ م .
- ٢- القزويني وشروح التلخيص . بغداد ١٩٦٧ م .
- ٣- النقد الأدبي الحديث في العراق . القاهرة ١٩٦٨ م .
- ٤- الرصافي - آراؤه اللغوية والنقدية - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٥- مصطلحات بلاغية . بغداد ١٩٧٢ م .
- ٦- مناهج بلاغية . بيروت ١٩٧٣ م .
- ٧- عبدالقاهر الجرجاني - بلاغته ونقده - بيروت ١٩٧٣ م .
- ٨- اتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع للهجرة . بيروت ١٩٧٣ م .
- ٩- فنون بلاغية - البيان والبدیع - بيروت ١٩٧٥ م .
- ١٠- دعوة إلى تعريب العلوم في الجامعات . بيروت ١٩٧٥ م .
- ١١- دراسات بلاغية ونقدية . بغداد ١٩٨٠ م .
- ١٢- أساليب بلاغية - الفصاحة والبلاغة والمعاني - بيروت ١٩٨٠ م .

ثانياً : التحقيق :

- ١- ديوان القطامي . بيروت ١٩٦٠ م .
- ٢- شعر عروة بن حزام . بغداد ١٩٦١ م .
- ٣- التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني . بغداد ١٩٦٢ م .
- ٤- ديوان قيس بن الخطيم . بغداد ١٩٦٢ م .
- ٥- فوح الشدا بمسألة كذا لابن هشام . بغداد ١٩٦٣ م .
- ٦- التبيان في علم البيان لابن الزملي . بغداد ١٩٦٤ م .
- ٧- البخلاء للخطيب البغدادي . بغداد ١٩٦٤ م .
- ٨- ديوان ديك الجن . بيروت ١٩٦٦ م .
- ٩- من شعر أبي حيان الأندلسي . بغداد ١٩٦٦ م .

- ١٠ - البرهان في وجوه البيان لابن وهب . بغداد ١٩٦٧ م .
- ١١ - الجمان في تشبيهات القرآن لابن نايقا . بغداد ١٩٦٨ م .
- ١٢ - ديوان أبي حيان الأندلسي . بغداد ١٩٦٩ م .
- ١٣ - البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن لابن الزمكاني : بغداد ١٩٧٤ م
- ١٤ - تحفه الأريب بما في القرآن من الغريب لأبي حيان الأندلسي : بغداد ١٩٧٧ م .

ثالثا : المدرسية :

- ١ - النصوص الأدبية للصفوف الرابعة التجارية . بغداد ١٩٥٧ م .
- ٢ - قواعد اللغة العربية للصفوف الرابعة التجارية . بغداد ١٩٥٧ م .
- ٣ - قواعد اللغة العربية للصفوف الخامسة التجارية . بغداد ١٩٥٨ م .
- ٤ - لغتي للصفوف الخامسة الابتدائية . بغداد ١٩٥٩ م .
- ٥ - لغتي للصفوف السادسة الابتدائية . بغداد ١٩٥٩ م .
- ٦ - البلاغة للصفين الرابع والخامس الإعداديين (المدارس الإسلامية) . بغداد ١٩٧٩ م .

« رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٧٢٢ لسنة ١٩٨٠ »



رقم الايداع في دار الكتب المصرية ٨٠/٥٢٢٢

دار تحريم للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاطوغلى) القاهرة
تليفون : ٢٢٠٧٩